التحول في السياسة الخارجية التركية تجاه العراق،سوريا والقضية الفلسطينية

1990_2010م

أ.عربي لادمي محمد

استاذ العلوم السياسية والعلاقات الدولية

المركز الجامعي تمنراست .الجزائر

الناشر

المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية

برلين.المانيا

2017م

أ .عربي لادمي محمد

كتاب : التحول في السياسة الخارجية التركية تجاه العراق ،سوريا والقضية الفلسطينية 1990_2010م

رقم تسجيل الكتاب :

VR 33624 . B

الطبعة :الاولى

الناشر :

المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية.

برلين _ألمانيا

لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو اي جزء منه أو تخزينه في نطاق إستعادة المعلومات أو نقله بأي شكل من الأشكال، دون إذن مسبق خطي من الناشر .

جميع حقوق الطبع محفوظة: للمركز الديمقراطي العربي

برلين- ألمانيا .

2017

All rights reserved No part of this book may by reproducted. Stored in a retrieval System or tansmited in any form or by any meas without prior Permission in writing of the publishe

المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية

:Germany

Berlin 10315 Gensinger Str: 112

Tel: 0049-Code Germany

54884375 -030

91499898 -030

86450098 -030

mobiltelefon : 00491742783717

E-mail: info@democraticac.de

P.hD candidate: Ammar Sharaan

Chairman " Democratic German Center

الإهداء

أهدي هذا العمل المتواضع الى :

- قرة عيني وأغلى من لي في هذه الدنيا،من أرضعتني قوة وأطعمتني صبرا وسقتني مكارم الأخلاق،امي الغالية حفظها الله .
- إلى من علمني أن الدنيا كفاح وتحدي،والحياة مبادئ وأخلاق ابي حفظه الله
- روح من كان اقرب صديق درب لي ،زوج امي "احمد" رحمه الله.
- التي من الواجب أن أقدم لها الكثير وأقلها الكلمة الطيبة،أمي الثانية حفظها الله.

**********إلى وطني الجزائر ،دامت حرة مستقلة ومستقرة**********

عربي لادمي محمد .

الجزائر .

مقدمة:

عرفت السياسة الخارجية التركية تجاه دول المشرق العربي بالعدائية منذ تأسيس الجمهورية التركية الحديثة بعد الحرب العالمية الاولى ، بسبب التوجه العلماني للنخب الحاكمة التي تبنت الفكر الأتاتوركي المعادي لكل ما هو عربي واسلامي ، حيث سعت تركيا حينها للانضمام الى الاتحاد الاوربي عبر اكتساب عضوية دائمة لها، رغم كل مساعي تركيا للانضمام الى الاتحاد الاوربي ورغم كل التنازلات التي قدمتها من اجل ذلك، الان انها لم تحصل على قبول الدول الاوربية لعضويتها مما جعل تركيا تعيد النظر في سياستها الخارجية تجاه الدول العربية التي كانت قد همشت اهميتها الاستراتيجية بسبب البحث عن العضوية في الاتحاد الاوروبي.وبوصول النخبة الاسلامية للحكم في تركيا والمتمثلة في حكومة حزب العدالة والتنمية بقيادة رجب طيب اردوغان عام 2001،تغيرت الاوليات ولم يعد الانضمام الى الاتحاد الاوروبي الهدف الاساسي لتركيا ، وانما سعت تركيا إلى البحث عن بديل للإتحاد الاوربي ، فتوجهت إلى تحسين علاقاتها مع دول المشرق العربي ، لما تربطها بها من مقومات اجتماعية وتاريخية وقيمية ، ولما لهذه المنطقة من اهمية استراتيجية لتركيا .

يأتي هذا الكتاب لعرض أهم محددات السياسة الخارجية التركية تجاه دول المشرق العربي ، وتحليل حالة التحول الهام الذي عرفته تلك السياسة بعد نهاية الحرب الباردة.والتوقف على مراحل هذا التحول والأسس المعتمدة في صياغة السياسة الخارجية التركية بشكل عام خلال كل مرحلة. وابراز انعكاساته تجاه كل من سوريا والعراق والقضية الفلسطينية،وذلك لما لتركيا من مكانة إقليمية ودولية.

ويأتي موضوع هذا الكتاب ضمن أحد أهم الحقول المعرفية ألا وهي السياسة الخارجية،حيث يهدف إلى الكشف عن التحول في التوجه العام للسياسة الخارجية لتركيا، بإعتبارها دولة لها وزن إقليمي ودولي ، وأثر هذا التحول على دول المشرق العربي التي كان يربطها بتركيا تاريخ طويل ضمن الدولة العثمانية ،كما لازالت تربطها بها الحضارة الإسلامية والمجال الإقليمي الواحد. وتبيان تأثير المحددات المختلفة للسياسة الخارجية في توجيه سياسة تركيا تجاه دول المشرق العربي، فضلا عن التعرف على مختلف الوسائل والأساليب المستعملة في تحقيق أهداف تركيا في المنطقة.

كما ياتي هذا الكتاب لمعالجة موضوع السياسة الخارجية لتركيا كإحدى الدول المحورية في الشرق الأوسط، والتي لعبت دورا كبيرا في العلاقات الدولية منذ قرون ،وهي في العقدين الأخيرين تلعب دورا أهم نظرا للتحولات الدولية التي شهدها العالم منذ نهاية الحرب الباردة،وهذه الدراسة تهدف كذلك إلى إسقاط الجانب النظري لماهية السياسة الخارجية على السياسة الخارجية التركية .

كما أن حداثة موضوع الكتاب قيد الدراسة يمنحه قيمة معنوية خاصة وأنه جاء في فترة ليست ببعيدة عن المجال الزمني للتحول الذي شهدته تركيا، ولتوضيح عملية معقدة جدا والمتمثلة في تبلور السياسة الخارجية لتركيا وتحولها بشكل جذري من اتجاه نحو اخر.

_ زمكانية الدراسة:

المجال الزماني: جاءت هذه الدراسة لتشمل الفترة منذ1990و حتى 2010وهي مدة شهدت فيها السياسة الخارجية لتركيا تحولا كبيرا في العقد الأول والعقد الثاني منها .

حيث عرفت السياسة التركية تجاه دول المشرق العربي حالة جمود وتصعيد في الفترة1990-1999،والدراسة تهدف إلى معرفة أسباب هذا الغموض والتعقيد،أما في المرحلة 1999-2010 فقد شهدت السياسة التركية تجاه هذه الدول تحولا غير مسبوق حيث اقامت علاقات ودية معها.

المجال المكاني:تتعلق هذه الدراسة بسياسة تركيا كطرف مبادر تجاه **دول المشرق العربي** وبالتحديد سوريا والعراق وفلسطين، وهي دول ربطتها بتركياروابط تاريخية وحضاريةعميقة،كما تعتبر كل من سوريا والعراق جارتين لتركيا.واختيارهذه الدول الثلاث لان السياسة التركية تجاه هذه الدول كانت واضحة التوجه سواء في العقد الأول من فترة الدراسة أو العقد الثاني منها.

_المشكلةالبحثية:

يمكن تلخيص الاشكالية البحثية التي تتضمنها هذه الدراسة والتي يسعي الباحث للإجابة عليها، في: دراسة التحول في السياسة الخارجية التركية في العقدين الأخيرين الذي اكسب تركيا دور اقليمي في منطقة الشرق الأوسط ،وأثر هذا التحول في سياسة تركيا تجاه دول المشرق العربي خاصة سوريا والعراق وفلسطين.وبالتالي ترتكز الدراسة حول

تساؤل أساسي وهو " ما هو تأثير التحول في السياسة الخارجية لتركيا في علاقاتها بكل من سوريا والعراق وفلسطين؟

الاسئلةالفرعية:

يندرج ضمن هذا السؤال المركزي الاسئلة الفرعية التالية:

1_ ماهي محددات السياسة الخارجية التركية؟

2_ ماهي توجهات السياسة الخارجية التركية بعد الحرب الباردة؟

3_ماهي طبيعة علاقة تركيا بسوريا،العراق وفلسطين بعد نهاية الحرب الباردة؟

4_ ما هي حدود السياسة الخارجية التركية في المشرق العربي؟

_الفروض العلمية:

الفرضية الأولى: تعميق توجه تركيا نحو الغرب يبعدها عن دول المشرق العربي

الفرضية الثانية:تزايد حجم المصالح المشتركة بين تركيا والدول العربية يوطد العلاقات التركية_العربية.

_منهجية الدراسة ترتكز الدراسة بصورة أساسية على منهج تحليل النظم ويمكن تعريفه على انه يعنى بتحليل المدخلات وعلاقاتها بمخرجات النظام السياسي ،بالإضافة إلى دراسة بيئة النظام وتأثيرها على أدائه ،ويركز اقتراب النظم على دراسة العلاقة بين العناصر والمتغيرات في النظام ويساعد هذا الاقتراب في إعطاء صورة أكثر وضوحا ودقة لواقع وحقيقة الظاهرة المدروسة بالإضافة إلى انه يساعد في التنبؤ بمستقبل الظاهرة المدروسة .ويقوم اقتراب تحليل النظم على مفاهيم أساسية،منها:النظام،البيئة،المخرجات،التحويل،وعملية التغذية الاسترجاعية.

_التقسيم الهيكلي للدراسة:

تقوم هذه الدراسة على خطة مقسمة إلى ثلاثة فصول على النحو التالي:

يمثل الفصل الأول مدخلا للسياسة الخارجية ،يتم من خلاله التعريف بمفهوم السياسة الخارجية ،بإعطاء عدة تعار يف لها والخروج بتعريف إجرائي بالإضافة إلى التفريق بينها وبين مفاهيم العلاقات الدولية،السياسة الدولية والسيادة ،والتعرف على خصائصها والتمييز بين مختلف توجهاتها،وفرز جميع محدداتها.

_الفصل الثاني خصص لدراسة محددات السياسة التركية تجاه دول المشرق العربي،سواء تلك المتعلقة بتركيا نفسها والمتعلقة بالدول العربية أو تلك المتعلقة بالنظام الدولي،ثم يتناول سياسة البعد الواحد في السياسة الخارجية التركية في فترة التسعينات موضحا أهم المبادئ المعتمدة في هذا البعد،كما يوضح مسعى تركيا الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي باعتباره أهم هدف لهذه السياسة،ثم يوضح سياسة الأبعاد المتعددة في السياسة الخارجية التركية والتي انتهجتها تركيا منذ بداية القرن الحالي.وفي الأخير يتناول الفصل الدور التركي ليوضح أهم أسباب بروزه وأهم ملامحه.

_الفصل الثالث،وهو بمثابة فصل تطبيقي بحيث تناول تطبيقات السياسة الخارجية في المشرق العربي تجاه كل من سوريا والعراق ،حيث تطرق الى التحول الذي عرفته العلاقات الثنائية بين كل من سوريا وتركيا والعراق بالاضافة الى التحول في المواقف التركية تجاه القضية الفلسطينية.وفي يقوم بايضاح اهم الانعكاسات الايجابية للسياسة التركية الجديدة على الدول العربية وابراز اهم معيقاتها في المنطقة ككل.

الفصل الاول

ماهية السياسة الخارجية

تعتبر السياسة الخارجية من أهم مجالات البحث في العلاقات الدولية،لأن من خلالها تتبلور العلاقات بين الدول، ولفهم هذه العلاقات يجب فهم السياسة الخارجية.وهذه الأخيرة لم تستقل عن مجال العلاقات الدولية إلا بعد الثورة السلوكية.وفي بداية الستينات من القرن الماضي تطورت ظاهرة السياسة الخارجية تطورا أساسيا وذالك لتعدد قضاياها وتزايد الوحدات الدولية وتنوعها في النظام الدولي ،مما اكسب دراستها أهمية بالغة.ويقدم هذا دراسة دقيقة للسياسة الخارجية وفقا للمباحث التالية:

المبحث الأول يتناول مفهوم السياسة الخارجية،بدءا من تحديد تعريف للسياسة الخارجية والتفريق بينها وبين بعض المفاهيم المتعلقة بها،انتهاء بالتطرق لعملية صنع السياسة الخارجية.أما المبحث الثاني فقد تناول خصائصها وتوجهاتها،فيما تناول لمبحث الثالث محدداتها.

المبحث الأول:مفهوم السياسة الخارجية

المطلب الاول : تعريف السياسة الخارجية

اختلف الكثير من المفكرين في تحديد مفهوم السياسة الخارجية بشكل دقيق،وذالك لاختلاف منطلقات كل منهم في تعريفه لها.ويمكن عرض بعض تعريفاتها في ثلاث اتجاهات.

الاتجاه الأول:يعرف السياسة الخارجية على أنها مجموعة برامج.

من أهم رواد هذا الاتجاه،الدكتور"محمد السيد سليم" إذ عرف السياسة الخارجية بأنها"برنامج العمل العلني الذي يختاره الممثلون الرسميون للوحدة الدولية من بين مجموعة من البدائل البرنامجية المتاحة من اجل تحقيق أهداف محددة في المحيط الخارجي "[1].

يعقب الدكتور احمد النعيمي على هذا التعريف على انه تعريف دقيق ،ينطوي على الأبعاد التالية:الواحدية والرسمية والعلنية والاختيارية والهدفية والخارجية والبرنامجية[2].

---

(1) احمد النعيمي ،السياسة الخارجية .عمان:دار زهران للنشر والتوزيع،2009،ص23

(2) المرجع نفسه،نفس الصفحة

هذه الخصائص بالفعل تميز السياسة الخارجية،إلا أن هذا التعريف حدد السياسة الخارجية على أنها مجرد برنامج مسطر ومحدد الأهداف وعزلها عن تأثير البيئتين الداخلية والخارجية ، وهو ما قد يشيب الفهم الصحيح للسياسة الخارجية لأنها ليست فقط مجرد برنامج أو تحديد لأهداف معينة وإنما هي كذالك مزيج من سلوكيات عديدة لصانع القرار في الدولة وتفاعلها مع البيئتين الداخلية والخارجية .

كما يؤخذ على تعريف الدكتور "محمد السيد سليم"عدم تحديده لطبيعة الوحدة الدولية التي قصدها في تعريفه ،فالوحدات الدولية في النظام الدولي متعددة فقد تكون دول أو منظمات دولية ...الخ .

الاتجاه الثاني: يعرف السياسة الخارجية على أنها سلوك صانع القرار.

من أهم رواد هذا الاتجاه "تشارلز هيرمان"الذي عرف السياسة الخارجية بقوله "تتألف السياسة الخارجية من تلك السلوكيات الرسمية المتميزة التي يتبعها صانعوا القرار الرسميون في الحكومة أو من يمثلونهم والتي يقصد بها التأثير في سلوك الدولة الخارجية ".[1]

كما يعرف "مازن الرمضاني "السياسة الخارجية بأنها "السلوك السياسي الخارجي الهادف والمؤثر لصانع القرار".[2]

ويؤيدهما في هذا الطرح المفكر "ريتشارد سنايدر" باهتمامه في دراسته للسياسة الخارجية بالبعد الإدراكي لصانع القرار ،فيرى"أن الدولة تحدد بأشخاص صانعي قراراتها الرسمين ،ومن ثم فان سلوك الدولة هو سلوك الذين يعملون باسمها .وان السياسة الخارجية عبارة عن محصلة القرارات من خلال أشخاص يتبوؤون المناصب الرسمية في الدولة ".[3]

لقد انطلقت هذه التعريفات من الدمج بين السياسة الخارجية وسلوكيات صانع القرار فحصروا السياسة الخارجية في إدراك صانع القرار وسلوكه و في هذه الحال لم يتم التمييز بين السياسة الخارجية وعملية صنع القرار. فالسياسة الخارجية اشمل من عملية صنع القرار واشمل كذالك من أن تكون مجرد سلوك لصانع القرار.إلا أن سلوك

(1) محمد السيد سليم،تحليل السياسة الخارجية.ط2.القاهرة:مكتبة النهضة المصرية،1997،ص07
(2) المرجع نفسه،ص37
(3) احمد النعيمي ،مرجع سابق،ص20

صانع القرار يمكن أن يساهم في توجيه السياسة الخارجية. لكن السياسة الخارجية هي نشاط موجه للبيئة الخارجية هي في هذه الحال تتميز عن سلوك صانع القرار.

إذا يمكن القول أن سلوك صانع القرار هو بداية العمل في السياسة الخارجية و أن النشاط وتحقيق الأهداف هما جوهر السياسة الخارجية.

الاتجاه الثالث:يعرف السياسة الخارجية على أنها نشاط.

انطلاقا من حصر الاتجاه السابق السياسة الخارجية في سلوك صانعي القرار،رأى اتجاه ثالث أن السياسة الخارجية لا يمكن أن تنطبق فقط على سلوكيات صانعي القرار في الدولة وإنما تنصرف إلى النشاط الخارجي والحركة الخارجية للدول.

وفي هذا الإطار قدم "حامد ربيع" تعريفا للسياسة الخارجية على أنها "جميع صور النشاط الخارجي حتى ولو لم تصدر عن الدولة كحقيقة نظامية، أي نشاط الجماعة كوجود حضري،أو التعبيرات الذاتية كصورة فردية للحركة الخارجية تنطوي وتندرج تحت الباب الواسع الذي نطلق عليه السياسة الخارجية" .[1]

كما عرف " موديلسكي" السياسة الخارجية في نفس اتجاه حامد ربيع حيث قال :السياسة الخارجية هي :"نظام الأنشطة الذي تطوره المجتمعات لتغير سلوكيات الدول الأخرى ولإقامة طبقا للبيئة الدولية وفي هذا الإطار هناك نمطين من الأنشطة : المدخلات و المخرجات".[2]

ويعرفها كذالك "مارسيل ميرل" بأنها "ذالك الجزء من النشاط الحكومي الموجه نحو الخارج،أي الذي يعالج بنقيض السياسة الداخلية ،مشاكل تطرح ما وراء الحدود"".[3]

إن هذه التعريفات طابقت السياسة الخارجية بالأنشطة الخارجية لدولة ما،حيث تهدف هذه الأنشطة إلى تغيير سلوكيات الدول الأخرى أو أقلمت أنشطتها.إلا أن الأنشطة الخارجية للدول لا تهدف في مجملها إلى تغيير سلوكيات الدول الأخرى ،فقد

---

[1] محمد السيد سليم،مرجع سابق،ص36

[2] المرجع نفسه،ص37

[3] سعد حقي توفيق،مبادئ العلاقات الدولية .ط3.عمان:دار وائل للنشر،2006،ص15

* النسق الدولي:يعرفه بيتريون بأنه"يتكون من مجموعة الأنظمة تعمل بوظيفة معينة ومتميزة عسكرية ودبلوماسية وقانونية واقتصادية.

تهدف إلى الحفاظ على الوضع القائم .كما أن السياسة الخارجية لدول ليست موجهة فقط للدول فقط و إنما هي موجهة لجميع فواعل النسق الدولي*.

بالإضافة إلى ذالك فالسياسة الخارجية ليست دوما عبارة عن نشاط .فالدول التي تنتهج سياسة الحياد أو الجمود والانغلاق على البيئة الخارجية لا تقوم بنشاط تجاه تلك البيئة،وهذا ما يؤكد أن السياسة الخارجية ليست دائما تعبر عن نشاط تقوم به الدولة.

تعريف إجرائي:

من خلال التدقيق في التعريفات المختلفة للسياسة الخارجية،يمكن تقديم تعريفا شاملا لها،على أنها :مجموع نشاطات الدولة الناتجة عن اتصالاتها الرسمية مع مختلف فواعل النظام الدولي ،وفقا لبرنامج محكم التخطيط ومحدد الأهداف ،و التي تهدف إلى تغيير سلوكيات الدول الأخرى أو المحافظة على الوضع الراهن في العلاقات الدولية.كما أنها تتأثر بالبيئتين الداخلية والخارجية .

المطلب الثاني :الفرق بين السياسة الخارجية وبعض المفاهيم المتعلقة بها

أ_**السياسة الخارجية والعلاقات الدولية**:يرى الدكتور أبو عامر أن مفهوم السياسة الخارجية أقل شمولا من مفهوم العلاقات الدولية. فالسياسة الخارجية هي مجمل التوجهات العامة التي يتم إعدادها في بداية تاريخية معينة، أو بعبارة أكثر بساطة أنها هي التوجهات العامة التي يتم إعدادها عند مجيء حكومة جديدة للسلطة.والسياسة الخارجية هي تلك العملية التي تقوم أي دولة بتنفيذها من اجل الدفاع عن مصالحها الوطنية من اجل بلوغ هدف محدد سلفا.[1]

فالسياسةالخارجية تصنع داخل الدولة وهي انعكاس لسياستها الداخلية.أماالعلاقات الدولية فهي كما عرفها "مارسيل ميرل":"كل التدفقات التي تعبر الحدود أو حتى تتطلع نحو عبورها،هي تدفقات يمكن وصفها بالعلاقات الدولية.وتشمل هذه التدفقات بالطبع على العلاقات بين حكومات هذه الدول ولكن أيضا على العلاقات بين الأفراد والمجموعات العامة أو الخاصة،التي تقع على جانبي الحدود_كما تشمل_جميع الأنشطة التقليدية للحكومات:الدبلوماسية، المفاوضات،الحرب...الخ ولكنها تشمل أيضا في الوقت

(1) علاء أبو عامر،الوظيفة الدبلوماسية.عمان:دار الشروق للنشر والتوزيع،2001،ص34

نفسه على تدفقات من طبيعة أخرى_اقتصادية ،إيديولوجية ،سكانية، رياضية ،ثقافية،سياحية...الخ".[1]

فالسياسة الخارجية لمجموعة من الدول تشكل جزء من العلاقات الدولية،لأن فواعل العلاقات الدولية اشمل من الدول،فهي تحتوي المنظمات الدولية والشركات المتعددة الجنسيات ...الخ

إذا العلاقات الدولية أكثر شمولا ،فهي حصيلة التفاعل الأشمل والأوسع بين قوى متعددة في النسق الدولي.

ب_السياسة الخارجية والسياسة الدولية:يعرف الدكتور "حامد ربيع " السياسة الدولية بأنها"التفاعل الذي لا بد أن يحدث الصدام والتشابك المتوقع والضروري نتيجة لاختلاف الأهداف والقرارات التي تصدر من أكثر من وحدة سياسية واحدة".[2]

رغم وضوح هذا التعريف وإقراره بان السياسة الدولية هي مجموع التفاعلات الصادرة عن أكثر من دولة والتي يمكن أن يطلق عليها تفاعل مجموع السياسات الخارجية للدول.إلا أن هذا التعريف أعطى لهذه التفاعلات صفة التصادم، وهذا ما لا يميز السياسة الدولية دائما فالسياسة الدولية يمكن أن تتضمن تفاعلات منسجمة وتعاونية بين الدول.

وأهم الفروق بين السياسة الخارجية والسياسة الدولية، هي أن عناصر السياسة الخارجية هي الأفراد والمؤسسات والأحزاب وهي تختلف عن عناصر السياسة الدولية والمتمثلة في الدول والمنظمات الدولية والجماعات النشطة. وهكذا فأن عنصر التحليل في السياسة الخارجية يختلف عن عنصر التحليل في السياسة الدولية.[3]

أما السياسة الدولية هي تفاعل مجموع السياسات الخارجية للدول بمعزل عن الفواعل الدولية الأخرى .وهي أشمل من السياسة الخارجية.ومجموع السياسات الدولية تشكل العلاقات الدولية.

ج_السياسة الخارجية والدبلوماسية: تختلف الدبلوماسية عن السياسة الخارجية ،فالسياسة الخارجية لدولة ما هي تدبير نشاط الدولة في علاقاتها مع الدول الأخرى،أو

---

(1) سعد حقي توفيق،مرجع سابق،ص ص12،13

(2) احمد النعيمي،مرجع سابق،ص28

(3) سعد حقي توفيق،مرجع سابق،ص20

المنهج الذي تسير بمقتضاه الدولة في علاقاتها في الشؤون السياسية والتجارية والاقتصادية والمالية مع الدول الأخرى أما الدبلوماسية فهي أداة تنفيذ السياسة الخارجية [1].

و يعرف الكاتب الروسي "تونكين" الدبلوماسية بأنها" النشاط (بما في ذالك مضمون،وإجراءات وأساليب هذا النشاط الذي تمارسه الدولة،العامة أو الخاصة القائمة على العلاقات الخارجية)الذي يمارسه رؤساء الدول ،والحكومات،وإدارة الشؤون الخارجية،والوفود والبعثات الخاصة ،و الممثليات الدبلوماسية،ويحقق بوسائل سلمية أهداف شؤون السياسة الخارجية للدولة"[2]. إضافة إلى ذالك فالدبلوماسية تتسم بخاصية السلمية وتستعمل وسائل سلمية.أما السياسة الخارجية فيمكن أن تكون سلمية أو عكس ذالك لأنها تتسم بعدم الثبات على حال واحدة وفقا لمعيار المصلحة الوطنية.

المطلب الثالث: صنع السياسة الخارجية

يتطلب صنع السياسة الخارجية الفهم والدراسة الدقيقة لمختلف العوامل والمحددات المؤثرة بشكل مباشر أو غير مباشر في صنع هذه السياسة،و أول ما يواجه صانع القرار هو مدى الإدراك السليم للموقف الذي هو بصدده،كالأزمة الدولية المفاجئة،واستحضاره لمجموعة بدائل حيال هذا الموقف،وبالتالي يكون القرار هنا اختيار لبديل من البدائل بناءا على توافر معلومات معينة تتعلق بالبديل ثم يتخذ القرار الذي يفترض أنه يحقق أكبر قدر من المزايا وأقل قدر ممكن من الخسائر وتساهم وسائل الإعلام المتطورة في توفير للمعلومات[3]،وتساهم أيضا إلى حد كبير في دراسة وتقدير البدائل المتعلقة بالقرارات كما أنها تساعد في إقناع الجماهير بقرارات السياسة الخارجية أي تفاعلهم مع النظام القائم وتأثيرهم فيه كما تعمل على نقل مواقف الجماهير إلى صانعي القرارات.

وتمر عملية صنع واتخاذ وتنفيذ القرارات بمراحل متعددة، بدءا بالمرحلة التحضيرية والتي تتضمن تحديد المعيار الرئيسي وتحديد المتغيرات المرتبطة بالموضوع(تحديد

---

(1) احمد النعيمي،مرجع سابق،ص43

(2) المرجع نفسه،ص45

(3) ميلود العطري، " السياسة الخارجية الأمريكية تجاه أمريكا اللاتينية في فترة مابعد الحرب الباردة ."مذكرة ماجستير.(جامعة الحاج لخضر_ باتنة.كلية الحقوق.قسم العلوم السياسية.2008/2007)،ص 13

البدائل وجمع المعلومات) وقياس المتغيرات بالمعيار الرئيسي ثم اختيار الهدف ورسم إستراتيجية تحقيق الهدف ، ثم تأتي مرحلة اتخاذ القرار باختيار احد البدائل وتنفيذه، أي ترجمة القرار إلى الواقع العملي من خلال أفعال ونشاطات وبرامج عمل ملموسة سواء كان هذا القرار في إطار الفعل أو رد الفعل وتأتي بعدها مرحلة ردود الأفعال والتقييم واستخلاص النتائج[1].

وتتولى عملية صنع القرار مجموعة من الأجهزة الرسمية وغير الرسمية ،تأتي في مقدمتها السلطتان التشريعية والتنفيذية ،ويتفاوت ذالك حسب طبيعة الأنظمة السياسية،فتسيطر السلطة التشريعية على عملية صنع القرار في الأنظمة البرلمانية ،بينما تسيطر السلطة التنفيذية عليها في الأنظمة الرئاسية[2].وفي ميدان الشؤون الخارجية تلعب السلطة التنفيذية الدور البارز في بلورة السياسة الخارجية وشرحها.

أما الأجهزة غير الرسمية فتشمل الأحزاب السياسية وجماعات المصالح والرأي العام،إلا أن هذه الأجهزة تؤثر بالفعل في توجيه سلوكيات السياسة الخارجية،إلا أن الأجهزة الرسمية في الدولة هي المسؤولة في النهاية عن صنع السياسة الخارجية .

المبحث الثاني:خصائص وتوجهات السياسة الخارجية

المطلب الأول: خصائص السياسة الخارجية :تتميز السياسة الخارجية بخصائص يمكن حصرها في:

1-**الطابع الخارجي**:بمعنى أن السياسة الخارجية موجهة للبيئة الخارجية.فبالرغم من أن السياسة الخارجية تصنع داخل أجهزة الدولة _البيئة الداخلية_إلا أن تنفيذها ومسار سلوكها يكون في إطار البيئة الخارجية أي البيئة الدولية[3].فالبيئة الخارجية هي الإطار الذي تختبر فيه هذه السلوكيات،وهو الذي تحقق فيه الأهداف المسطرة للسياسة الخارجية.

2-**الطابع الرسمي**:والمقصود بالرسمية هو أن السياسة الخارجية تتخذ من قبل جهة رسمية في الدولة .أي انه لا يمكن لأي جهاز غير رسمي في الدولة أن يكون له

---

(1) عامر مصباح ،الاتجاهات النظرية في تحليل العلاقات الدولية.بن عكنون:ديوان المطبوعات الجامعية،2006،ص354

(2) سعد حقي توفيق،مرجع سابق،ص16

(4) محمد السيد سليم،مرجع سابق،ص27

الفصل النهائي في توجيه السياسة الخارجية [1]. بالرغم من أن الأفراد والشخصيات والمؤسسات غير الرسمية لها تصورات وأراء حول أهداف وتفاعلات السياسة الخارجية ولهم كذالك معلومات وحقائق تساهم في بلورة هذه الأهداف ،إلا أنها لا تتسم بطابع الرسمية التي من خلالها يتم رد الفعل الرسمي للدولة إزاء القضايا الخارجية.

وأهم جهاز في الدولة يعطي للسياسة الخارجية الطابع الرسمي هو جهاز السلطة التنفيذية والذي يمثله في غالب الأحيان رئيس الدولة ،ورئيس الحكومة ووزير الخارجية ووزير الدفاع،وغيرهم من الأشخاص الذين يمثلون الأجهزة الرسمية في الدولة.

كما أن السياسة الخارجية لا توجه فقط إلى الدول كوحدات دولية تقليدية فيمكن أن توجه إلى وحدات دولية حديثة كالمنظمات الدولية ،أو أحزاب سياسية ذات وزن إقليمي.مثلا السياسة الخارجية لإيران في دعمها لحزب الله اللبناني،والسياسة الخارجية لسوريا في دعمها لحركة حماس الفلسطينية ضد الكيان الصهيوني.

3- الطابع الاختياري[2]:يعني أن برامج وقرارات السياسة الخارجية مختارة من عدة بدائل مقترحة .فأي موقف دولي لا يوجب بالضرورة رد فعل وحيد وحتمي لدى الدولة المعنية به، وأن تلك الدولة تمتلك مجموعة من الخيارات والبدائل الممكنة، فهي تختار أحدها حسب أهدافها ومصلحتها القومية .

ويرى الدكتور السيد سليم أن المقصود بالاختيار ،أن السياسة الخارجية يختارها من يدعون صنعها من بين سياسات بديلة ممكنة.وهذا الاختيار يشمل ثلاث أبعاد :

- الصياغة الحقيقية للسياسة الخارجية تتم من طرف من هم منوطون بمهمة رسم السياسة الخارجية .أي الجهة الرسمية في الدولة والتي تتمثل غالبا في السلطة التنفيذية .أما الفواعل الأخرى في النظام السياسي فليس لها الاختيار بشكل نهائي في رسم الصيغة النهائية للسياسة الخارجية.

- في رسم السياسة الخارجية تتوفر مجموعة من السياسات البديلة لصانع السياسة الخارجية وعليه أن يختار من بينها.

---

(1) المرجع نفسه،ص15

(2) المرجع نفسه ،ص21

– إن السياسة الخارجية المختارة من طرف صانع القرار تتسم بالمرونة،وذالك لقدرة صانع القرار على تغيير السياسة الخارجية متى تغيرت الظروف والمعطيات المتعلقة بموقف معين ،ذالك عندما يرى انه وجب عليه استبدال السياسة التي وقع عليها الاختيار قبل تبلور هذه الظروف بسياسة ملائمة لها.

4–الطابع الواحدي[1]:يعني أن السياسة الخارجية تتمثل في تلك البرامج التي تعتمدها وحدة دولية واحدة إزاء وحدات دولية أخرى.وهذا البعد هو ما يميز السياسة الخارجية عن العلاقات الدولية .فالعلاقات الدولية تفترض التفاعل، أي الفعل ورد الفعل بين الوحدات الدولية،أما السياسة الخارجية فتعني تلك السياسة الموجهة من وحدة دولية واحدة تجاه وحدات دولية أخرى.كما أن الصفة(الواحدية) تعني أن قرار الدولة إزاء موقف دولي معين يكون موقف وحيد ولا يمكن أن يتعدد إلى عدة مواقف متناقضة .مثلا موقف الجزائر من قضية الصحراء الغربية هو موقف وحيد وثابت والمؤيد لاستقلال الصحراء الغربية.

5– الطابع الهادفي[2]: إن أي سياسة خارجية لابد أن تكون موجهة لتحقيق أهداف تم التخطيط لها من قبل صانع القرار،ويتم تعبئة كل الموارد المتاحة لتحقيق تلك الأهداف.ومن هذا المنطلق لا يمكن اعتبار أن السياسة الخارجية مجرد رد فعل إلي تجاه البيئة الخارجية، إنما هي عملية واعية ومقصودة تسعى إلى التأثير على البيئة الخارجية لتمكين الدولة من أن تكون فاعل أساسي في النظام الدولي أو تحقيق والمحافظة على المصالح الوطنية لها على اقل تقدير.

المطلب الثاني: توجهات السياسة الخارجية

تتبع الدولة توجها معينا في سياستها الخارجية، يطبعها لمدة زمنية قد تطول أو تقصر، وذلك حسب تلاؤم مصالحها الوطنية مع ذالك التوجه وفقا للظروف الداخلية للدولة والواقع الدولي المحيط بها.كما تتنوع توجهات الدولة في سياستها الخارجية حسب موقعها الاستراتيجي ومدى أهميته بالنسبة للدول الأخرى وأهمية الدولة في حد ذاتها ومدى فعاليتها سواء على المستوى الإقليمي أو الدولي.

---

[1] نفس المرجع السابق،ص13

[2] المرجع نفسه،ص24

1_ التوجه الإقليمي –العالمي:

ينصرف التوجه الإقليمي إلى توجيه السياسة الخارجية للدولة وفقا لمجالها الجغرافي .فهناك دول توجه سياستها الخارجية نحو مجالها الإقليمي ولا تعطي أي اهتمام للقضايا البعيدة عن إقليمها.[1]

من أهم أمثلة الدول التي تنتهج هذا التوجه،جمهورية مصر العربية ،فالمجال الرئيسي لسياستها الخارجية هو الشرق الأوسط،كذالك السياسة الخارجية للبرازيل تجاه أمريكا اللاتينية .والسياسة الخارجية التركية في فترة تسعينيات القرن الماضي تجاه دول أسيا الوسطى والقوقاز .

وهذا التوجه تصاحبه صورة هامة للدور الوطني الذي تقدمه الدولة لذاتها،وهو دور الزعيم الإقليمي ،بحيث تقوم به الدول التي تمتلك إمكانيات كبيرة ومتنوعة مقارنة بالدول الأخرى في منطقتها مما يجعل منها قوة إقليمية ذات مسؤوليات خاصة تستثمر الدولة هذه الإمكانيات للقيام بدور نشط على الصعيد الإقليمي[2].من أهم الدول التي تلعب هذا الدور وتبحث عنه كل من تركيا وإيران ،فكل منهما تسعى إلى التأثير في قضايا الشرق الأوسط.

يقابل التوجه الإقليمي ،التوجه العالمي ،بحيث توجه الدولة في هذه الحال سياستها الخارجية نحو وحدات دولية خارج إقليمها ،فاهتمامات هذه الدول موزعة على شتى دول العالم ،كما أنها تشمل أقاليم العالم.[3]ومن أمثلة الدول ذات هذا التوجه،الولايات المتحدة الأمريكية خاصة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ،فهي توجه سياستها الخارجية تجاه مناطق عدة من العالم ،فسياستها نشطة في الشرق الأوسط وإفريقيا واسيا واوربا.

يصاحب هذا التوجه (العالمي) صورة هامة للدور الوطني الذي تقدمه الدول في سياستها الخارجية وهو دور زعيم تيار أو اتجاه دولي عام.حيث أن لهذه

---

(1) المرجع نفسه ،ص37

(2) ناصيف يوسف حتي،النظرية في العلاقات الدولية.بيروت:دار الكتاب العربي،1985،ص173

(3) محمد السيد سليم ،مرجع سابق،ص38

الدول دورا قياديا خاصة على الصعيد الدولي وعادة ما يعكس ذالك وجود عقيدة معية لدى الدولة وإمكانيات كبيرة تسمح لها بتحقيق هذا الدور.[1]كما هو الحال بالنسبة لسياسة الولايات المتحدة الأمريكية ضد الإرهاب.بالإضافة إلى سياسة نشرها للقيم الغربية كالديمقراطية والتي من خلالها تشن عدة حروب باسمها لإسقاط أنظمة تراها تهدد مصالحها القومية،كاحتلالها للعراق وتدخلها في السودان والصومال .

2_ توجه إقرار أو تغيير العلاقات الدولية الراهنة :

يميز هذا التصنيف بين توجه سياسة خارجية يسعى لإقرار النمط الراهن للعلاقات الدولية وبين توجه سياسة خارجية يسعى إلى تغيير النمط الراهن للعلاقات الدولية إلى نمط مثالي متصور.وتوجه الإقرار أو التغيير في العلاقات الدولية الراهنة لا ينصرف فقط إلى القضايا الإقليمية، بل يشمل كل القضايا الدولية في شتى أنحاء المعمورة.ونتيجة لأتساع إنتشار هذا التوجه(الإقرار/التغيير)تتغير بعض معطيات الواقع الدولي ،كنمط التحالفات الدولية ،وهيكل التعامل الاقتصادي الدولي ،وعلاقات القوى الدولية.[2]

من أهم السياسات التي تساهم في تحقيق إقرار الوضع القائم إلى حد ما،سياستي الحياد وعدم الانحياز.وهتين السياستين اعتمدتهما الدول المستقلة عن القطبين المتصارعين أثناء الحرب الباردة.وهما تكسبان الدول دور المستقل النشط،حيث تكتسب الدولة المحايدة وغير المنحازة مصداقية عند الجميع ،وبالتالي تستطيع أن توظف ذالك في خدمة السلام والاستقرار الدوليين وابرز مثال على هذا التوجه مملكة النمسا[3].

أما السياسات التي تسعى إلى تغيير الوضع الراهن في العلاقات الدولية هي سياسة الأحلاف والتكتلات الدولية .بحيث كل حلف يسعى إلى احتواء اكبر عدد من الدول لتأييده للسيطرة على المواقع الحيوية[4]،وبالتالي يمنع الحلف الضد من تقوية دفاعاته ،مما يسهل السيطرة عليه وإلغائه،هذا ما حصل بالفعل خلال الحرب الباردة بين حلف الناتو ووارسو ،حيث زال الأخير بسقوط الاتحاد السوفياتي .

---

(1) ناصيف يوسف حتي،مرجع سابق،ص174

(2) محمد السيد سليم،مرجع سابق،ص38

(3) ناصيف يوسف حتي،مرجع سابق،ص174

(4) المرجع نفسه، نفس الصفحة

3- **التوجه التدخلي واللاتدخلي** : إذا كان التوجهين السابقين صنفا وفقا لأهداف الدولة من خلال سياستها الخارجية ،فان هذا التوجه يصنف السياسة الخارجية من خلال الأدوات التي تتبعها الدولة في تنفيذ سياستها.بمعنى إلى أي حد توظف الوحدة الدولية أدوات تدخلية للتأثير في الوحدات الدولية الأخرى.

يذهب التوجه التدخلي إلى سعي الوحدة الدولية للتأثير في سياسات الوحدات الدولية الأخرى وتوجيهها بالتأثير في تركيب السلطة السياسية القائمة فيها.[1]

وهذا التوجه تعتمده في غالب الأحيان الدول الكبرى ،والتي تبحث دوما عن النفوذ وتسعى للمحافظة على مصالحها القومية خارج إقليمها.ومن ابرز الدول التي تنتهج هذا التوجه الولايات المتحدة الأمريكية تجاه أمريكا اللاتينية ،وفرنسا في دول البحيرات الكبرى،وروسيا في دول البلقان ومنطقة القوقاز.أما بالنسبة للدول العربية فمن ابرز الدول التي انتهجت التوجه التدخلي نجد سوريا تجاه لبنان ،بحيث بلغ تدخلها ذروته في الفترة السابقة لاغتيال رئيس الحكومة اللبنانية الأسبق رفيق الحريري عام 2005،إلا أن هذا التدخل عرف بعض التراجع في الخمس سنوات الأخيرة ،خاصة بعد انسحاب الجيش السوري من لبنان.

أما التوجه اللا تدخلي،فإنه قد يحاول أيضا التأثير في سياسات الوحدات الدولية الأخرى ولكن بدون تدخل في تركيب السلطة السياسية.وهذا التوجه تنتهجه في غالب الأحيان دول ذات سياسة خارجية متوازنة ،حيث تسعى إلى تحقيق الحد الأدنى من مصالحها دون اللجوء إلى التدخل،وهذه الدول تعتمد على الاتفاقيات الرسمية[2].ومن أبرز الدول التي تنتهج التوجه اللا تدخلي،سياسة الجزائر تجاه الدول العربية،والسياسة التركية تجاه الشرق الأوسط في العقد السابق (2000-2010).

إن الحديث عن هذه التوجهات الثلاثة للسياسة الخارجية كل على حدا،لا يعني أن انتهاج الدولة لأحدها يمنعها من انتهاج الأخر،فمن الممكن تصور تداخل الأنماط الثلاثة لتوجهات السياسة الخارجية للوحدة الدولية في توجه عالمي قوامه إقرار الوضع الراهن بشكل تدخلي.

---

[1] محمد السيد سليم ،مرجع سابق،ص38

[2] المرجع نفسه،ص39

المبحث الثالث: محددات السياسة الخارجية.

يقصد بمحددات السياسة الخارجية تلك العوامل المتعددة التي تؤثر بشكل أو أخر في توجيه وتبلور السياسة الخارجية لأي دولة كما تعني أيضا دراسة السياسة الخارجية كمتغير تابع أمام مجموعة من المتغيرات المستقلة التي تفرضها معطيات البيئتين الداخلية والخارجية[1]،وتتعدد محددات السياسة الخارجية وفقا لمحددات داخلية و أخرى خارجية.

المطلب الاول:**المحددات الداخلية**

وهي المحددات التي تقع داخل إطار إقليم الدولة وهي مرتبطة بالتكوين الذاتي والبنيوي لها والتي من خلالها يمكن للدولة أن ترسم وتحدد أهداف وتوجهات سياستها الخارجية .

تضم المحددات الداخلية كلا من المحددات الجغرافية،المحددات البشرية،والمحددات الشخصية،والمحددات المجتمعية،المحددات السياسية،والمحددات العسكرية.

1_المحددات الجغرافية :تشمل الموقع الجغرافي والمساحة والتضاريس والمناخ وهي العناصر الأساسية في تكوين الجغرافيا السياسية للدولة ،والتي تؤثر بشكل مباشر على حركية سياستها الخارجية،وهذا التأثير يكون من خلال تحديد قدرة الدولة على تنفيذ سياستها الخارجية ومن ثم تحديد مركزها الدولي.أما تأثيرها غير المباشر فيكون في تحديد نوعية ومدى الخيارات المتاحة للدولة عند توجيه وبلورة سياسة الخارجية [2].

فالموقع الجغرافي مثلا يحدد مدى أهمية الدولة من الناحية الإستراتيجية،ويمكنها من لعب دور إقليمي أو حتى دولي.فالموقع الجغرافي لتركيا على سبيل المثال جعلها دولة ذات أهمية بالغة ،وسمح لها من تقلد دور إقليمي مهم بحيث أنها تتوسط عدة دوائر إقليمية كالشرق الأوسط ،القوقاز ،الاتحاد الأوروبي،آسيا الوسطى .وفي المقابل نجد دول مغلقة جغرافيا فموقعها هذا لا يسمح لها بتقلد دور فاعل في سياستها الخارجية.

---

[1] وهيبة دالع،" دور العوامل الخارجية في السياسة الخارجية الجزائرية :1999_2006. " مذكرة ماجستير . (جامعة الجزائر.كلية العلوم السياسية ولإعلام. قسم العلوم السياسية.2008/2007)، ص08

[2] المرجع نفسه،ص09

و يحمل الموقع الجغرافي أهمية كبيرة في الإستراتيجية الدولية، فالعامل الجغرافي يؤثر على السياسة الخارجية للدولة بشكل مباشر أو غير مباشر،ويكمن تأثيره غير المباشر في تحديده لعناصر قوة الدولة والتي تحدد بدورها قدرة الدولة على تنفيذ سياستها الخارجية[1].وتجدر الإشارة إلى أن الموقع الجغرافي الاستراتيجي ليس كاف لوحده في تحديد دور فاعل للسياسة الخارجية لدولة ما، دون توافر المحددات الأخرى.

2_الموارد الطبيعية:توفر الدولة على موارد طبيعية هامة كمصادر الطاقة من بترول،غاز ،ومعادن كالحديد والنحاس والذهب ،ومواد غذائية كالقمح والذرة ،توفر هذه الموارد لدى الدولة ولو بنسب متفاوتة يساهم في استقلاليتها الاقتصادية ويمكنها من لعب دور فاعل في محيطها الإقليمي والدولي كقوة اقتصادية وتتمكن من التأثير على السياسات الخارجية للدول الأخرى[2]،كما يمكنها من اتخاذ مواقف دولية تتواءم مع توجهات سياستها الخارجية .

أبرز مثال في هذا الصدد ألمانيا الاتحادية فهي تمثل قوة اقتصادية عظمى فتمكنت في التأثير سياسة دول الاتحاد الأوروبي سواء الداخلية أو الخارجية،كما ساهمت في قدرتها على اتخاذ مواقف تتناقض مع مواقف قوى كبره نظيرة لها كالولايات المتحدة الأمريكية وابرز موقف لها هو معارضتها للحرب الأمريكية على العراق عام2003،هذه القوة بلغتها ألمانيا بفضل استغلالها لمواردها الطبيعية الاستغلال الأمثل.

3_ المحددات البشرية:يؤثر العامل البشري في تحديد السياسة الخارجية باعتباره عنصرا مهما لبناء قوة عسكرية قادرة على أهداف سياستها الخارجية إثناء السلم والحرب ،كما يلعب عاملا مهما في توفير اليد العاملة سواء داخل الدولة أو إرسالها كيد عاملة خارج الدولة،مثلما هو الحال في الصين ،إلا أن هذه ليس مقياسا ثابتا لقوة الدولة عسكريا أو اقتصاديا،فهناك دولا ذات تعداد كبير من السكان مثل الهند واندونيسيا ولكن قد لا يعد أساسا للقوة العسكرية أمام التطور التكنولوجي.فإسرائيل تملك جيشا يمثل

---

[1] نفس المرجع السابق،ص10

[2] شفيعة حداد، "توجهات السياسة الخارجية التركية بعد الحرب البارد". مذكرة ماجستير. (جامعة الحاج لخضر باتنة. كلية الحقوق. قسم العلوم السياسية. 2003)،ص10

حوالي 10%من مجموع سكانها[1]،كما أن عدد سكان إسرائيل اقل بكثير من الهند ،ولكنها تمتلك أحد أعلى معدلات التعبئة العسكرية في العالم، كذالك يعتبر جيشها من أقوى الجيوش من حيث التطور التكنولوجي .

من ناحية أخرى،فإن الإنفجار السكاني بدوره يشكل عبئا على الدولة ويعطل مسار التنمية الاقتصادية ،خاصة عندما يكون معدل النمو السكاني أكثر بكثير من معدل النمو الاقتصادي،مما يحتم عليها الاعتماد على المديونية الخارجية ما يجعلها في ارتباطات دولية تأثر على سياستها الخارجية .

4_المحددات الشخصية:من أهم العوامل المؤثرة في تحديد السياسة الخارجية للدول، المحددات الشخصية لصانع القرار في السياسة الخارجية.لأن غالبا ما تنعكس سلوكيات صانعوا القرار على السياسة الخارجية ،وبالتالي يجب التركيز على شخصياتهم ،لان العامل القيادي يلعب دورا مهما في عملية صنع القرار الخارجي،خاصة في دول العالم الثالث ،بحيث أن الرئيس في هذه الدول يمثل العامل الحاسم في عملية صناعة القرار،وبما أن القرارات الصادرة عن الدولة في النهاية هي من صنع شخص أو مجموعة أشخاص ،كان للسمات الشخصية لدى هؤلاء الأشخاص التأثير الكبير على تحديد السياسة الخارجية.ونعني بالسمات الشخصية هي مجموعة الخصائص المرتبطة بالتكوين المعرفي والسلوكي[2].

وقد سعى الباحثون إلى تحديد السمات الشخصية وتصنيفها .ومن أهم نماذج السمات الشخصية التي قدمتها الدراسات المختلفة والتي لها علاقة مباشرة بتوجيه سلوكيات السياسة الخارجية للدول،نموذج الشخصية التسلطية لـ"ادر ونو"،ونموذج الشخصية المتفتحة والمنغلقة عقليا لـ "روكيتس"،نموذج تحقيق الذات لـ"ماسلو"[3].

حدد "ادورنو"وزملائه سمات الشخصية التسلطية في اليمينين المتطرفين وأضاف كل من "كريستي" و "جاحود"أن هذه السمات تتواجد كذالك في اليساريين المتطرفين والمؤيدين للشيوعية.ومن أهم سمات ذوي الشخصية التسلطية،النزوع إلى السيطرة على

---

(1) المرجع نفسه ،ص156

(2) وهيبة دالع،مرجع سابق،ص13

(3) لويد جونسن ،تفسير السياسة الخارجية .(تر:محمد بن احمد مفتي،محمد السيد سليم).الرياض:عمادة شئوون المكتبات جامعة الملك سعود،ص26

المرؤوسين ،والإذعان لمن هم أعلى منهم مقاما ،والحساسية لعلاقات القوة والحاجة إلى تصور العالم في إطار منظم.والاستعمال المفرط لنماذج النمطية في تصوير الأحداث والأشخاص والتمسك بالقيم التقليدية.وينزع التسلطيون كذالك إلى التعصب الوطني والعنصرية.كما تنزع إلى الدخول في حرب وتأييد العدوان[1].ومن أبرز الأمثلة على الشخصية التسلطية "هتلر" و"موسليني" قبل الحرب العالمية الثانية،وكذالك مؤسس الجمهورية التركية "مصطفى كمال أتاتورك" الذي عرف بالعنصرية ضد القومية العربية .وكذالك الرئيس الأمريكي الأسبق جورج بوش حيث اتسمت سياسته بالحروب.

أما الشخصية المنغلقة عقليا فقد ميزها "روكيتش" بأنها تتميز بقدر كبير من القلق،و تولي إهتماما أكبر بمصدر المعلومات الجديدة بدلا من مضمونها،وعدم القدرة على إستيعاب المعلومات التي تتعارض مع نسقها العقدي،وتنعكس هذه الصفات بالسلب على إنتقاء الخيار الأمثل من بين عدة بدائل.ويزداد احتمال تصور أصحاب الشخصية المنغلقة عقليا للمؤامرات .وهذا يميز معظم قادة العالم الثالث وبالأخص قادة الدول العربية ،حيث أنهم في حاله أزمة داخلية يسارعون إلى تحميل المسؤولية لأطراف خارجية تتآمر عليهم من اجل زعزعة استقرار بلدانهم[2]،وهذا ما يشكل انعكاسا سلبيا للسياسة الخارجية للدول المتهمة ما يجعلها تقوم برد فعل غير مناسب وقد يؤدي إلى حالة أزمة بينهم.

أما نمط تحقيق الذات الذي أتى به"ماسلو" هو من سمات الشخصية التي تؤثر ايجابيا على السياسة الخارجية،ويجب أن تتوفر بعض الشروط في شخصية صانع القرار لتحقيق هذا النمط.وتشمل هذه الشروط توافر الحاجات الفيزيولوجية،والأمن الداخلي والطمأنينة والعاطفة والانتماء،واحترام الذات ويؤدي إشباع هذه الحاجات إلى خلق شعور بالثقة لدى الفرد[3]،و من أبرز الامثلة على هذه ،شخصية رئيس الجمهورية التركي"عبد الله غول"،ورئيس وزرائه "رجب طيب اردوغان" وذلك من خلال ثقتهما

---

(1) عامر مصباح،المقاربات النظرية في تحليل السياسة الخارجية.بن عكنون:ديوان المطبوعات الجامعية،2008،ص215

(2) لويد جونسن،مرجع سابق،ص27

(3) المرجع نفسه،ص28

بنفسيهما واحترامهما لذاتهما،ما أكسبهما قبول شعبي عالي على المستويين الداخلي و الدولي،وجعلهما ينتهجان سياسة خارجية فاعلة.

5-المحددات المجتمعية:تتضمن المحددات المجتمعية عدة عناصر أهمها:

أ_ خصائص الشخصية القومية :والمقصود بها الصفات العامة التي يشترك فيها كل سكان الدولة،والتي تميزهم عن غيرهم ،وهذه الصفات تتشكل بشكل كبير من الاجتماعية التي تتم عن طريق الأسرة والمدرسة ،فمقومات الشخصية الوطنية تؤثر في توجيه السياسة الخارجية،لأن صانعي القرار أنفسهم يحملون تلك القيم والصفات،وهم أشخاص يتأثرون بالبيئة التي يعيشون فيها مما ينعكس ذالك على خياراتهم في السياسة الخارجية.

كما أن طبيعة الشخصية تحدد أنواع السلوك الخارجي [1].فخصائص الشخصية القومية المشتركة توجه سلوك السياسة الخارجية،وابرز مثال في هذا الصدد،الرؤساء القوميون العرب كجمال عبد الناصر،فالأخير كان متأثرا بالصفات القومية العربية، وداعما للحركات العربية التحررية.كذالك توجه السياسيون الأتراك إلى احتواء الجمهوريات التركية* بعد انهيار الاتحاد السوفياتي.

ب_الرأي العام:ويعني موقف جماهير من الناس تجاه قضية او موقف معين،وقد استعمل "غابريال الموند" اصطلاح مزاج السياسة الخارجية للدلالة على الاتجاهات أو الميول العامة التي تبديها الفئات الواسعة من الناس في دولة من الدول تجاه سياسة خارجية معينة في وقت من الأوقات[2].ففي المجتمعات الغربية يكون للرأي العام دور فعال في توجيه السياسة الخارجية،إما الأنظمة التسلطية فلا يؤثر الرأي العام على سلوك سياستها الخارجية بشكل كبير، بسبب انفرادية السلطة لدى الفرد أو الجماعة الحاكمة،وغياب الحريات الجماعية كحرية التعبير والمظاهرات.

وترى المدرسة الواقعية بان الرأي العام يتميز بصفات أهمها عدم الاهتمام والتبسيط والتقلب الشديد ،وعدم توفره على المعلومات الكافية في مجال السياسة

---

(1) ناصيف يوسف حتي،مرجع سابق،ص194

(2) لويد جونسن،مرجع سابق،ص167

* الجمهوريات التركية: آذربيجان ،كازخستان ،قيرغيزستان، مولدافيا، طاجكستان ،تركمانستان وأوزبكستان

الخارجية ،ويؤثر صانع القرار على الرأي العام أكثر من تأثير الأخير على الأول،فالرأي العام يلتف حول صانع القرار(الرئيس) خاصة في الأزمات ويؤيده بشكل مطلق[1].وتأثير الرأي العام في توجيه السياسة الخارجية مرتبط بالعوامل المؤثرة فيه توجيه الرأي العام في حد ذاته واهم هذه العوامل وسائل الإعلام ودور الأحزاب كجماعات المصالح ووسائل الاعلام.إذا تأثيرالرأي العام في تحديد توجه السياسة الخارجية هو محصلة تعبئة الرأي العام من طرف وسائل الإعلام وغيرها.ولا يخفى أن وسائل الإعلام قد تكون مؤيدة للنظام وبالتالي تقوم بتعبئة الرأي العام لإعطاء الشرعية لمواقف النظام السياسي الداخلية أو الخارجية.

ج_المجتمع المدني:والمقصود به ذلك النسق الذي يشمل الأحزاب السياسية وجماعات المصالح من نقابات وجمعيات ومندوبيات .وتعتبر الأحزاب من المحددات الأساسية للسياسة الخارجية .ففي الأنظمة التسلطية يلعب الحزب الواحد دورا يعكس بشكل كبير سياسة الحكومة سواء الداخلية،كما يعوضها في النشاط الخارجي باعتباره الناطق الرسمي والوحيد بإسمها.أما في الأنظمة الديمقراطية فإن تأثير الأحزاب السياسية في السياسة الخارجية للدولة يبدو واضحا ويزداد بتزايد تمثيلها (الأحزاب) في البرلمان .ويختلف مستوى تأثير الأحزاب في النظم الديمقراطية حسب تنوع النظم الحزبية في هذه الأنظمة.

فتأثير الأحزاب في السياسة الخارجية في نظام تعدد الأحزاب يكون محدودا بسبب تغير الائتلافات[2]،هذا من جهة.ومن جهة أخرى فان رئيس الوزراء دوما يتبنى أفكار ومواقف وتوجهات حزبه في صياغة التوجهات الكبرى للسياسة الخارجية لبلده ،وأبرز مثال على ذلك ،الأحزاب العلمانية في قيادتها للحكومات التركية كانت تتجه في سياساتها الخارجية نحو الغرب وتضمر العداء للعرب.عكس الأحزاب ذات التوجهات الإسلامية فإنها كانت تنتهج سياسات متوازنة وتعاونية مع العرب.

6_المحددات السياسية :تتمثل أساسا في طبيعة النظام السياسي للدولة،والذي يلعب دورا مؤثرا في السياسة الخارجية.فالنظم الديمقراطية عادة ما تعكس سياسات

(1) عامر مصباح،المقاربات النظرية في تحليل السياسة الخارجية،مرجع سابق،ص39

(2) لويد جونسن،مرجع سابق،ص155

خارجية سلمية وهي نظم تتسم بالتعددية وارتفاع نسب المشاركة السياسية .أما النظم التسلطية فهي تعكس سياسات عدوانية توسعية[1].لكن ما يلاحظ في الواقع أن الأنظمة الديمقراطية تسعى لتحقيق القوة وتتنافس على مجالات حيوية للنفوذ،وتعتمد لتحقيق ذالك على القوة والعنف مبررة ذالك بنشر الديمقراطية وحماية حقوق الإنسان والأقليات،وأبرز مثال على ذالك الحرب الأمريكية على العراق.

ويلعب الاستقرار السياسي دورا فاعلا في تبلور السياسة الخارجية للدولة،بحيث يعمل هذا الاستقرار على تفرغ الدولة لصياغة سياسة خارجية تحقق أهدافها.كما ان هذا الاستقرار يعطي للدولة صورة حسنة في الخارج مما يساعد على انفتاح الدول الأخرى عليها ما يساهم في حركية السياسة الخارجية لها.وحالة الجزائر في فترة التسعينيات اصدق مثال على ذالك، فعدم الإستقرار في الجزائر ،حولها إلى دولة منبوذة مما ادخلها في عزلة عن العالم لأكثر من عشر سنوات ولازالت أثاره باقية إلى حد ألان.

7_المحددات العسكرية :يعتبر العامل العسكري المؤشر الرئيسي لقوة الدولة والأداة الفعالة لتحقيق أهدافها الخارجية.فتوفر الدولة على ترسانة عسكرية ضخمة وعلى قيادات عسكرية ذات كفاءة عالية ،بالإضافة إلى امتلاكها تكنولوجيا عسكرية متطورة يمكنها من الحصول على مختلف الأسلحة الذكية والمدمرة[2]،كل هذا يعطي للدولة وزن وهيبة دوليين ويساعدها على تحقيق أهداف سياستها الخارجية سواء عن طريق الترهيب أو شن الحروب .

المطلب الثاني:المحددات الخارجية

يعتبر النسق الدولي او الإقليمي من أهم محددات السياسة الخارجية للدول. فنمط توزيع القوى ضمن نسق دولي يتسم باستقطاب حاد يصعب على دولة ما تبني سياسة العزلة.فإذا كان النظام الدولي يقوم على أساس تكتلات ومحاور سياسية وعسكرية ،فان ذالك يدفع واضعي السياسة في الدول الصغرى إلى الدخول في بعض التحالفات لحماية أمنهم القومي ،بغض النظر عن ما قد ينطوي عليه من تعارض مع توجهاتهم السياسية العامة،أو الخروج عن بعض المبادئ العامة في السياسات التقليدية لهذه الدول[3].كما

(1) وهيبة دالع،مرجع سابق،ص15
(2) وهيبة دالع،المرجع نفسه،ص16
(3) ناصيف يوسف حتي،مرجع سابق،ص160

أن هذه التكتلات تساعد الدول الكبرى المنشئة لها في تنفيذ سياساتها الخارجية وفرضها على ارض الواقع،وإرغام الدول الأخرى على تقبلها.

يشمل النظام الدولي أبعاد أساسية وهي:

1-الوحدات :إن عدد الوحدات الدولية في النسق الدولي له دور مؤثر في تبلور السياسة الخارجية لهذه الوحدات.فحسب "دويتش" و"سنجر" فأن تزايد عدد الوحدات الدولية يزيد من استقرار النسق الدولي،بحيث يتشتت حجم الانتباه الذي يوجهه أي فاعل دولي لبقية الفواعل الأخرى .بينما يرى "والتز" انه كلما قل عدد الفاعلين الدوليين في النسق الدولي قل احتمال وقوع الحرب وزادت درجة استقرار النسق الدولي.[1]

يمكن أن يؤدي تزايد عدد الوحدات الدولية إلى توازن استقرار النسق الدولي،وذلك بسبب تشابك وتداخل مصالح الدول إلى درجة التعقيد وعدم قدرة الدولة على الانحلال من هذا التشابك مما يدفعها إلى انتهاج سياسة خارجية ليست بالعدوانية وذالك حفاظا على مصالحها التي قد تتضرر في حالة انتهاجها لسياسة عدوانية.إذا تزايد عدد الوحدات الدولية يوسع من قاعدة الاعتماد المتبادل مما يقلل من وقوع الحروب ذات النطاق الواسع.

أما الاختلاف الجوهري بين "دويتش" و"سينجر" من جهة و"وولتز"من جهة أخرى أنهم لم يفصلوا في الفرق بين تزايد الوحدات الدولية بشكل عام وتزايد الفواعل الحقيقية المؤثرة في النسق الدولي.إذ أن تزايد الوحدات الدولية يحقق استقرار النسق الدولي،لكن تزايد عدد الدول الفاعلة بشكل مباشر والتي لها تأثير واضح في النسق الدولي خاصة في حال تضارب مصالحها يؤدي إلى اختلال استقرار النسق الدولي.

2/المؤسسات الدولية:تؤثر المؤسسات الدولية في السياسة الخارجية للدول بشكل كبير،وتأخذ المؤسسات الدولية شكلا تنظيميا للدول ،وتنظم العلاقات الخارجية للدول فيما بينها، كما تؤثر المؤسسات القانونية الدولية على السياسات الخارجية للدول،لأنها تخلق قيودا على بعض التصرفات الخارجية للدول.ولا ينحصر دور المؤسسات الدولية

(1) المرجع نفسه،نفس الصفحة

على تنسيق التعاون بين الدول فقط وإنما تعمل على حل النزاعات بين الدول وفقا للقانون الدولي[1].

إلا أن المؤسسات والمنظمات الدولية تتسم بازدواجية المعايير بحيث تستعملها الدول الكبرى لتحقيق مصالحها حتى وان عارض ذالك مبادئ المؤسسات الدولية في حد ذاتها.

3/العمليات السياسية الدولية:وتعني الجانب الديناميكي للنسق الدولي والناتج عن مختلف التفاعلات التي تحدث بين الوحدات الدولية وفقا لمبدأ الفعل ورد الفعل،والمعاملة بالمثل ،والتي ينتج عنها طابع تعوني أو صراعي بين الدول.وذالك حسب موقع المصلحة الوطنية للدولة في الموقف المتخذ اثر الفعل ورد الفعل [2].

وتعكس العمليات السياسية تأثر السياسة الخارجية للدولة بالبيئة الخارجية لها.فرغم أن السياسة الخارجية هي انعكاس للسياسة الداخلية ،إلا أنها لا يمكنها أن تكون بمعزل عن البيئة الخارجية ،وذالك لتعقد وتشابك المصالح في النسق الدولي .

البنيان الدولي:ويقصد بالبنيان الدولي ،ترتيب الوحدات الدولية حسب قوتها ودورها الإقليمي والدولي .ويؤثر البنيان الدولي بشكل كبير في السياسة الخارجية للدول.أما قابلية الوحدات الدولية للتأثر بالبنيان الدولي تتفاوت بتفاوت طبيعة هذا البنيان .[3]

حيث كلما كان البنيان الدولي متعدد الأقطاب كان للوحدات الدولية الفرصة للتأثير فيه من خلال انضمامها إلى احد الأقطاب ،مما يجعل الدول الأقطاب في حالة تنافس مستمر لاستقطاب اكبر عدد من الدول الأخرى.

(1) لويد جنسن،مرجع سابق،ص198
(2) وهيبه دالع،مرجع سابق،ص22
(3) المرجع نفسه،ص21

خلاصـــــة

رغم تعدد تعاريف السياسة الخارجية إلا أنها لا تخرج عن إطار سلوكيات الدولة وأنشطتها الخارجية التي تسعى إلى تحقيق أهداف مسطرة سواء كانت أهدافا قريبة أم بعيدة الأمد ،وتتميز السياسة الخارجية بالطابع الرسمي والو احدي الذي يحدد من يقوم بوضع هذه السياسة كما أنها تتميز بالطابع الخارجي والذي يحدد الجهة التي توجه إليها السياسة الخارجية والتي دوما تكون خارج حدود الدولة وتتنوع هذه الجهات وفقا لتنوع الفواعل في العلاقات الدولية .

كما تصبغ السياسة الخارجية للدولة عدة توجهات وذالك حسب نوع الأهداف المسطرة في أجندة السياسة الخارجية للدولة وكذالك حسب موقع الدولة المادي والمعنوي.فقد تتوجه الدولة توجها إقليميا أو دوليا وذالك وفقا لمجالها الجغرافي والحيوي بحث تبحث لنفسا عن دور إقليمي أو دولي يسمح لها تحقيق أهدافها الإستراتيجية.وقد تتوجه إلى محاولة إقرار أو تغيير الوضع الراهن للعلاقات الدولية وذالك بما يتلاءم مع استراتيجياتها ومصلحتها القومية .وقد تتوجه توجها تدخليا أو لا تدخلي لتغيير التركيبة السياسة للدول التي ترى أن من مصلحتها القومية أن تتغير فيها النخب الحاكمة،وتختلف الوسائل المستخدمة في ذالك.

إلا أن توجهات السياسة الخارجية تحكمها عدة محددات ،تنقسم إلى محددات داخلية وأخرى خارجية .فالمحددات الداخلية تتعلق بالبيئة الداخلية للدولة،وتتنوع هذه المحددات بدءا من الجغرافيا ودور الموقع الجغرافي في تحديد أهمية الدولة ،إلى تنوع الموارد الطبيعية وتوفرا الذي يعطي للدولة قوة اقتصادية في حال استخدامها بشكل جيد،يعطيها القوة والثقة في النفس .ما يجنبها المساومات التي تواجهها في حال الضعف.كما تلعب المحددات الشخصية والمجتمعية والسياسة الدور الهام في توجيه السياسة الخارجية وفقا لأطر فكرية أو إيديولوجية وحتى ثقافية وحضارية وتاريخية.أما المحددات الخارجية فهي في الأساس تتمحور حول النسق الدولي من خلال تعدد الوحدات الدولية والذي من شانه أن يربط هذه الوحدات ببعضها البعض أكثر، كلما زاد عدد هذه الوحدات .كما أن تفاعل البنيان الدولي وترابط الوحدات الدولية من خلال

المؤسسات الدولية وما ينتج عنها من التزامات قانونية وأدبية ،كل ذالك يساهم في توجيه السياسة الخارجية للدول.

الفصل الثاني

السياسة الخارجية التركية بعد الحرب الباردة:المحددات والابعاد

شهدت السياسة الخارجية التركية تحولا كبيرا بعد نهاية الحرب الباردة ،وذلك بانتقال تركيا من صفة الحارس الشرقي للحدود الغربية لأوروبا و الحصن المتين ضد المد الشيوعي في منطقة الشرق الأوسط،إلى صفة الشريك الاستراتيجي للغرب،من خلال إصرارها على مواصلة مسعاها لتحقيق هدفها التاريخي(منذ تأسيس الجمهورية التركية الحالية 1923م) وهو اكتساب العضوية في الاتحاد الأوروبي،وتوطيد العلاقات مع كل من الولايات المتحدة الأمريكية و إسرائيل و ابتعادها عن الدول العربية والإسلامية.من خلال سياسة خارجية ذات البعد الواحد.إلا أن التغيرات التي عرفها العالم بعد أحداث 11سبتمبر /أيلول2001،والتحولات الكبرى التي عرفتها تركيا على المستوى الداخلي ، جعلها تعيد حساباتها في سياستها الخارجية و تحديد موقعها من النظام الدولي الجديد الذي ميز العالم منذ بداية القرن الحالي،جعلها تعيد النظر في أهدافها واستراتيجياتها،وتتبنى سياسة خارجية مختلفة تماما عن السياسة السابقة.

يتناول الفصل التالي هذا التحول في السياسة الخارجية التركية في المباحث التالية

المبحث الأول: محددات السياسة الخارجية التركية، يعرض هذا المبحث أهم محددات السياسية الخارجية سواء الداخلية او الخارجية.

المبحث الثاني:السياسة الخارجية التركية ذات البعد الواحد هذا المبحث يوضح أسباب هذا التوجه في السياسة الخارجية التركية ، والمبادئ التي اعتمدتها تركيا في سياسة البعد الواحد،بالإضافة إلى تناول مسعى انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي.

المبحث الثالث: السياسة الخارجية التركية ذات البعد المتعدد.وتناول هذا المبحث أسباب التحول في السياسة الخارجية التركية من البعد الواحد إلى البعد المتعدد وكذالك أسس السياسة الخارجية التركية الجديدة بالإضافة إلى مفهوم القوة في السياسة التركية الجديدة وفي الأخير يتناول هداف السياسة التركية الجديدة واليات تنفيذها.

المبحث الرابع:الدور التركي الإقليمي الأسباب والملامح:تناول هذا المبحث أسباب تبلور الدور التركي و ملامحه .

المبحث الأول : محددات السياسة الخارجية التركية في المشرق العربي

تحكم السياسة الخارجية التركية عدة محددات متباينة أثرت على طبيعتها وتوجهاتها كما ساهمت في تبلورها بوضوح سواء نحو التفاعل السلبي مع القضايا الإقليمية والدولية، أو بالتفاعل الايجابي والذي طبعها من مرحلة إلى أخرى تجاه العديد من الدول ومن بينها الدول العربية ودول المشرق العربي بالخصوص.وأهم هذه المحددة:

المطلب الاول:المحددات الداخلية

يعتبر توفر الدول على موارد طبيعية وافرة وحجم إقليم كبير ووجودها في موقع جغرافي متميز واستراتيجي، بالإضافة إلى المقدرات الوطنية الأخرى(الإمكانات الاقتصادية والبشرية والعسكرية) ،عاملا كافيا لقوة الدولة و يمكنها من القيام بدور فاعل في النسق الدولي[1].

1_الموقع الجيوستراتيجي:

وقد لعب الموقع الجغرافي الجوستراتيجي لتركيا دورا مهما في تبلور سياستها الخارجية عبر عدة قرون وبتغير الأوضاع الدولية.

تبلغ مساحة تركيا حوالي 780567كم،ويبلغ طول حدودها 2753كم،وتتوفر على سواحل بطول8333كم.كما يتمتع موقعها ببعض المميزات التي لعبت ولا تزال تلعب دورا كبيرا في العلاقات الدولية كمضايق البوسفور والدردنيل التي تربط مياه البحر الأسود بمياه البحر المتوسط عبر بحر مرمره ،وتفصل طرف أوروبا في جنوبها الشرقي عن طرف أسيا الغربي. وتركيا قسمان،الأول في آسيا الغربية،ويحده البحرالاسود وأرمينيا شمالا والمضايق وبحر مرمره وبحر ايجة غربا،وسوريا(877كم) والبحر التوسط والعراق(330كم) جنوبا وإيران (454كم)شرقا،ويقع القسم الثاني في أوروبا وتحده من جهة اليابسة أراضي اليونان وبلغاريا(269كم) ومن الغرب بحار ايجة، مرمره والأسود[2] .فالموقع الجغرافي المتميز لتركيا جعلها تقوم بدور فاعل أثناء الحرب الباردة،كما خولها بالقيام بدور فعال

---

[1]– لويد جونسن،مرجع سابق،ص244

[2] عبد الوهاب الكيلاني وآخرون، موسوعة السياسة.ج1. بيروت:المؤسسة العربية للدراسات والنشرودار الهدى للنشر والتوزيع،1985،ص709

في حرب الخليج الثانية،كما كان لها موقف مهم من الحرب على العراق. والخريطة التالية توضح حدود تركيا مع جيرانها:

شكل(1):خريطة توضح الموقع الجغرافي الهام لتركيا وحدودها مع دول المشرق العربي.

2_الموارد المائية:

تعتبر المياه احد المحددات الأساسية للسياسة الخارجية للدول خاصة في العصر الحالي، وذلك لما تمتلكه الدولة من قوة عند توفرها على منابع الأنهار بالإضافة إلى شاطئها مع البحار والمحيطات وتوفرها على مضايق إقليمية ودولية.وكل هذه العناصر توفر للدولة قوة تجعلها تتبنى سياسة خارجية مميزة وفاعلة.

كما ساهمت الموارد المائية في توجيه السياسة الخارجية التركية ،وذالك لأن تركيا تعتبر من أغنى دول العالم بالموارد المائية ،مما جعلها تستخدم هذه الموارد كورقة ضغط على الدول العربية المجاورة لها والتي لديها معها أنهار مشتركة بهدف إضعاف هذه الدول وإذعانها لما يخدم المصالح التركية ويحقق أهدافها.وهذا ما جعل العلاقات التركية مع سوريا والعراق تتميز بالتوتر منذ أواخر الثمانينات،وازدادت حدة هذا التوتر عندما لجأت تركيا خلافا للاتفاق المعقود بينها وبين كل من العراق وسوريا عام 1946*، إلى تنفيذ مشروع جنوب شرق الأناضول** [1].

*_هو اتفاق تم بموجبه حل مشكلة مياه دجلة والفرات بين كل من تركيا وسوريا والعراق بحيث اتفقوا على توزيعها بشكل يرضى الأطراف الثلاثة.

تعتبر عملية تحكم تركيا في الموارد المائية لنهري دجلة والفرات من المحددات الأساسية للسياسة الخارجية التركية تجاه كل من سوريا والعراق،ولازالت تركيا تصرح بين الحين والأخر بأن هذين النهرين هما نهران تركيان.فرئيس الحكومة الأسبق للجمهورية التركية السيد "سليمان ديميرل "صرح في مايو/ايار 1990[1]:«إن لتركيا السيادة التامة على مواردها المائية ولا يجب أن تخلق السدود التي تشيدها على نهري دجلة والفرات أي مشكلة دولية.ويجب أن يدرك الجميع أن نهري دجلة والفرات هما نهران تركيان حتى النقطة التي يغادران فيها الإقليم التركي».

هذا التصريح أكد على أهمية الموارد المائية في السياسة الخارجية التركية،وذالك من خلال استغلالها للضغط على سوريا والعراق ومساومتهما خاصة فيما تعلق باتهامها لسوريا ولبنان بدعمهما لقيادات حزب العمال الكردستاني (pkk)المتمرد.وبالتالي عملت تركيا على تسييس هذه الثروة الطبيعية فيما يخدم مصالحها لتحقيق أهدافها المستقبلية.

يمكن حصر أهداف هذا التسييس في النقاط التالية [2]:

أ_ استخدام المياه كورقة ضغط ضد سوريا ما يقضي إلى إضعافها واستجابتها لمطالب الكيان الصهيوني بشان القضية الفلسطينية ولبنان والأراضي السورية المحتلة،لينسجم ذالك مع الاتفاق الأمني والعسكري بين تركيا وإسرائيل والذي يرمي إلى خلق محور استراتيجي واقتصادي شرق أوسطي،وبما يتلاءم مع مصالحهما في المنطقة.

ب_ استخدام الموارد المائية كورقة ابتزاز ضد دول الجوار النفطية وخاصة العراق ،لتحقيق هدفها الاستراتيجي المعلن في معادلة المياه_النفط .فضلا عن الحصول على النفط الخليجي، مستغلة بذالك قلة الموارد المائية في تلك الدول.

**_هو مشروع تضمن إقامة 21سدا منها 17 سد على الفرات وسدود على دجلة ،إضافة إلى إقامة 17 محطة توليد كهرباء

[1]عوني عبد الرحمن السبعاوي،عبد الجبار مصطفى النعيمي،"العلاقات الخليجية –التركية:معطيات الواقع وآفاق المستقبل."مجلة دراسات إستراتيجية:العدد 43،2000،ص49

[2] محمد صالح العجيلي،"متغير االمياه في العلاقات العربية_التركية. " مجلة الفكر السياسي:السنة 03.العدد08،شتاء 2000،ص258 متحصل عليه من http://www.awu-dam.org/index.html في 2010/11/06على 10:15

[1]المرجع نفسه،ص263

ج_ رغبة تركيا بأن تصبح قوة إقليمية فاعلة في المنطقة ، وكذلك لإنعاش اقتصادها المتدهور في بداية التسعينيات من القرن الماضي،وبتلك السياسة المائية تحسن الاقتصاد التركي بعد إقامة مشروعات التعاون الإقليمي حيث اقترحت مشاركة الكيان الصهيوني في هذه المشاريع وربطه بتحقيق السلام في المنطقة.

د_ تحقيق الإستراتيجية المشتركة بين تركيا وإسرائيل والتي تقضي باستغلال المسألة المائية لتهديد الأمن المائي العربي وفقا لتصورات وخطط إسرائيلية هيأت مكانة خاصة لتركيا في إطار عدة مشاريع إقليمية ،كمشروع الشرق أوسطية[1]،ومشروع الشراكة الاورومتوسطية والمشروع الأخير الاتحاد من اجل المتوسط.وذالك لربط إسرائيل بالدول العربية عبر تركيا.سواء استعملت تركيا المسألة المائية كورقة ضغط على العرب أو استعملتها كورقة تعاونية تدخل بها إسرائيل في حالة تطبيع غير مباشر مع الدول العربية.

كما أن الموارد المائية التركية في بداية التسعينات ساهمت بشكل كبير في حل مشكلة نقص المياه في إسرائيل وذالك على حساب القضايا العربية المركزية.[2]. وأهم مشروع مياه قدمته تركيا هو مشروع مياه السلام ،الذي يهدف إلى نقل نحو ستة ملايين متر مكعب يوميا من مياه نهري سيحان وجيحان التركيان عبر أنبوبين إلى دول الخليج وسوريا والأردن والضفة الغربية وإسرائيل،ويبلغ طولهما نحو خمسة ألاف كيلومتر.هذا المشروع يهدف إلى بيع المياه إلى الدول العربية المجاورة مقابل حصول تركيا على مكاسب في هيئة نفط خام وغاز طبيعي بأسعار تفضيلية وقروض واستثمارات عربية وخليجية ميسرة.[3]أما بالنسبة لإسرائيل فإنها تقدم صفقات أسلحة مناسبة لتركيا كما تدعمها بالتقنيات العالية والخبراء العسكريين لتحديث الجيش التركي على جميع الأصعدة.

3_**المقدرات الاقتصادية**: تتميز تركيا باقتصاد قوي وذالك منذ منتصف التسعينات،واحتلت منذ 2002المرتبة "السادسة عشر "عالميا ،وبلغ الدخل القومي الإجمالي 410بليون دولار ،وساهمت في التجارة العالمية بـ66مليار دولار ،كما انه يعد

---

[1] المرجع نفسه،ص264

[2] عوني عبد الرحمان السبعاوي،عبد الجبار عبد مصطفى االنعيمي،مرجع سابق، ص49

[3] نفس المرجع ، نفس الصفحة

اكبر اقتصاد في البلقان والشرق الاوسط[1]. حيث بلغ الناتج القومي عام 2008 750مليار دولار كما ارتفع متوسط معدل النمو الاقتصادي الى 6.8% ،كما ارتفع معدل الدخل الفردي في الفترة بين 2002_2008من 3300الى10000دولار،واستمر انخفاض معدل التضخم،وقابلها زيادة متسارعة في حجم الاستثمارات [2]،وبفضل هذه المكانة الاقتصادية التي بلغتها انتهجت سياسة خارجية فعالة ومنفتحة على جميع الدول.

4_هوية النخب السياسية الحاكمة:

لطالما كانت مسالة الهوية مثار جدل كبير بين النخب في المجتمع التركي خاصة بعد عودة التيار الإسلامي إلى الحياة السياسية في تركيا منذ ثمانينات القرن الماضي،وكان للصراع بين النخب الإسلامية والنخب العلمانية(الجيش)انعكاس واضح على السياسة الخارجية التركية.فالعلمانيون ومنذ تأسيس الجمهورية التركية 1923أبحروا بتركيا إلى الشاطئ الأوروبي والغربي على العموم مبتعدين بها عن المرفأ الشرقي الإسلامي على وجه الخصوص الذي رست فيه أكثر من أربعة قرون.

واشتد الصراع بين العلمانيين والإسلاميين في منتصف التسعينات عندما أعلن "نجم الدين اربكان"زعيم التيار الإسلامي في تركيا في أول تصريحاته بعد توليه رئاسة الحكومة التركية عام 1997،أن حكومته ستدعم علاقاتها بالدول الإسلامية ،ووعد بتحسين العلاقات مع كل من إيران وسوريا وليبيا،وانه سيقوم بمراجعة الاتفاق العسكري التركي_الإسرائيلي،وإجراء تعديلات في اتفاق الاتحاد الجمركي مع أوروبا.وبأنه سيطالب برفع العقوبات الاقتصادية المفروضة على العراق،وإنهاء عمل قوات المطرقة

---

(1) شفيعة حداد، مرجع سابق،ص 16

(2) ابراهيم ازتوروك،"التحولات الاقتصادية التركية بين 2002_2008". (تر: مصطفى السيتيتي)، في مؤلف: علي حسن باكير وآخرون، تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج. الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2009،ص 175 متحصل عليه من http://www.aljazeera.net/NR/exeres/169F17B1-047E-4B91-8532-1BC5F2CE60E3.htm في 2011/04/13على08:45

الأمريكية_البريطانية_الفرنسية في شمال العراق،معتبرا أنها قوات صليبية هدفها تقسيم العراق والإضرار بالمصلحة التركية بإقامة دولة كردية.[1]

وتعتبر الهوية محددا أساسيا في السياسة الخارجية التركية،واتضح ذلك بشكل لا يمكن الشك فيه بعد صعود حزب العدالة والتنمية وتوليه الحكم ،إذ تحولت السياسة الخارجية التركية من توجه واحد نحو الغرب إلى توجه متعدد الأبعاد نحو الدول الإسلامية والعربية ودول آسيا الوسطى والقوقاز .

5_المقدرات العسكرية:

تتوفر تركيا على ثاني اكبر جيش في حلف شمال الأطلسي،ويعتبر من أقوى الجيوش حجما وكفاءة ،وتقدر القوة العددية للقوات المسلحة التركية ب1.206.700جندي منهم 639الف من القوات العاملة و387الف في الاحتياطي و180الف من القوات شبه عسكرية(درك وحرس وطني)و30الف جندي في قبرص الشمالية[2]، واكتسب تركيا هذه القوة العسكرية المميزة اثر تحالفها الاستراتيجي مع الولايات الأمريكية وإسرائيل خاصة خلال فترة الحرب الباردة وما كان لتركيا من دور أساسي في ردع المد الشيوعي إلى الشرق الأوسط.وقد استعملت تركيا جيشها في خدمة سياستها الخارجية خاصة بعد حسم توجهها نحو الغرب ،فانضمت الى الحلف الأطلسي،والذي أصبحت احد أهم أركانه.

المطلب الثاني: محددات خارجية

1_ النظرة السلبية المتبادلة بين العرب والأتراك

وذالك بسبب التأصيل لمبادئ العلمانية في تركيا منذ قيام الجمهورية العلمانية واستبدال الحرف العربي بالحرف اللاتيني، وهذا لم يسر العرب،ما جعلهم ينظرون إليها بشيء من الريبة. بالإضافة إلى التحالف الاستراتيجي بين تركيا وإسرائيل(العدو التاريخي للعرب).ومن ناحية الأتراك فإنهم ينظرون إلى العرب على أنهم خانوهم وتأمروا عليهم مع الغرب إبان الحكم العثماني ما أدى إلى تفكيك الإمبراطورية العثمانية1923م.[3]

---

[1] رضا هلال،السيف والهلال:تركيا من أتاتورك إلى أربكان الصراع بين المؤسسة العسكرية والإسلام السياسي.بيروت:دار الشروق للنشر والتوزيع،1999،ص166

[2] شفيعة حداد ،مرجع سابق،ص13

[3] محمد عبد القادر،" تركيا والعرب...المستقبل لا ينفصل عن الماضي." مقال في نافذة أخبار وتحليلات وأراء متحصل عليه : www.islamonlin.net/arabic/politics/index.shtml في 2011/01/08 على 9:50

إلا أن هذا المحدد ليس ثابت وهو نسبي، إذ يتغير حسب المصالح الوطنية لكلا الطرفين وذلك ما يلاحظ في التغير الواضح في السياسة التركية تجاه القضايا العربية خلال العشر سنوات الاخيرة..

2_ المشاكل الحدودية مع الدول العربية المجاورة :

والمقصود هنا مشكلتان حدوديتان رئيسيتان.الأولى تتمثل في الحدود بين تركيا والعراق حول وضع الموصل.والثانية تتمثل بين تركيا وسوريا وتركزت حول منطقة لواء اسكندرونة(هاتاي).

أ_الموصل:منذ خسارة تركيا قضية دمج الموصل ضمن أراضيها بحجة أن أكثرية سكانها أكراد أمام المملكة المتحدة المنتدبة على العراق آنذاك بتوقيعها معاهدة التسوية في حزيران/جوان 1926م ودمج الموصل ضمن العراق تحت الانتداب البريطاني[1]،لازالت مشاعر الندم تطفو على القادة الأتراك منذ ذالك الحين،فقد أشار رئيس الوزراء التركي الأسبق "تور غوت أوزال" في تشرين الثاني/اكتوبر 1986م في معرض النفي القاطع بأن لدى بلاده أي مطامع بخصوص كركوك،وأن: "أنقرة باستطاعتها أن تعتمد نهجا أكثر فعالية إذا ما تعرض أمنها للخطر"[2] وهنا الإشارة ضمنيا بالتهديد بالمطالبة بالموصل.

إن مثل هذه الخطابات العنيفة وخاصة عند التدقيق في توقيتها الزمني وظروفها كالحرب بين العراق وإيران، وغزو العراق للكويت وبعده ضرب الحلفاء للعراق وما نتج عن كل ذالك من تفكك للعراق ولو بشكل غير رسمي.إنما تدل على مشاعر الرغبة في التدخل في العراق بعد سقوط نظام حسين بشكل مباشر أو سري،ويتضح ذلك جليا من خلال الزيارات الرسمية لوزراء أتراك لمناطق مختلفة من شمال العراق[3].رغم أن تركيا وقفت الموقف المشرف مقارنة ببعض مواقف الدول العربية تجاه الغزو الأمريكي للعراق عام 2003.

---

(1) فيليب روبينس،تركيا والشرق الأوسط .(تر: ميخائيل نجم الدين). قبرص:دار قرطبة للنشر والتوزيع،1993،ص30

(2) المرجع نفسه، ص31

(3) محمد نور الدين،" هل تخلت تركيا عن سياسة الحياد؟ " 11/20 /2010. مقال ضمن نافذة "واحة اللقاء" متحصل عليه من http://www.asharqalarabi.org.uk/m-w/b-waha.htm في 2010/11/21على 13:30

ب_ لواء اسكندرونة[1]:حصلت تركيا على لواء اسكندرونة(هاتاي) عبر تسوية عقدتها مع فرنسا التي كانت منتدبة على سوريا،وبموجب هذه الاتفاقية اعترفت فرنسا بأهمية ميناء اسكندرونة لتركيا وبمنفذها الصالح للعمل على ساحل البحر المتوسط،وبذالك دمج إقليم اسكندرونة ضمن أقاليم تركيا سنة 1939 باسم "هاتاي".

رفضت سوريا القبول بخسارة الاسكندرونة، وهذه القضية ولدت لدى القوميون العرب السوريون شعور قوي بالرغبة في استعادة هذا الإقليم ،ويبقى هذا الإقليم يشكل سببا لاستياء العرب من تركيا.

إلا أنه بعد تطور العلاقات التركية_السورية وانتقالها إلى مستوى الصداقة والتعاون في بداية القرن الحالي،لم تعد هناك رغبة لدى النخبة الحاكمة في سوريا في إثارة مسألة استرجاع لواء اسكندرونة،وذلك ما ساهم في امتصاص تلك النظرة السلبية المتراكمة تجاه تركيا لدى العرب منذ العقد الثاني من القرن العشرين.

3- العلاقات التركية_ الإسرائيلية:

تعتبر العلاقات التركية الإسرائيلية احد أهم محددات السياسة الخارجية التركية تجاه الدول الإسلامية والعربية منها خاصة،وذلك بسبب الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين منذ إعلان قيام دولة إسرائيل.إذ تعتبر تركيا أول من اعترف بإسرائيل في المنطقة عام1949م مباشرة بعد اعتراف الولايات المتحدة الأمريكية بها.ومنذ ذلك الحين عرفت العلاقات التركية –الإسرائيلية نوعا من التقارب وصل إلى حد التحالف والتعاون في الكثير من المجالات خاصة قبل مرحلة التسعينات من القرن الماضي وتأصل التحالف في أواخر التسعينات،وكانت البداية منذ توقيع تركيا وإسرائيل الحلف العسكري السري بينهما في شهر أغسطس/اوت1958م،ردا على قيام الوحدة العربية بين مصر وسوريا(1958-1961).[2]

وأهم ميادين التعاون التركي الإسرائيلي هو الميدان العسكري والأمني .إذ شمل الاتفاق الموقع عام 1958التعاون الشامل بين المخابرات الإسرائيلية (الموساد)والمخابرات

---

[1] فيليب روبينس،مرجع سابق،ص32

[2] عوني عبد الرحمن السبعاوي،" تركيا والكيان الصهيوني." مجلة الفكر السياسي:السنة الرابعة.العدد15، 2000،ص152متحصل عليه من http://www.awu-dam.org/index.html في2010/11/06على 10:20

التركية والذي تطور إلى اتفاق ثلاثي باسم " ترايدنت " بانضمام المخابرات الإيرانية (السافك) إلى هذا الاتفاق.[1]وذالك رغم بعض الومضات الايجابية التي اتخذتها تركيا تجاه العرب في بعض المواقف خاصة الحرب الإسرائيلية–العربية 1967 التي أدانت فيها تركيا إسرائيل.

ونظرا لرغبة تركيا في الانفتاح على الغرب والانخراط في المنظومة الأوروبية،بالإضافة إلى مشاكلها مع كل من سوريا والعراق ولبنان فيما يخص قضية الأكراد وتوزيع مياه دجلة والفرات،وطدت علاقاتها مع إسرائيل بشكل كبير خلال تمركز العلمانيون في السلطة وتحكم المؤسسة العسكرية في زمام الأمور في تركيا .فقد وقع الطرفيين اتفاق للتعاون العسكري في 23فيفري/شباط 1996.وأكد رئيس الوزراء الأسبق نتنياهو في 13ماي /أيار 1997 أثناء زيارة وزير الدفاع التركي لإسرائيل على أهمية التعاون العسكري بين البلدين من اجل مواجهة التهديد الإرهابي وتأمين استقرار المنطقة كلها،وفي آذار/مارس 1996 وقع الطرفان اتفاقية للتجارة الحرة.ثم اتفاق للنقل البري الذي وقع في أنقرة في 9ايلول/سبتمبر 1997.[2]

وفي فترة التسعينات من القرن الماضي كان التوجه التركي للتعاون مع الكيان الصهيوني محددا أساسيا للسياسة الخارجية التركية تجاه المنطقة العربية والتي كانت تتسم بالتصعيد في أغلب الأحيان وعدم الوضوح.وفي المقابل يرقى التنسيق في العلاقات التركية_الأمريكية إلى أعلى مستوياته.

4_المؤسسات الإقليمية والدولية :

إن انضمام تركيا للعديد من المنظمات الدولية والإقليمية واكتسابها فيها مكانة هامة تجعلها تقوم بدور فاعل على مستوى سياستها الخارجية،إذ تنتمي تركيا إلى حلف شمال الأطلسي(عسكري_غربي)و منظمة المؤتمر الإسلامي، كما أنها أصبحت عضوا مراقبا

---

[1] حسين غازي،"تركيا والعرب وإسرائيل."مجلة الفكر السياسي:السنة الثانية.العدد 4–5، شتاء1998–1999،ص137 متحصل عليه من http://www.awu-dam.org/index.html في 2010/11/06على 10:10

[2] وليد رضوان،تركيا بين العلمانية والإسلام في النصف الثاني من القرن العشرين 1950–2000م. بيروت:شركة المطبوعات للنشر والتوزيع،2005 ،ص ص299، 300

في الاتحاد الإفريقي وعضوا مراقبا في جامعة الدول العربية[1]،وهذا ساعد تركيا في تحقيق توجهها الجديد في سياستها الخارجية

المبحث الثاني:السياسة الخارجية التركية والبعد الواحد

حرص الأتراك في سياستهم الخارجية على إتباع مبدأ مؤسس الجمهورية التركية العلمانية عام 1923 مصطفى كمال أتاتورك"سلام في الوطن سلام في العالم"[2]،والذي بموجبه أعطت تركيا الأولية للقضايا الداخلية على القضايا الخارجية، والذي يفترض"أن الدول تتفاعل في نسق فوضوي, فهي تنتهج مبدئيا سياسات خارجية بالطريقة التي قوامها الاعتماد على الذات (متغير الواقعية المستقل), وكفواعل موحدة... ولما كان الصراع على القوة ميزة ملازمة لتفاعلات الدول ضمن النسق فان الواقعية تعامل القوة كوسيلة ضرورية لوصول الفاعل لهدف تحقيق أمنه وبقائه (متغير الواقعية التابع)".[3]

كما أن السياسة الخارجية التركية عرفت ولفترة طويلة منذ تأسيس الجمهورية حالة العزلة,وذلك وفقا لنظرية الواقعية الدفاعية[4]والتي تفترض أن الدولة تعطي الأولوية لاستقلالها, وأن الدول تضع خيارات سياستها الخارجية بناءا على أسوء السيناريوهات الممكنة، فحقيقة وجود دول وأحلاف أقوى تستلزم أن الدول تخشى باستمرار على أمنها، وذلك ينطبق على الحالة التركية خاصة بعد الحرب العالمية الثانية.بالإضافة إلى الهوية التي أقرها مصطفى كمال أتاتورك على الأمة التركية بحيث طبعها بالصبغة الغربية بدل الإسلامية[5] وأخرجها من محيطها القيمي الجغرافي الواقعي إلى محيط قيمي افتراضي وهو أن تركيا أوروبية وليست أسيوية، وبالتالي فالسياسة الخارجية التركية منذ ذلك الحين وحتى الآن،ومهما اختلفت توجهاتها فان تحديدها كان وفق منظور البنائية في السياسة

---

[1] احمد داوود اوغلو، العمق الاستراتيجي :موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية.(تر:محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل).الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات والدار العربية للعلوم ناشرون،2010،ص615

[2] عوني عبد الرحمان السبعاوي،عبد الجبار عبد مصطفى االنعيمي،مرجع سابق ،ص90

[3] رابح زغوني، " تفسير السياسة الخارجية الفرنسية تجاه العراق منذ حرب الخليج الثانية: فحص للمقتربات النظرية ." مذكرة ماجستير.(جامعة الحاج لخضر_باتنة. كلية الحقوق. قسم العلوم السياسية. 2008) ،ص 21

[4] المرجع نفسه، ص 27

[5] رضا هلال،مرجع سابق، ص 92

العالمية، وهذه الأخيرة تفسر السياسة الخارجية على أساس الأفكار والهويات والخطاب السائد وكيف يمكن لهذه العوامل المعيارية أن تفهم.

فالبنائية تؤكد أن فواعل بيئة اجتماعية ما يشكلون ويعيدون تشكيل العالم الاجتماعي الذي يتفاعلون معه[1] وهذا ما يفسر بالفعل سلوك السياسة الخارجية التركية سواء في عهد الحكومات العلمانية أو الإسلامية.

المطلب الاول: سياسة البعد الواحد

انتهجت تركيا في أواخر الثمانينات وبداية التسعينات من القرن الماضي سياسة الاتجاه الواحد في سياستها الخارجية وذلك لحصولها على عضوية الاتحاد الأوروبي،وذلك انطلاقا من النظرية الواقعية من أجل تحقيق المصلحة الوطنية والمتمثلة أساسا في القوة وتحقيق الأمن والاستقرار ولو على حساب جيرانها خاصة العرب منهم.

كان الهدف الأساسي لهذا التوجه في السياسة التركية هو الانضمام إلى النادي الأوروبي ما جعلها تبتعد عن محيطها الحقيقي وتتنصل من تاريخها وتراثها وهويتها وترتمي في أحضان الغرب،وقدمت كل التنازلات و حققت معظم الشروط التي أملاها عليها الغرب ليرضى عنها ويقبل بها عضوا في السوق الأوربية المشتركة[2]، كما رأت تركيا أن قبولها في النادي الأوروبي يستوجب عليها الابتعاد عن العرب وتقديم الدعم لإسرائيل ولذلك كانت أول من اعترف بإسرائيل في المنطقة سنة 1949.

رغم التحولات التي عرفها العالم بعد انهيار الاتحاد السوفياتي إلا أن النخبة التي ساهمت في بلورة السياسات التركية سواء كانت الداخلية أو الخارجية فحتى نهاية التسعينات ترى أن تركيا أوروبية غربية علمانية.هذه النخبة التي تتمثل أحزاب يمني الوسط (تشيلرتانسو، مسعود يلماظ)ويسار الوسط (أجاويد، بيكال) ترفض مطلقا طرح الاختيار بين نادي الغرب ونادي الشرق الأوسط الذي يضم دول عربية وإسلامية يربطها مع تركيا ارث تاريخي وحضاري ، معتبرة أن تركيا حسمت أمرها في أن تكون غربية عضوا في الناتو ومنتسبة إلى التحاد الأوروبي[3]، بل إنها ترى أن ارتباطها بالغرب يقوي

---

[1] رابح زغوني،مرجع سابق، ص4

[2] حسين غازي ، مرجع سابق. ص 144.

[3] رضا هلال،مرجع سابق،ص 185

دورها الإقليمي في الشرق الأوسط .وعبر عن ذلك رئيس الحكومة التركي الأسبق"مسعود يلماظ" في سبتمبر 1991،عندما قال[1]: «إن أمام تركيا أحد الخيارين، الخيار الأوروبي أو خيار الدخول في عصر القرون الوسطى».

إن سياسة البعد الواحد في السياسة الخارجية التركية ليست وليدة فترة الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي وإنما هي في الأساس نتيجة لتوجهات "كمال مصطفى أتاتورك"مؤسس الجمهورية التركية الحديثة ، كما أن مبادئ هذه السياسة لم تتناقض مع مبادئ أتاتورك الأربعة التي أعلنها في المؤتمر الأول لحزب الشعب في 15 أكتوبر 1927 وأضاف ركنان إليها فيما بعد وهي[2]:

1- الجمهورية: النظام الجمهوري و إلغاء النظام السلطني

2-الملية (القومية): ألغى أتاتورك الرابطة السياسية الدينة واستبدلها بالرابطة السياسية الوطنية.

3-الشعبية: تعني ضرب نفوذ الارستقراطية السلطانية ، العثمانية، الملاك الإقطاعيين ورجال الدين.

4-الدولتية: أي تكون الدولة هي أداة علمنة وتغريب تركيا في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

5- الانقلابية: الثورة من أعلى على الأفكار والمؤسسات والأوضاع التي اعتبرت تقليدية ومتخلفة.

6- العلمانية: والتي تعني في السياسات التركية سيطرت الدولة على المجال الديني وليس مجرد الفصل بين الدولة والدين.

اعتمد صناع القرار التركي على غرس هذه المبادئ في الذهنيات التركية،واعتمدت اكثر من من ثلاثة عقود بعد تأسيس الجمهورية الا ان التغيرات التي عرفها العالم جعلهم يعيدون النظر في بعضها بما يتلائم مع الوضع الدولي.

---

[1] محمد نور الدين،" 75 عاما على الجمهورية التركية:نظرة عامة على إشكالية الأوربة." مجلة شؤون الأوسط: العدد73 . جوان 1998، ص 94

[2] رضا هلال، مرجع سابق. ص87

المطلب الثاني: مبادئ السياسة الخارجية ذات البعد الواحد

تمثلت المبادئ التي انتهجتها تركيا خلال سياسة البعد الواحد في[1] :

1- عدم التدخل في الشؤون الداخلية لدول منطقة (الجوار)* ، وذلك حتى تتمكن من بناء الدولة بعيدا عن مشاكل دول الجوار وحتى لا تنتقل تلك المشاكل إلى الداخل التركي الذي هو في حد ذاته مكبل بمشكلة رئيسية وهي حزب العمال الكردستاني.

2- عدم التدخل في النزاعات بين دول المنطقة خاصة فيما يتعلق بالدول العربية التي كانت منقسمة إلى تيارات متعددة بحيث تعمدت تركيا على عدم التدخل في النزاعات العربية– العربية حتى لا يؤثر ذلك على مصلحتها مع الدول العربية التي ليست لها مشاكل معها كمصر.

3- العمل على استمرار انقسام العرب: وذلك حتى لا تكون الدول العربية كتلة واحدة منسجمة ومنسقة خاصة في المجال الأمني، وفيما تضعف نفوذ العرب على المستويين الإقليمي والدولي وحتى لا تكون أي دولة عربية كبرى بمفردها أكبر من تركيا.

4 - فصل الشرق الأوسط عن دور تركيا في التحالف الغربي: خلال الحرب الباردة كان دور تركيا مواجهة امتداد المد الشيوعي للشرق الأوسط، وبعد انهيار الاتحاد السوفياتي تسعى تركيا إلى أن لا يفسر دورها على أنها أداة لتنفيذ أهداف الدول الغربية.

5- توازن دقيق في موقفها من القضية الفلسطينية: بعد اعتراف تركيا بإسرائيل 1949 وتطور الأحداث مرورا بحرب 1967 و1973 عملت تركيا على اتخاذ موقفا أكثر تميز من الغرب اتجاه حساسية حيال بعض تصرفات إسرائيل المثيرة مراعاة للعالم العربي.

6- تطوير علاقات ثنائية تركية_عربية: إن الحديث عن العلاقات الثنائية بين تركيا والدول العربية منفردة لا يعني انحراف تركيا عن التوجه ذو البعد الواحد في سياستها الخارجية،إنما هو تخطيط لعدم إعطاء الفرصة للدول العربية بأن تكون قوة مجابهة لتركيا،من خلال توحيد الجهود والسياسات العربية في المنطقة.

---

[1] فليب روبينس، مرجع سابق، ص ص 83،85

*إلا أن تركيا تجاوزت هذا المبدأ بتدخلها العسكري في العراق فترة التسعينات ،وتدخلها السياسي في العراق بعد 2003.

بالاضافة الى هذه المبادئ انتهجت تركيا المبدأين التاليين بعد نهاية الحرب الباردة:

1- ملأ الفراغ[1] : وهذا المبدأ يعني أن تركيا بعد حسمها في الخيار الغربي سعت إلى أن تجد محيطا أخر في انتظار عضوية الاتحاد الأوروبي بحيث سعت إلى تكوين تحالفات مع دول أرويا الشرقية وأسيا الوسطى ودول البلقان خاصة بعد انهيار الاتحاد السوفياتي وذلك لتعويض الفراغ في اوروبا الشرقية ،اسيا ومحيطها العربي في الشرق الأوسط .

2- سياسة المساومة:باعتبار أن فن المساومة هو حكمة سياسية بحيث يحق للدول ان تنتقي الوسائل التي تحقق عن طريقها أهدافها في التعامل الخارجي[2]،وهذا ما اعتمدت عليه من خلال استخدامها لورقة المياه للضغط على الدول العربية خاصة سوريا والعراق ومواجهتها فيما يتعلق بالمشكلة الكردية أو حتى مشكلة الاسكندرونة والتدخل التركي في شمال العراق.

ركزت تركيا من خلال سياسة الاتجاه الواحد على تحقيق عضوية الاتحاد الأوروبي ، وذلك من خلال توطيد علاقاتها به ومحاولاتها بالإيفاء بشروطه وإقامة تحالف استراتيجي مع إسرائيل كأثمن هدية مقابل اكتساب عضويتها فيه.

المطلب الثالث: تركيا ومسعى العضوية الأوروبية

بعد نهاية الحرب العالمية الثانية وجدت تركيا الفرصة لتحقيق مشروعها الغربي فانضمت إلى حلف شمال الأطلسي سنة 1952 ليكون خطوة أولى وبابا تدخل من خلاله إلى النادي الغربي الأوروبي، وكانت دعما لخطوتها قبل ذلك في توقيع اتفاقية أنقرة مع المجموعة الاقتصادية الأوربية في 12 سبتمبر 1923 ومحفزا لها لتقديم طلب العضوية في السوق الأوربية المشتركة في 31 تموز/جويلية 1959، والذي تم الموافقة عليه ضمن توقيع اتفاقية أنقرة في سبتمبر 1963.

---

[1] احمد داود اوغلو،مرجع سابق ،ص227

[2] محمود سالم السامرائي،"المساومة في السياسة الخارجية التركية."المجلة العربية للعلوم السياسية:العدد13.شتاء2007م،ص77

– بروتوكول أنقرة يؤهل الدولة الطرف فيه للحصول على العضوية المستقبلية في الاتحاد(أي أنه مرحلة تستهدف مساعدة الدولة التي تقدمت بطلب العضوية لتكييف اقتصادها مع اقتصاديات دول الاتحاد).[1]

– وضعت اتفاقية أنقرة الشروط والمراحل التي يجب أن تتبعها تركيا حتى تصبح عضوا كاملا في المجموعة الأوربية وهذا وفقا للمادة 28 من الاتفاقية، وتمثلت هذه المراحل في[2]

1) مرحلة تحضيرية، 2) مرحلة انتقالية، 3) انجاز الوحدة الجمركية.

1)المرحلة التحضيرية: اتخذت تركيا مجموعة من التدابير القانونية،الاقتصادية والسياسية وحرصت على تبني الهوية الأوربية وفرضها على جميع مناحي الحياة داخل تركيا.

2)المرحلة الانتقالية بدأت بتقديم تركيا في ماي 1967طلبا للشروع فيها، ووقع البرتوكول الإضافي في عام1970 إلا أن الأحداث التي عرفها عقد السبعينات كاد أن يعصف بمسعى تحقيق تركيا وإكمالها للمرحلة الانتقالية خاصة بعد تدخل الجيش التركي في قبرص والانقلاب العسكري الذي عرفته تركيا عام 1981، وفي 14 أفريل1987 تقدمت تركيا بطلب رسمي للعضوية الكاملة في المجموعة الأوربية إلا أن هذه الأخيرة رفضت الطلب[3].

3)المرحلة الأخيرة وهي مرحلة انجاز الوحدة الجمركية وقد استطاعت تركيا وبصعوبة تحقيقها حيث أقر مجلس الشراكة الأوربية–التركية اتفاقية الوحدة الجمركية، ودخلت حيز التطبيق الفعلي في 01 كانون الثاني/جانفي1996،إلا أن الأوربيين اعتبروها مجرد خطوة اقتصادية لا علاقة لها بشروط الانضمام ، هذا ما أثبته الاتحاد الأوربي خلال مؤتمر لوكسمبورغ عام 1997 ورفضه إدراج تركيا في قائمة الدول المرشحة

---

(1) حسين طلال مقلد،« تركيا والاتحاد الأوربي بين العضوية والشراكة». مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية:السنة الأولى. العدد الأول. 2010، ص 337 متحصل عليه من www. damascusuniversity.sy/mag/law/images/stories/335-395.pdf في 2011/03/10على 15:15

(2) شفيعة حداد،مرجع سابق ،ص 73

(3) ياسر أحمد حسن، تركيا البحث عن المستقبل.القاهرة:الهيئة المصرية للكتاب،2006،ص 232

للعضوية في أفاق 2000، إلا أن إصرار تركيا على اكتساب العضوية،جعلها تحقق خطوة ايجابية من خلال منحها وضعية المرشح للعضوية في مؤتمر هلسنكي 1999[1] الذي تقرر فيه الاعتراف بترشيح تركيا لعضوية الاتحاد.

ويرجع سبب قبول ترشيح تركيا لمفاوضات العضوية ضمن الاتحاد الأوروبي إلى تغير طبيعة الحكومات المشكلة له،خاصة مع وصول الأحزاب الديمقراطية الاشتراكية والخضر إلى السلطة في كل من ألمانيا والسويد، وكذلك تحسن العلاقات التركية اليونانية والضغط الدبلوماسي الذي مارسته الولايات المتحدة على الحكومات الأوروبية، بالإضافة إلى التحول في أبعاد العلاقات التركية الأوروبية، والتي أكد عليها احد أعضاء لجنة توسيع أوروبا بعد مؤتمر هلسنكي:"هناك دوافع جيوسياسية وإستراتيجية تحتم علينا دعم دمج تركيا في أوروبا، إضافة إلى اعتقادنا بان هذا الاندماج سيحثنا على التغيير الديمقراطي... وإذا حرمنا تركيا من أفق الاندماج فإننا سنكون مسئولين عن أي اختلال داخلي فيها، وستخسر بذلك أوربا".[2]

لكن هل مثل هذه التصريحات التي أطلقها بعض القادة الأوربيين تعني حقا رغبة الأوربيين وموافقتهم على انضمام تركيا إلى ناديهم؟ لا، هذا ما أثبتته تصريحات الأوربيين المعادية للهوية التاريخية الإسلامية لتركيا، وما أدركته النخب العلمانية في تركيا وليست الإسلامية قبل ذلك بأن الاتحاد الأوربي هو نادي للمسيحيين فقط .فقد قال المفكر التركي "جميل ميرتش" عام 1979:"لوأحرقنا كل القرائين وهدمنا كل الجوامع فسنبقى في عين أوربا عثمانيين والعثماني يعني الإسلام"[3]،وقد أكدت مصداقية مثل هذه التصريحات العبارات الكثيرة التي ترد على لسان مفكرين وساسة أوربيين والتي تثبت مدى الاختلاف الحضاري والديني والثقافي بين أوربا وتركيا، وكان اللقاء الذي عقدته الأحزاب الديمقراطية المسيحية في دول الاتحاد الأوربي في 04 مارس 1997 والذي شارك فيه سبعة من رؤساء الأحزاب الديمقراطية وفي نفس الوقت رؤساء أحزابهم(بلجيكا، ألمانيا،اسبانيا، لوكسمبورغ،ايرلندا ونائب رئيس حكومة النمسا)، والذي جاء في بيانه:"أن انضمام تركيا

---

[1] محمد نور الدين،" 75 عاما على الجمهورية:نظرة عامة على إشكالية الأوربة. " مرجع سابق،ص 88

[2] شفيعة حداد،مرجع سابق،ص77

[3] محمد نور الدين،" 75 عاما على الجمهورية:نظرة عامة على إشكالية الأوربة."، مرجع سابق، ص 93

إلى الاتحاد الأوربي غير ممكن في المدى القريب ولا البعيد لان أوروبا الآن في طور تطوير مشروعها الحضاري».[1]

حتى بعد مؤتمر هلسنكي 1999 الذي فتح أفاق جديدة أمام المسعى التركي ولو نظريا، إلا أن التصريحات الرسمية لمسئولين أوربيين رفيعي المستوى تؤكد استحالة انضمام تركيا للاتحاد الأوربي، وأبرز مثال على ذلك تصريح رئيس الوزراء الأسبق لفرنسا، الذي أكد أن قمة هلسنكي قد حكمت على تركيا بأن تبقى مجرد مرشح لا عضو دائم،عندما قال[2]:« إن تركيا ليست دولة أوربية،إنما هي بلد محترم لكنها تقع في أسيا».

كان من المفترض أن تحدد القمة الأوربية سنة 2000 موعدا لبدء المشاورات المؤدية لانضمام تركيا لكنها أجلت القرار مرة أخرى إلى قمة كوبنهاغن التي أعلنتها في 17 ديسمبر 2004 وحددت يوم 03 أكتوبر 2005 موعدا لبدء مفاوضات انضمامها للاتحاد، وبدأت بالفعل في ذلك التاريخ دون أن يحدد موعد لانتهائها فقد تستغرق من 10 إلى 15 سنة[3].

بالرغم من أن تركيا عرفت تحولا كبيرا في العقد الأخير،يتناسب مع معظم شروط "كوبنهاغن" الإنضمام التي أعلنها الاتحاد الأوربي في قمة 2005 بكوبنهاغن، وأهم هذه الشروط[4]:

1_إرساء الديمقراطية النيابية

2_بناء دولة القانون وتفكيك قواعد الاستبداد

3_احترام حقوق الإنسان وإلغاء التشريعات المنافية له.

4_احترام حقوق الأقليات ومنحها حرية الممارسة الثقافية وحق التعبير عن هويتها داخل إطار الدولة.

5_وجود نظام فعال يعتمد على نظام السوق.

---

[3] المرجع نفسه،ص 95

[2] شفيعة حداد، مرجع سابق، ص98

[3] إبراهيم البيومي غانم، « تركيا وأوربا جدلية الاستيعاب والاستبداد» في مؤلف :علي حسن باكير وآخرون،مرجع سابق،ص 175

[4] المرجع نفسه، ص177.

6_ إصلاح النظام المصرفي والمالي ليتكيف مع النظم المعمول بها في دول الاتحاد.

7_إصلاح المؤسسات والمرافق العامة بما يتفق مع المقاييس الموجودة في الاتحاد.

8_ بناء سوق محلية قادرة على تحمل تبعات الانفتاح على السوق الداخلية الأوربية.

9_مكافحة الفساد والرشوة في جهاز الدولة.

رغم التحول الذي أبدته النخب السياسية الإسلامية التركية اتجاه الانضمام إلى الاتحاد الأوربي سواء كان ذلك عن قناعة أو مساومة وعملها جاهدة لتحقيق العضوية في الاتحاد إلا أن هذا الأخير لا يزال يرفض أن تتجاوز العلاقات التركية الأوربية حدود المسائل الأمنية والدفاعية[1]،وذلك رغم كل الانجازات التي حققتها تركيا سواء على المجال السياسي أو الاقتصادي والاجتماعي والتي سمت بتركيا في أواخر العقد الماضي إلى مصاف الدول الأوربية المتقدمة كألمانيا.

هذا الرفض المتواصل من طرف الاتحاد الأوربي دفع تركيا إلى مراجعة حساباتها التحول في سياساتها الخارجية والبحث عن أبعاد أخرى في سياستها فانتقلت من سياسة البعد الواحد إلى سياسة الإبعاد المتعددة.

المبحث الثالث:سياسة الأبعاد المتعددة

تبلورت هذه السياسة بعد إدراك الساسة الأتراك أنه يجب أن يحددوا دورهم في ضوء موازين القوى الجديدة التي عرفتها المناطق المجاورة لهم، بل أكثر من ذلك، ذهبوا إلى رسم سياسة خارجية مختلفة تماما عن سابقتها وذلك انطلاقا من قناعتهم بأن لتركيا دور مهم في استقرار كل من منطقة القوقاز، وسط أسيا و منطقة الشرق الأوسط، وفي الاستقرار العالمي ككل.

وحتى تنجح تركيا في تحقيق هذا الدور عملت على توظيف موروثاتها التاريخية والجغرافية التوظيف الأمثل وبالتالي استعملت مفهوم النظرية البنائية وتركيزها على الهوية الاستغلال الأمثل والايجابي، بحيث انفتحت على عدة جبهات، كدول أوربا الشرقية ودول أسيا الوسطى الإسلامية ذات الهوية التركية ودول المشرق العربي ، بالإضافة إلى التوجه التقليدي نحو أوربا الغربية لتفعيل دورها الإقليمي، ذلك ما أكده وزير خارجية تركيا أحمد

[1] ياسر أحمد حسن ،مرجع سابق، ص259

داوود أغلو:« إن تركيا لديها الآن رؤية سياسية خارجية قوية نحو الشرق الأوسط والبلقان ومنطقة القوقاز ستسعى لدور إقليمي أكبر.»[1]

يقصد بالدور الإقليمي حسب المدرسة الوظيفية:نموذج سلوكي متوقع يقوم به فاعل على ضوء مكانته الدولية في بيئة دولية بعينها، وبعبارة أخرى هو وظيفة تؤدى في عملية محددة.ويقصد بالدور التركي :أداء تركيا لوظيفة محددة اتجاه التنمية والسلام الدولي بما يحقق مصالحها في إطار التوازن والعمل مع الفاعلين الدوليين الآخرين في النظام العالمي الحالي.[2]

_أهم الأسباب التي أدت إلى التحول في السياسة التركية[3]:

1_ إدراك تركيا أنه قد يكون من المستحيل قبول عضويتها في الاتحاد الأوربي.

2_أحداث 11 سبتمبر 2001: هذا الحدث أربك العالم كله وفي مقدمته العالم الإسلامي حيث تحول هذا الأخير إلى ساحة للعدوان على كل من يخالف السياسات الأمريكية تحت ذريعة محاربة الإرهاب، ولم تكن تركيا – كونها بلد مسلما– بمنأى عن تأثيرات الحرب الأمريكية على الإسلام[4] والتي أسقطت بها النظام في أفغانستان والنظام في العراق وما نتج عنها من فوضى في هذين البلدين.

3_ تزايد النفوذ الايراني في المنطقة وما ينتج عنه من مساس للمصالح التركية .

4_حاجة تركيا لمناطق نفوذ حيوية كسوق كبرى بحجم القوة الاقتصادية الحالية لتركيا.

---

[1] الصادق الفقيه."تركيا تودع الأطراف وتستقر في مركز الأحداث". في: قراءتان في كتاب العمق الاستراتيجي لأحمد داوود أغلو. نافذة دراسة أطروحات وكتب، مركز الجزيرة للدراسات. متحصل عليه من: http://www.aljazeera.net/NR/exeres/169F17B1-047E-4B91-8532-1BC5F2CE60E3.htm في2011/04/13 على09:10

[2] حسن بكر احمد، " العلاقات العربية_التركية بين الحاضر والمستقبل." مجلة دراسات إستراتيجية:العدد41. 2000، ص29

[3]احمد دوود اوغلو،مرجع سابق،ص612

[4] محمد نور الدين،«السياسة الخارجية... الأسس والمرتكزات». في مؤلف: علي حسن باكير وآخرون، مرجع سابق،ص135

5_الاحتلال الامريكي للعراق والمأزق الامني العراقي وسيناريو تقسيم العراق الى دويلات وما قد ينتج عنه من عواقب وخيمة على دول المنطقة ككل وعلى تركيا بشكل خاص.

المطلب الاول :أسس السياسة التركية الجديدة

تبلورت السياسة التركية الجديدة بوصول حزب العدالة والتنمية لسدة الحكم في تركيا وإصرار زعيمه السيد "رجب طيب أردوغان" على تفعيل الدور التركي والعودة بتركيا إلى الساحة الدولية من خلال سياسة حكيمة ارتكزت وفقا لستة مبادئ هندسها وزير خارجية تركيا السيد أحمد داود أغلو. هذه المبادئ هي:

1_مبدأ التوازن السليم بين الحرية والأمن: وذلك من خلال اقتناع داوود أغلو على أنه ما لم تحصل دولة من الدول على إقامة توازن بين الحرية والأمن بداخلها فإنها ستكون عاجزة عن التأثير في محيطها كما أن مشروعية النظم السياسية يمكنها أن تحقق عندما يوفر الأمن لشعوبها وتحرمها في المقابل من الحرية، تتحول مع الوقت إلى أنظمة تسلطية، كذلك الأنظمة التي تضحي بالأمن بدعوى أنها تفتح الكثير من الحريات ستصاب بحالة من الإضراب المخيف، خاصة بعد التحولات التي شهدها العالم بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، ويقول أحمد داوود أغلو في هذا الصدد[1]:« إن 11 سبتمبر دفع الولايات المتحدة الأمريكية إلى أن تستبدل بالنظام العالمي الجديد المستند إلى خطاب الحريات الذي ساد بعد الحرب الباردة نظاما عالميا جديدا مستندا إلى المفهوم الأمني».

2_مبدأ تصفير المشكلات مع دول الجوار[2]: وذلك من خلال العمل على حل المشاكل العالقة مع دول الجوار بعقد اتفاقيات شراكة ومعاهدات ثنائية، لتفعيل العلاقات إلى علاقات حسنة وتعاونية، وأبرز مثال على ذلك علاقاتها مع سوريا بحيث تحولت إلى علاقات تعاونية بعدما أن كادت أن تقع حرب بين الدولتين عام 1998، كذلك علاقات تركيا مع جورجيا وبلغاريا، وبالتالي إخراج تركيا من بلد محاط بالأعداء إلى بلد محاط بالأصدقاء.

---

(1) المرجع نفسه،ص137

(2) احمد داوود اوغلو،مرجع سابق،ص ص612،613

3_مبدأ الدولة الفاعلة:يقوم هذا المبدأ على أساس لعب تركيا دور محوري في الأقاليم الداخلية والخارجية لدول الجوار ، خاصة في البلقان والشرق الأوسط والقوقاز وأسيا الوسطى[1]، فقد كان لنجاح التأثير التركي في أزمتي البوسنة والهرسك وكوسوفو في فترة التسعينات من القرن الماضي دافعا مشجعا لانتهاج مبدأ التأثير في القضايا الداخلية والخارجية لدول الجوار، وذلك من خلال مبادرات وساطة وإصلاح قدمتها تركيا في أكثر من مناسبة، كالوساطة التركية بين سوريا وإسرائيل، كذلك المبادرة التركية البرازيلية فيما يخص أزمة النووي الإيراني، بالإضافة إلى محاولاتها للتوصل إلى حل توافقي بين الفر قاء اللبنانيين في مبادرتها مع قطر في 2010 .

4_مبدأ السياسة الخارجية المتعددة البعد: باعتبار أنه يمكن لتركيا أن توطد العلاقات مع عدة دول بحيث لا تكون هذه العلاقات على حساب قطع علاقاتها مع أطراف أخرى مثلما كانت تنتهجه في سياسة البعد الواحد، وذلك لأن حسب داوود أغلو[2]:العلاقات مع اللاعبين الدوليين ليست بديلة عن بعضها البعض. هذا المبدأ جاء لمحاولة استغلال الساسة الأتراك لهوية تركيا المتعددة معتمدين في ذلك على مبدأ النظرية البنائية التي تعتبر أن البعد الثقافي والديني والقيمي والتواصل الاجتماعي هي في الأساس محددات للسياسة الخارجية[3].

إن هذا المبدأ أعتمد بعد صراع داخلي كبير بين النخب التركية المتعددة المشارب، العلمانية(هوية واحدة وهي الهوية الأوربية)، الإسلامية والوطنية(الهوية التركية متعددة بحكم الحضارة والتاريخ).

---

[1] ياسين الحاج صالح، « تركيا الجديدة ليست عثمانية متجددة». مجلة الدراسات الفلسطينية: العدد85. شتاء2011،ص 156 متحصل عليه من www.palestine-studies.org/ar_journals.aspx?href=issue&jid=3&iid=8 في 2011/05/01على 15:30

[2] بولنت أراس، « داوود أغلو والسياسة الخارجية الجديدة لتركيا ».(تر: الطاهر بوساميه). في نافذة دراسات وتقرير. مركز الجزيرة للدراسات. متحصل عليه من: http://www.aljazeera.net/NR/exeres/2517C3B0-FDCC-45EB-A268-5702C736AF1C.htm في 2011/02/19على 10:20

[3] رابح زغوني،مرجع سابق،22

ويقول داوود أغلو عن الموقع الجغرافي الذي أكسب تركيا تلك الهوية المتعددة الأبعاد[1]:« تحتل تركيا من حيث الجغرافيا مكانا فريدا، فاعتبارها دولة مترامية الأطراف وسط ارض واسعة بين إفريقيا وأوربا يمكن أن يتم تعريفها على أنها بلد مركزي ذو هويات إقليمية متعددة لا يمكن اختزاله في صفة واحدة موحدة، وعلى غرار روسيا وألمانيا وإيران ومصر لا يمكن تفسير تركيا جغرافيا أو ثقافيا بربطها بمنطقة واحدة، وتركيب تركيا الإقليمي المتعدد يمنحها القدرة على المناورة في العديد من المناطق، ومن ثم فهي تتحكم في منطقة نفوذها المباشر».

كما بين رئيس الوزراء التركي السيد رجب طيب أردوغان البعد الحضاري لتركيا في قوله[2]: «إن اسطنبول ليست مركزا يجمع قارتين فحسب، إنما هي رمز مركزي يجمع الحضارات ويختزلها».

5_مبدأ الدبلوماسية المتناغمة[3] وتعني تنسيق السياسات مع مختلف الأطراف والكتل الدولية.واستغلال تركيا لمكانتها في مختلف المنظمات الدولية والإقليمية لتفعيل العمل الدبلوماسي،والعمل على توثيق الروابط مع الدول الأعضاء في تلك المنظمات.

6_مبدأ تطوير الأسلوب الدبلوماسي من خلال إعادة تعريف دور تركيا في الساحة الدولية: وذلك من خلال رسم خريطة جديدة لتركيا تجعلها مرشحة لأداء دور مركزي، وأن تكون قادرة على تقديم الأفكار والحلول في القضايا الدولية سواءا كانت متعلقة بالشرق أو الغرب على السواء. وهذا ما أكد "داوود أوغلو" حيث قال [4]:« ستكون التزامات تركيا من التشيلي إلى اندونيسيا، ومن إفريقيا إلى آسيا الوسطى ومن الإتحاد الأوروبي إلى منطقة المؤتمر الإسلامي جزءا من مقاربة شاملة للسياسة التركية، وستجعل المبادرات تركيا فاعلا عالميا ونحن نقترب من العام 2023، للذكرى المئوية الأولى لإقامة الجمهورية التركية».

---

[1] احمد داوود اوغلو،مرجع سابق،ص609

[2] محمد نور الدين،«السياسة الخارجية... الأسس والمرتكزات». في مؤلف: علي حسن باكير وآخرون، مرجع سابق،ص137

[3] احمد داوود اوغلو،مرجع سابق،ص614

[4] بولنت أراس،مرجع سابق

وهذا ما أكد مسعى تواجد البصمة التركية من خلال عضويتها في المنظمات الدولية المختلفة حتى وان كانت متناقضة فيما بينها،لكن تركيا مصرة أن تتواجد فيها جميعا مما يجعلها حلقة وصل تربط بين هذه المنظمات.

المطلب الثاني :مفهوم القوة في السياسة الخارجية التركية الجديدة

تهدف السياسة الخارجية التركية الجديدة إلى تكوين دولة قوية ذات سيادة ومكانة ومركز عالميين، فقد بلور "داوود اوغلو" في كتابه "العمق الإستراتيجي": موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية" معادلة حسابية فريدة من نوعها للقوة وهي [1]:

ق = (م ث + م ت) × (ذ س ×خ س × ر س)، بحيث (ق) قي قوة الدولة، و (م ث) هي المعطيات الثابتة المكونة بدورها من التاريخ (ت)، والجغرافيا (ج)، وعدد السكان (ع)، والثقافة (ف). أما (م ت) فهي معطيات القوة المتغيرة، وهي تشمل القدرة الاقتصادية (ق ت) والقدرة التكنولوجية (ق ك)، والقدرة العسكرية (ق ع)، في حين (ذ س) تمثل الذهنية الإستراتيجية، بينما (خ س) تعني التخطيط الإستراتيجي، وأخيرا ترمز (ر س) إلى الإرادة السياسة. وهكذا عند صوغ معادلة القوة تفصيليا تكون على النحو التالي: ق=[(ت+ج+ع+ف)+(ق ت+ق ك+ق ع)](ذ س×خ س×رس).

من خلال هذه المعادلة المعقدة التي عرف بها " داوود اوغلوا" أ قوة الدولة الدولة محصلة جمع التاريخ والجغرافيا والسكان والثقافة مع الاقتصاد والتكنولوجيا والقوة العسكرية مضروبا كله بالذهنية الإستراتيجية والتخطيط الاستراتيجي والإرادة السياسة. وهذا يعني أن ما يضاعف قوة الدولة هو الفاعلية البشرية الحية أي ذكاؤها وقدرتها على التخطيط و إرادتها الطامحة وهذا ما يفسر تحول موقع تركيا من دولة كانت مثقلة بالمشاكل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية و الأمنية إلى دولة متطورة اقتصاديا ذات نظام ديمقراطي وفاعلة في محيطها ومبادرة على المستوى الدولي لحل المشاكل الإقليمية والدولية بعد ان حلت معظم مشاكلها الداخلية، وذلك كله من خلال حل الساسة الأتراك لمعادلة "داوود اوغلو" حلا صحيحا وعدم الخطأ في أي من متغيراتها.

[1] احمد داوود اوغلو،مرجع سابق،ص35

المطلب الثالث:أهداف السياسة الخارجية التركية الجديدة:

تقوم السياسة الخارجية التركية على ما يعرف بمفهوم العمق الاستراتيجي والسياسة المتعددة الأبعاد والتي أهم أهدافها[1]:

1- السعي لخفض المشكلات مع الدول الجوار إلى نقطة الصفر(أي مع اليونان ، سوريا،إيران،قبرص وأرمينيا وغيرها)

2- الاهتمام بمناطق الأزمات خارج دائرة الجوار المباشر لتركيا.(أي تنشيط الدور التركي ، أزمات لبنان،الصراع الفلسطيني الإسرائيلي وأزمات القوقاز وغيرها)

3- تعزيز العلاقات مع شركائها العالميين على نحو أكثر توازنا(الاتحاد الأوربي، الولايات المتحدة الامريكية ، روسيا،والتحالفات والمنظمات الدولية متعددة الأطراف).

4- تعزيز مكانة تركيا كفاعل عالمي يمتلك مصادر متعددة "القوة الرخوة " (الدبلوماسية الاقتصادية).

5-الحفاظ على وحدة الدول في الجوار وطابعها المتعدد في إطار التأكيد على التعايش الثقافي والتعددية .

6- ضرورة تحقيق الأمن المشترك للجميع في منطقة الشرق الأوسط بحيث يساوي الأمن الحقيقي للفلسطينيين امن الإسرائيليين،وامن الشيعة العراقيين يجب أن يساوي امن السنة العراقيين،وامن المسيحي اللبناني ينبغي أن يساوي امن الشيعي أو السني اللبناني ،وامن العرب يجب أن يساوي امن الأتراك أو الأكراد أو أي طرف أخر.

المطلب الرابع:آليات تنفيذ الإستراتيجية الجديدة للسياسة التركية:

إن هذا التحول الجوهري في السياسة الخارجية التركية منذ وصول حزب العدالة والتنمية لمقاليد الحكم،جعل تركيا تبحث عن آليات جديدة لتحقيق إستراتيجيتها الخارجية الجديدة، وتنوعت هذه الآليات بين الدبلوماسية والاقتصادية والثقافية،أهمها:

1- القوة الناعمة:

عملت تركيا على تجسيد نهج الثورة الناعمة أي الدبلوماسية منذ تولي حزب العدالة والتنمية السلطة في 3نوفمبر 2002، وانتقلت إلى موقع الطرف البارز لا المنتظر

---

[1] فتيحة ليتيم ،"تركيا والدور الاقليمي الجديد في منطقة الشرق الاوسط."مجلة المفكر:العدد5.مارس2010،صص212،211

لما يجري، كذلك أصبحت أحد الفواعل المؤثرة في العلاقات الدولية بعد أن كانت في نوقف الدفاع ورد الفعل.

وقد أكد ذلك الرئيس التركي عبد الله غول في أحد تصريحاته بأن تركيا لا يمكن أن تبقى محصورة داخل الأناضول، ففي ظل التحولات الإقليمية والدولية الخطيرة من الخطأ أن تبقى أنقرة متفرجة على مايجري حولها. [1]

وقد عملت على استخدام دبلوماسيتها لتعزيز موقعها الدولي في أكثر من قضية خاصة القضايا المتعلقة بالشرق الأوسط، والأزمات الداخلية لكل من أفغانستان وباكستان، وسعت إلى خفض التوتر في القوقاز.

2- المؤسسات الإقليمية والدولية:

سعت تركيا إلى إعادة تفعيل دورها وعضويتها في منظمات إقليمية عدة وذلك لأهمية هذا الدور في تعزيز الاستقرار والتعاون في محيطها الإقليمي، وإذا كانت تركيا في الأساس عضوا في المنظمات الغربية إلا أن تركيزها كان على تفعيل منظمة المؤتمر الإسلامي، وذلك لكسب مصداقية وثقة لدى الدول الإسلامية مما يؤهلها للعب دور فعال في حل المشاكل التي تعرفها هذه الدول خاصة تلك المتعلقة بظاهرة الإرهاب[2]. وقد كان تولي التركي إكمال الدين لحسان أغلو منصب الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي أكبر دليل لسعي تركيا لاكتساب دور مهم في هذه المنطقة، بالمقابل يتجلي دورها في حلف شمال الأطلسي إذ يعتبر الجيش التركي ثاني أكبر جيش في الحلف بعد الجيش الأمريكي.

3- قوات حفظ السلام:

حرصت تركيا بأن يكون لها حضور فاعل في بعض مناطق التوتر، فشاركت في قوات اليونيفل في جنوب لبنان بعد عدوان تموز 2006، وهذا أول حضور للجيش

---

[1] محمد نور الدين،« تركيا... إلى أين؟ دور وتحديات». مجلة المستقبل العربي: السنة 32. العدد 364. جوان 2009،ص من 44

[2] المرجع نفسه،ص45

التركي إلى المنطقة العربية منذ نهاية 1918، كما وافق البرلمان التركي في فيفري 2009 على إرسال قوات السلام إلى الصومال[1].

بالإضافة إلى مشاركة تركيا في قوات الأطلسي في أفغانستان في إطار عملية مكافحة الإرهاب.

4- الانفتاح الاقتصادي والثقافي:

برز الدور التركي بقوة على الصعيدين الاقتصادي والثقافي، وعلى الرغم من أن المحور الأساسي للاقتصاد التركي هو الاتحاد الأوربي(52٪ تقريبا من حجم تجارتها الخارجية) وروسيا(شريكتها التجارية الأولى على صعيد الدول) [2]، عرفت الحركة التجارية بين تركيا والأقطار العربية قفزة نوعية وتنامت بشكل قوي في عهد حزب العدالة والتنمية أكثر من ثلاث مرات، واعتمدت تركيا على مشاريع المياه المنجزة في أواخر القرن العشرين، لتفعيل الحركة الاقتصادية من خلال استبدال المياه بالطاقة مع دول المشرق العربي المنتجة للطاقة.

المبحث الرابع: الدور الإقليمي التركي بعد الحرب الباردة.

المطلب الاول:عوامل ظهور الدور الإقليمي التركي

تعددت العوامل المؤدية لتنامي الدور الإقليمي التركي في الشرق الأوسط ويمكن حصرها في العوامل التالية:

1_ إنهيار النظام الإقليمي العربي: الذي تلاشى بشكل كامل بعد سقوط نظام "صدام حسين"[3]، فنظام "صدام حسين" كان يمثل الحلقة الأساسية في النظام الإقليمي العربي، والذي شكل وحدة لها مكانتها في الشرق الأوسط. إذ أن نظام صدام حسين القومي ربط بين الأنظمة العربية القومية(سوريا- ليبيا) ولو بشكل معنوي و مادي، بحيث أن وجود

([1])محمد نور الدين،«السياسة الخارجية... الأسس والمرتكزات». في مؤلف: علي حسن باكير وآخرون، مرجع سابق،ص 141

([2])المرجع نفسه،142

([3]) مصطفى اللباد.«الدور الإقليمي التركي: الملامح و الأسباب». دراسات. متحصل عليه من موقع www.asharqalarabi.org.uk/markaz في 2011/02/17 على9:45

* النظام الإقليمي العربي: إطار تفاعلي مميز بين مجموعة الدول العربية يفترض أنه يقسم ....وكثافة التغيرات، ما يجعل التغيير في جزء منه يؤثر على بقية الأجزاء وهذا النظام يوجد توافق بينه وبين النظام الدولي.

النظام القومي العربي آنذاك كان له أهمية كبيرة، لكن بعد سقوط ذلك النظام إنهار النظام الإقليمي العربي* وترك فراغا خطيرا نظرا لتنامي قوة إيران، مما جعل الساسة الأتراك يسارعون إلى ملأ الفراغ حتى لايغزو النفوذ الإيراني كل المنطقة.

2_إنهيار الإتحاد السوفياتي: دفع إلى ظهور نظام عالمي جديد أحادي القطبية والذي أعلنه الرئيس الأمريكي الأسبق جورج بوش الأب في صيف عام 1991م[1]،فبغياب الاتحاد السوفياتي انتهى دور تركيا التقليدي في مجابهة المد الشيوعي في الشرق الأوسط،ما دفعها للبحث عن دور جديد.

3_ دعم و تأييد الولايات المتحدة الأمريكية لتركيا : رغم تداعيات الغزو الأمريكي للعراق عام 2003م على العلاقة التركية الأمريكية من خلال منع تركيا الولايات المتحدة استخدام أراضيها في تلك الحملة، إلا أن الولايات المتحدة بقيت تعمل على وضع علاقات وثيقة مع تركيا و ذلك لما لتركيا من دور في منطقة الشرق الأوسط. خاصة بعد تحسن علاقات تركيا مع دول الجوار العربية و إيران. فقد قال أحد أهم أصدقاء تركيا في واشنطن أنها: " دولة هامة بالنسبة للولايات المتحدة و لإستقرار أوربا، إنها دولة مواجهة جديدة وتماثل في أهميتها ما كان لألمانيا الغربية لدى الولايات المتحدة و أوربا إبان الحرب الباردة. إن مزايا تركيا قائمة قبل 11 سبتمبر 2001م ولا تزال بعده، وهي الدولة المحورية في الحرب على الإرهاب وفي مساعي الاستقرار و الديمقراطية في العالم الإسلامي، وهي جزء لا يتجزأ من أوربا. ويخلق تجاهل هذه الحقيقة مشكلات تاريخية كثيرة وسيكون انضمام تركيا لأوروبا أمرا جوهريا للأمن و الاستقرار والرفاهية في أوربا وللولايات المتحدة»[2].إن مثل هذه التصريحات تؤكد وعي الساسة الأمريكيين بالدور الإقليمي لتركيا، سواءا كان دورها التقليدي في حلف الناتو _ تعداد جيشها ودوره في الحرب على الإرهاب_ أو دورها الحيوي في منطقة الشرق الأوسط بشكل عام.

---

[1] أحمد نافع.«النظام الإقليمي العربي...التحدي و الاستجابة» مجلة دراسات إستراتيجية:السنة 2002.12 .العدد 110.متحصل عليه من http://acpss.ahram.org.eg/ahram/2001/1/1/SBok0.htm في 2011/01/08 على9:00

[2] ياسر أحمد حسن، مرجع سابق، ص 308

وقد استطاعت تركيا التي تعيش بمنطقة لا تتسم العلاقات بين دولها بالودية، ووسط دول تختلف عنها من ناحية الديمقراطية، مد جسور الصداقة مع محيطها الإقليمي،الذي يتصل بشكل مباشر بالمصالح الإستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية ويجعلها دوما في حالة دعم مستمر لتطور وتقوية الدور الإقليمي لتركيا.

4_ تمتع تركيا بوفرة الخيارات الإستراتيجية: وذلك لامتداد عمقها الاستراتيجي في العديد من الأقاليم المجاورة،(تواجد القومية التركية)، الأمر الذي يفرض عليها أن تكون عضوا فاعلا في العديد من النظم الإقليمية [1].

فتركيا ترتبط ارتباطا وثيقا بجل الدول الإقليمية المجاورة لها (من خلال قوميتي الأكراد و التركمان)، الأكراد في سوريا و العراق،و إيران، و التركمان في العراق واليونان وقبرص ودول شرق أوربا[2].

وبما أن الدراسة تخص السياسة الخارجية التركية تجاه المنطقة العربية، يمكننا أن نتطرق لقضية انتشار الأكراد بين كل من سوريا و العراق و إيران وتركيا، وهذا الانتشار،هو ما جعل تركيا تمتاز بعمقها الاستراتيجي في هذه البلدان.

فالأكراد هم القبائل المنتشرة في الشرق الأوسط ويعتقد أنهم ينتمون إلى الجنس الآري في حين قال البعض أنهم ينحدرون من العنصر الهندي الأوروبي. و أنهم أقرب إلى العنصر الفارسي منه إلى العنصر التركي والعربي. إلا أن القومية الكردية في تركيا عرفت تهميشا، من خلال سياسة تهميش الأقليات، بحيث جاء الدستور التركي خاليا من أي ذكر لحقوق أو امتيازات الأقليات غير التركية،وأطلق على الأكراد تسمية أتراك الجبل[3]. إلا أن الأكراد في تركيا رفضوا طمس هويتهم و أنشؤوا تنظيما مسلحا للدفاع عن قوميتهم وهي من عرفت في تركيا بحزب العمال الكردستاني.

أما في إيران فإن الشعب الكردي يعتبر واحدا من الشعوب الإيرانية العريقة ويسكن في الجزء الشمالي من إيران والذي يدعى باسم كردستان الشرقية. إلا أن أكراد إيران بعد

---

[1] الهادي غليون، قراءة في كتاب: عبد الله تركماني. « تعاظم الدور الإقليمي لتركيا(مقوماته وأبعاده ومظاهره وحدوده).مجلة المستقبل العربي. السنة:2011العدد 384

[1] المرجع نفسه، ص 159

[3] محمد عوض الهزايمية، قضايا دولية: تركة قرن مضى وحمولة قرن آتي. عمان: جامعة العلوم التطبيقية،2005.ص 240.

عدة محاولات لإثبات استقلالية قوميتهم عن إيران باء بالفشل،اقتنعوا بمبدأ الأخوة الإسلامية. وهذا ما صدر عليه الدستور الإيراني الذي صدر 1979[1].

أما الأكراد في العراق: فإنهم نجحوا في تحقيق الحكم الذاتي، من خلال تواصل توارث الأكراد في العراق و استقلال الدول الاستعمارية ورقة الأقلية الكردية في العراق أكثر من أي ورقة أخرى، بسبب غنى المنطقة العراقية التي يقطنها الأكراد – كردستان– و الأطماع التركية في أجزاء من الأراضي العراقية كالموصل الغنية بالنفط[2].

أما سوريا فإن الأكراد فيها يتميزون بقلة عددهم، بحيث كانوا يلعبون دور التابع للحركات الكردية الأقوى في الدول المجاورة[3].

ويتراوح عددهم بين 20و25 ملين نسمة* ،متوزعة على تركيا ،سوريا ،العراق وايران كما يلي[4]:

_ تركيا:7_10 مليون نسمة

_ العراق:5_6مليون نسمة

_ ايران :3_4مليون نسمة

_ سوريا:2_3ملين نسمة

5– اتفاقية السلام العربية_الإسرائيلية: يعتقد البعض أن هذا العامل ليس مهما في تبلور الدور الإقليمي التركي في منطقة الشرق الأوسط و المنطقة العربية منه خاصة. إلا أن اتفاقية السلام العربية الإسرائيلية فتحت الأبواب لتركيا لإقامة العلاقات المختلفة المجالات مع الدول العربية بعد أن كانت هناك قطيعة كاملة بينهما منذ اعتراف تركيا بقيام دولة إسرائيل عام 1949.

---

(1) ابراهيم الداقوقي. أكراد تركيا. أربيل: دار تاراس للطباعة والنشر،2008، ص 38

(2) محمد عوض الهزايمية، مرجع سابق، ص 234.

* احصائيات مقدرة عام 2002

(3)– نفس المرجع السابق، ص 235

(5) Carolyn c. james ,özgür özdamar, " modeling foreign policy and ethnic conflict ;turky's policies towards syria" foreign policy analyses . N0:5, 2009, P24. Available at: www.cdfai.org/PDF/Two%20Solitudes.pdf. 27/11/2010_.10:25

فرغم أن توقيع اتفاقية السلام بين العرب و إسرائيل 1978 فتح المجالات لبعث العلاقات التركية–العربية. وفتح المنطقة ككل للنفوذ التركي. إلا أن سقوط عملية التسوية السلمية ومحاولة تصفية القضية الفلسطينية على يد الولايات المتحدة الأمريكية باسم الوساطة _ خدمة الكيان الصهيوني__ وفرض تسوية بالقوة تصب لمصلحته وقيام إسرائيل بالحرب على غزة 2008 والعمل على حصارها، كذلك ضرب الأسطول البحري الصهيوني لأسطول الحرية التضامني[1]. كان العامل لتأكيد القيادة السياسية التركية على ضرورة تثبيت و تعميق الدور التركي في المنطقة. وهو ما تم بالفعل من خلال ردود الأفعال التركية سواءا ما تعلق بالعدوان الإسرائيلي على غزة أو بالعدوان على أسطول الحرية، وسقوط 9 أتراك كضحايا، وكذلك العمل على فك الحصار عن غزة بشكل نهائي.

6_وصول الأحزاب الإسلامية إلى السلطة: وهذه الأحزاب في مقدمتها حزب الرفاه الذي حله الجيش وتحول إلى الحزب الفضيلة، ومع وصول التيار الإسلامي إلى الواجهة السياسية التركية بدأت تبرز حقيقة هامة مفادها أن مكانة تركيا الحقيقيةوخيارها السياسي يجب أن يرتبط بالدائرة الإسلامية لا الخيار العلماني الذي يسعى بالارتباط النهائي بالغرب[(2)]، عبر الانضمام للإتحاد الأوروبي.

إن وصول التيار الإسلامي للسلطة ومعركته المتواصلة مع المؤسسة العلمانية المتمثلة في الجيش كان له الفضل في بلورة الدور التركي وعودة الاهتمام التركي بمنطقة الشرق الأوسط وما يميزها بروابط ثقافية و إسلامية تربطها بتركيا عبر التاريخ.

بالإضافة إلى الأحزاب الإسلامية يوجد زعماء أحزاب علمانية تركية تحدثوا عن الدور الإقليمي لتركيا في العالم الإسلامي ومنطقة الشرق الأوسط، مثل "تانسو تشيلر" زعيمة حزب الطريق المستقيم حيث صرحت في خطاب لها في 16 سبتمبر 1996:«إذا كانت تركيا تريد أن تواصل الإدعاء بأنها جسر للسلام في بين الشرق و الغرب،فيجب أن

[(1)] عمرو صبيح صبيح السيد. «تأثير العلاقات المصرية– التركية على النظام الإقليمي العربي (1988–2009)»،2010/08/02 متحصل عليه من: http://www.democraticac.com/2009-10-11-11-43- 12 في 2010/11/12 على10:15

[(2)]خورشيد حسين دلي، تركيا وقضايا السياسة الخارجية. دمشق، اتحاد الكتاب العرب. 1999، ص 11.متحصل عليه من http://www.awu-dam.org/index.html في 2010/11/06على 10:15

تعرف أن إحدى قدميها هي في الشرق...كانت تركيا بحاجة إلى تغيير اجتماعي كامل وهذا كان يتطلب أن أغير تفكيري...»[1].

إن "تشيلر" اعترفت في هذا الخطاب بحقيقة حاول أتاتورك ومواليه منذ عدة عقود طمسها ألا وهي الهوية الإسلامية لتركيا ودور هذه الهوية في بلورة دور إقليمي لتركيا متعدد الدوائر.

7_تعثر الدور الأمريكي في المنطقة: حيث نتج عن تراجع الدور الأمريكي في المنطقة إعطاء هامش حركة للقوى في المنطقة للاستفادة منه، وفي هذا تأتي التحركات التركية مع كل من إيران وسوريا، ومصر و السعودية[2].

8_تعثر الجهود الخاصة بالانضمام إلى الإتحاد الأوروبي منذ العام 1953 حيث ترى أوربا أنه لا مكان لتركيا في المشروع الحضاري الأوروبي لكونها مختلفة حضاريا عنها. بالإضافة إلى تخوف الإتحاد الأوروبي من أن تكون تركيا أكبر دولة في حالة انضمامها من خلال عدد سكانها ما قد يطمس الهوية الأوروبية. كذلك تماس الحدود الأوروبية لمنطقة الشرق الوسط ما قد ينتج عنه انتقال للأزمات عبر تركيا للإتحاد.

9_الصورة الإيجابية التي اكتسبتها تركيا بعد مواقفها من عدة قضايا عربية في العقدين الاخيرين باعتبار أن العرب يشكلون الأغلبية في منطقة الشرق الأوسط، وتجلت في الترحيب غير المسبوق من أوسع القطاعات العربية بدور تركي في المنطقة لأول مرة منذ قيام الجمهورية عام 1923، بل أكثر من ذلك فقد بلغ الإعجاب بالنموذج التركي إلى الدعوة إلى تطبيقه في الدول العربية من خلال إدماج التيارات الإسلامية في العملية الديمقراطية والفصل بين الحزبي و الدولتي[3].

من خلال كل هذه العوامل بالإضافة إلى الإرادة السياسية للقادة الاتراك، تقمصت تركيا دور فعال في النظام الدولي الجديد منذ انتهاء الحرب الباردة.

---

[1] المرجع نفسه،نفس الصفحة13

[2]– فتيحة ليتيم،مرجع سابق، ص 212

[3]المرجع نفسه.،ص 213

المطلب الثاني:ملامح الدور التركي الإقليمي

1_ تعتبر تركيا نموذجا يحتذى به للتنمية و الاستقرار في الشرق الأوسط الجديد و ذلك باعتبارها قوة اقتصادية كبيرة في المنطقة وذلك ما عبر عنه الرئيس التركي الأسبق "تورغوت أوزال" حيث قال: « نحن مستعدون لتنفيذ كل المشروعات التي تعيد بناء المنطقة اقتصاديا بما في ذلك مشروعات تنمية الموارد المائية...»[1].

ومن أهم المشاريع التي تبنتها بالفعل تركيا مشروع " أنابيب السلام " المائي الذي يمتد من تركيا إلى دول الخليج العربي وسوريا و الأردن، و الضفة الغربية، و إسرائيل عبر أنبوبين تبلغ أطوالها نحو خمسة آلاف كيلومتر وبكلفة قدرت نحو 21 مليار دولار[2]. وعملت تركيا من خلال هذا المشروع إلى توفير مصادر الطاقة التي تحتاجها من خلال تبادل المياه بالنفط والغاز. كما أن هذا المشروع يعتبر ورقة ضغط بيد تركيا تستعمله في حالة التفاوض أو المساومة.

2_ لعبت تركيا في التسعينات دورا مهما في الشرق الأوسط من خلال نموذج الحرب بالنيابة*التي شنتها تركيا في إطار محدود لأغراض الاستهلاك المحلي من جهة و الالتفات إلى الخارج ومغازلة القوى الغربية و إسرائيل على حساب العرب من جهة أخرى، وهي من هذا المنظور تؤدي دور « بؤرة التوازنات الحساسة من ضفاف الأطلسي إلى حدود الصين » كما قال وزير خارجيتها الأسبق حكمت تشتين[3].

3_ منذ خمسة عقود وضعت تركيا في مكان رئيسي ضمن سياسة الاحتواء التي مارستها الولايات المتحدة الأمريكية ضد الاتحاد السوفياتي السابق والكتلة الشرقية حتى انهيارهما في 1991. وظلت لعشر سنوات تالية بعد 1991 في مكان رئيسي ضمن سياسة احتواء أخرى إقليمية مارستها الولايات المتحدة الأمريكية ضد العراق و إيران إلى

---

(1) حسن بكر أحمد،مرجع سابق،ص 41

(2)– عوني عبد الرحمان السبعاوي، عبد الجبار عبد المصطفى النميمي، مرجع سابق، ص 49.

*الحرب بالنيابة:تقوم الدول بالدخول في حروب من خلال اطراف اخرى تقوم بدعمها عسكريا ولوجيستيا.(حرب الخليج الاولى،كانت بين العراق وايران بدل من الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفياتي سابقا).

(3)– حسن بكر أحمد، مرجع سابق. ص 10

أن أطيح بنظام العراق عام 2003. كان الدور التركي بالغ الأهمية في نجاح السياستين[1].

4_سيطرت تركيا اقتصاديا على منطقة الحكم الذاتي لكردستان العراق عبر امتلاكها جزء كبير من السوق المحلية فيها وتصدير البضائع إليها. أو عبر الاستثمار المباشر في مشروعات البنية التحتية وكذلك امتلاك وسائل ضغط فائقة الفعالية على إقليم كردستان من خلال ملاحقة حزب العمال الكردستاني التركي في جبال قنديل الوعرة[2].

5_لعب دور الوسيط لحل الخلافات في منطقة الشرق الأوسط: منذ انهيار عملية أوسلو، وعجز الولايات المتحدة الأمريكية في إعادة إطلاق عملية السلام فعالة. وكذلك وفشل الإتحاد الأوروبي في وضع إستراتيجية ذات مصداقية إزاء الصراع العربي الإسرائيلي. وفي غياب مشروع عربي واضح وجدي وموحد لوضع حلول أو مبادرات فعلية سواءا عن طريق المفاوضات المباشرة أو غير المباشرة، أو عن طريق دعم المقاومة، وفي ظل انقسام فلسطيني أدى إلى تعقيد الوضع.

في ظل كل ما سبق قدمت تركيا نفسها البديل المناسب كوسيط نزيه و مستقل يعمل بكل جهد لعقد مفاوضات جدية تذهب في النهاية لإيجاد حلول جذرية لهذا الصراع[3].و أبرز الجهود التركية[4] في هذا المجال:

_ الوساطة بين إسرائيل وسوريا في يناير – جانفي 2004، وقد تم تتويج هذه الجهود بأربع جولات من المفاوضات غير المباشرة بين الجانبين عبر دبلوماسية الوساطة التركية. وقد نجحت هذه الوساطة بإقناع طرفي النزاع (سوريا – إسرائيل) إلى نقل المفاوضات إلى الشكل المباشر، ذلك ما بدا من خلال لقاء رئيس الوزراء التركي أردوغان، ونظيره الإسرائيلي "إيهود أولمرت" في 23 ديسمبر عام 2008، إلا أن إسرائيل نسفت بكل هذه الجهود و أعادتها إلى الوراء بقصفها قطاع غزة بعد خمسة أيام فقط من هذا اللقاء، فتوقفت عليه الوساطة.

---

[1] ياسر احمد حسن، مرجع سابق، ص 306

[2] مصطفى اللباد، «الدور الإقليمي التركي: الملامح و الأسباب»، مرجع سابق.

[3] ناتالي تونتشي. « أبعاد الدور التركي في الشرق الأوسط». السياسة الدولية. العدد 182. أكتوبر 2010. ص 102.

[5] المرجع نفسه. ص 103.

_ من جانب آخر قد دخلت تركيا في محاولة وساطة بين الغرب وإيران، فيما يخص أزمة طهران النووية. سعت أنقرة إلى تسهيل مفاوضات مجموعة" 5+1 " عام 2006.

كما سعت مع البرازيل في إبرام اتفاق مع إيران في مايو/ ماي 2010 يقضي بإيداع إيران كمية 1200 كيلو غرام من اليورانيوم منخفض التخصيب في تركيا دفعة واحدة، مقابل حصولها على الكمية نفسها، ولكن من الوقود النووي من مجموعة فيينا(الولايات المتحدة، روسيا، فرنسا، الوكالة الدولية للطاقة الذرية). ذلك خلال عام. يعتبر هذا الاتفاق الإنجاز الدبلوماسي الملموس الوحيد بخصوص الملف النووي الإيراني.

– على مستوى العالم العربي كانت لتركيا محاولات لعب دور الوسيط ومن أبرزها تشجيع تركيا القيادات السنية العراقية على المشاركة في الانتخابات عام 2005، كما دعمت أنقرة الوساطة القطرية بين الرفقاء السياسيين في لبنان عام 2008، _ كما سعت أنقرة لتحقيق المصالحة بين سوريا و العراق عقب اتهام العراق لسوريا بالتورط في تفجيرات بغداد في أغسطس/ أوت 2009.

رغم الدور المحدود للوساطة التركية في بعض النزاعات في منطقة الشرق الأوسط إلا أنه يبين مدى أهمية الدور التركي بشكل عام في المنطقة وذلك لما اكتسبته تركيا من رضا من قبل العرب والغرب بشكل عام. ذلك ما يدفعها إلى تحقيق دور أكبر و فعال وذلك ما أعلنته وزير خارجيتها ومهندس سياستها الخارجية الدكتور " أحمد داوود أوغلو" بأن يجب أن يكون لتركيا دور فعال لحل جميع النزاعات والمشاكل في أي بقعة من العالم.

خلاصـــة

لقد ارتكزت السياسة الخارجية التركية تجاه المشرق العربي على بعض المبادئ الراسخة،التي تطورت على مر السنين.وحملت تطورات التسعينات معها تحديات جديدة فرضت بعض الانحرافات عن بعض هذه المبادئ،ما جعلها تنتهج سياسة البعد ، وأسست مبادئ جديدة لهذه السياسة.فأصبحت تركيا تتدخل في تطورات شمال العراق في أعقاب حرب الخليج الأولى حيث خرجت خلالها عن أهم مبدأ في سياستها الخارجية والقاضي بـ "عدم التدخل في السياسات الداخلية للدول العربية".

وعلى الرغم من حقيقة أن تركيا تتبع سياسة خارجية تمنع من خلالها إقامة تحالف دول عربية يعمل ضدها في أية قضية، فإن قضية المياه ولدت مثل هذا المسلك من بعض الدول العربية· وأقامت تركيا أخيرا علاقات وثيقة مع إسرائيل بعد "اتفاقات أوسلو" للتعامل بشكل أفضل مع تهديد مشترك والذي سمي الإرهاب المرعي من دول مجاورة في نظرهما ولذلك فإن التوازن الدقيق الذي كانت تتبعه تركيا بين إسرائيل والدول العربية قد أصبح الآن مائلا بعض الشيء نحو إسرائيل،وحاولت تركيا التوازن في سياستها الخارجية تجاه القضية الفلسطينية .

وهذا التوجه في السياسة الخارجية ذو البعد الواحد كان نتيجة لتراكمات بناء الدولة التركية منذ عام 1923 والتي اراد لها مؤسسها "كمال اتاتورك" ان تكون دولة غربية بكل ما تحمل الكلمة من معنى.لذالك واصل القادة الاتراك سعيهم للانضمام الى الاتحاد الاو روبي، فانضمت تركيا إلى حلف شمال الأطلسي سنة 1952 ليكون خطوة أولى وبابا تدخل من خلاله إلى النادي الغربي الأوروبي، وكانت دعما لخطواتها قبل ذلك، في توقيع اتفاقية أنقرة مع المجموعة الاقتصادية الأوربية في 12 سبتمبر 1923 ومحفزا لها لتقديم طلب العضوية في السوق الأوربية المشتركة في 31 تموز/جويلية 1959، والذي تم الموافقة عليه ضمن توقيع اتفاقية أنقرة (الجمركية) في سبتمبر 1963. وقد استطاعت تركيا وبصعوبة تحقيقها حيث أقر مجلس الشراكة الأوربية–التركية اتفاقية الوحدة الجمركية، ودخلت حيز التطبيق الفعلي في 01 كانون الثاني/جانفي1996،إلا أن الأوربيين اعتبروها مجرد خطوة اقتصادية لا علاقة لها بشروط الانضمام ، هذا ما أثبته الاتحاد الأوربي خلال مؤتمر لوكسمبورغ عام 1997 ورفضه إدراج تركيا في قائمة الدول

المرشحة للعضوية في أفاق 2000، إلا أن إصرار تركيا على اكتساب العضوية،جعلها تحقق خطوة ايجابية من خلال منحها وضعية المرشح للعضوية في مؤتمر هلسنكي 1999 الذي تقرر فيه الاعتراف بترشيح تركيا لعضوية الاتحاد.إلا أن مماطلة الاتحاد الأوروبي في ضم تركيا إلى ناديه، جعلها تبحث عن مكانة إقليمية تعوض خسارة عدم الانضمام للنادي الأوروبي.وفي ظل التحولات التي عرفها العالم بعد أحداث 2001/09/11،أعادت تركيا حسابات سياستها الخارجية وتوجهت إلى الانفتاح فيها ضمن سياسة خارجية متعددة الأبعاد وذلك لما لديها من محددات اجتماعية وطبيعة وحضارية تسمح لها بلعب دور إقليمي فعال في مناطق الجوار.

انتهجت تركيا في سياستها الخارجية الجديد مبادئ أساسية كانت كقطيعة للسياسة البعد الواحد واهم هذه المبادئ:مبدأ التوازن السليم بين الحرية والأمن،مبدأ الدولة المحورية،مبدأ تصفير المشكلات مع دول الجوار،مبدأ السياسة الخارجية المتعددة البعد،مبدأ الدبلوماسية المتناغمة ومبدأ تطوير الأسلوب الدبلوماسي .

كما اعتمدت على عدة وسائل لتحقيق أهدافها:

1)القوة الناعمة: (قوة المبادرة الناعمة)

2)المؤسسات الإقليمية والدولية

3) قوات حفظ السلام

4)الانفتاح الاقتصادي والثقافي

إن هذا التحول في السياسة الخارجية التركية سمح لهذا بلعب دور إقليمي في منطقة الشرق الأوسط وكذلك في مناطق متعددة من العالم.كما انفتحت من خلالها تركيا على العالم العربي والإسلامي.

الفصل الثالث:

السياسة التركية تجاه سوريا،العراق والقضية الفلسطينية

تتميز السياسة التركية تجاه الدول العربية خاصة سوريا والعراق التي تربطها بهما حدود برية،بالكثير من الغموض والتقلب منذ تفكك الدولة العثمانية بعد نهاية الحرب العالمية الأولى،حيث وصلت إلى مفترق طرق على خطين متوازيين لا يلتقيان حسب وجهة النظر التركية بعد اختيارها الانضمام إلى النادي الغربي والتغير الثقافي والاجتماعي والبنيوي الذي أرادته النخبة الكمالية لتركيا،ما جعل العلاقات التركية_العربية تسوء،فكان كل طرف يسعى لإضعاف الطرف الأخر من خلال مواقف دولية تتعلق بقضاياه النزاعية،فعلى سبيل المثال، تعتبر تركيا أول من اعترف بإسرائيل عام 1949م،وفي المقابل وقفت الدول العربية إلى جانب قبرص في قضيتها النزاعية مع تركيا في التصويت على القضية في الجمعية العامة للأمم المتحدة عام1965م،إلا أن موقف تركيا من الحرب العربية الإسرائيلية عامي 1967و1973م والتي أيدت من خلاله العرب كانت سببا للانفراج في العلاقات التركية_ العربية،وازدادت العلاقات تقاربا في عهد الرئيس التركي "تور غوت أوزال"خلال ثمانينات القرن الماضي ،إلا أن عملية اغتياله بداية التسعينات،كانت بداية مرحلة جديدة للسياسة التركية تجاه الدول العربية وخاصة سوريا،العراق والقضية الفلسطينية.في ظل التغيرات الدولية التي عرفها العالم اثر انهيار الاتحاد السوفياتي.

المبحث الأول:السياسة الخارجية التركية تجاه سوريا

تميزت السياسة الخارجية التركية تجاه سوريا في فترة تسعينات القرن الماضي بالتصعيد المستمر وتوجيه الاتهامات لسوريا بضلوعها في عدم استقرار وأمن تركيا،ما نتج عنها من علاقات بين الدولتين تميزت بالتوتر والنزاع طيلة عقد من الزمن . وضمن التغيرات الدولية التي شهدها العالم في بداية القرن الحادي والعشرين جرى تحول مهم في السياسة التركية نحو العالم العربي بشكل عام.وسوريا بشكل خاص.

المطلب الاول: سياسة تركيا تجاه سوريا 1990م _ 1999م

أ_سياسة شد حبل التوتر 1990م_ 1999م

منذ نهاية فترة الثمانينات،كانت قضيتا الأكراد والمياه المحددين الأساسيين لسياسة تركيا الخارجية تجاه سوريا،إذ أن تركيا خلال تلك الفترة كانت توجه اتهامات رسمية لسوريا بزعم دعم الأخيرة لحزب العمال الكردستاني(pkk)المتمرد في تركيا،ما أدى إلى دخول العلاقات بين الدولتين إلى منعرج حرب وشيكة كادت أن ترفع أوزارها عام 1998 م.أما على صعيد المياه فكانت مشاريع تركيا المائية الضخمة تثير مخاوف سوريا والعراق من النقص الحاد في المياه الذي قد ينجم عن هذه المشاريع خاصة مشروع الـGAP.

1_**القضية الكردية**:رغم الاتفاقية الأمنية الموقعة بين تركيا وسوريا في 17 نيسان/ابريل1992م، و التي جاء فيها "أن الطرفين يدينان الإرهاب أيا كان اتجاهه ومصدره بما في ذالك إرهاب الدول.ويقرران محاربته بصورة مشتركة.واتخاذ التدابير الضرورية لعدم منح مأوى أو ممر للنشاطات الإرهابية الموجهة ضد أحد الطرفين في أراضي الدولتين وعدم السماح لعناصر المنظمات التي يعلن أحد الطرفين أنها محظورة الإقامة والمعيشة والمرور والتنظيم والاجتماع وأعمال الدعاية والتدريب.وفي أراضي كل من الدولتين.أبدى الجانب التركي عن انزعاجه وبالتفصيل من النشاطات الإرهابية لحزب العمال الكردستاني،وأفاد الجانب السوري انه يعتبر الحزب منظمة غير شرعية في سوريا"[1].

إلا أن الرئيس التركي "اوزال" في 6 أيلول/سبتمبر1992اتهم العراق وسوريا بدعم حزب العمال الكردستاني عندما قال:"إن هدف الإرهاب الأساسي هو السدود التي بنينا على نهر الفرات وغيرها.عندما شرعنا في بناء سد أتاتورك انطلقت شرارة الإرهاب،فهل يريدون خنقنا وقطع مياهنا؟إننا لن نمس بسوء، ولا بأي صورة،الناس في سوريا والعراق.إنهم يريدون إضعاف تركيا"[2]،كما عاد في موضع أخر و بكل وضوح و اتهم سوريا والعراق وكل العرب واصفا إياهم بالأعداء عندما قال:"هناك أعداء لا يريدون لنا أن ننمو ونكبر،عندما أنشأنا سد

---

[1] وليد رضوان،العلاقات العربية التركية:دور اليهود والتحالفات الدولية والإقليمية وpkk في العلاقات العربية _التركية العلاقات السورية_التركية نموذجا.بيروت:شركة المطبوعات للنشر والتوزيع،2006 ،ص231

[2] المرجع نفسه،ص232

كيبان،قامت قيامة العراق وسوريا،وعندما أنشانا سد أتاتورك خرج العالم العربي ضدنا. لكن الله معنا"[1].

إن هذه الاتهامات المباشرة من طرف الجانب التركي لسوريا خاصة،كان لها دافعيين أساسيين الأول أن تركيا كانت تريد أن تساوم سوريا وتخمد مطالبها المتكررة بشان توزيع مياه الفرات بشكل عادل وفقا للقانون الدولي،وذلك باختلاق المشاكل معها واتهامها بدعم عدم استقرار تركيا من خلال إيواء ودعم عناصر حزب العمال الكردستاني(pkk)المتمرد.أما الثاني فهو أن الرئيس التركي كان متأكدا من أن سوريا بإمكانها التأثير على قيادات الحزب المتمرد لخفض العمليات العسكرية ضد الجيش التركي أو وقفها بشكل نهائي،وكذلك دفعهم لمغادرة الحدود السورية_التركية إلى داخل تركيا مما يسهل مهمة الجيش التركي في القضاء عليهم.

إن تزايد العمليات الإرهابية لحزب العمال الكردستاني في تركيا وتأزم الوضع الداخلي في تركيا،دفعت الحكومة التركية إلى المساومة مع سوريا بوعدها لها بالتوصل إلى حل لمشكلة توزيع المياه يرضي جميع الإطراف، خلال زيارة رئيس الوزراء التركي لدمشق ولقاءه بالرئيس السوري الراحل حافظ الأسد في كانون الثاني/جانفي 1993م ووعده بالتوصل لحل نهائي لمشكلة المياه قبل نهاية السنة[2]

إلا أن القوات التركية قامت بعمليات عسكرية في الفترة 18_28أيار/ماي 1997م واسعة داخل الأراضي العراقية(الموصل) امتد نطاقها حتى مست الحدودالسورية_العراقية,ما أثار مخاوف سوريا من أن تكون هذه العمليات ضمن مخطط أمريكي_إسرائيلي ضدها،فأعلنت رفضها لهذه العمليات،حيث أعلن وزير خارجيتها فاروق الشرع في 21حزيران/جوان و 13تموز/جويلية :أن المشكلة الأساسية للأكراد داخل تركيا ويجب أن تعالج داخلها ،وألا يلقى اللوم على الآخرين ،وان سوريا تهمها وحدة تركيا وسلامة أراضيها

---

(1) المرجع،نفسه،نفس الصفحة

(2) Özden zeynep oktav ,« water disput end kurdish separatismin in turkish_syrian relation» ,Turkish yearbook :V36.2003, p105. Available at www.dergiler.ankara.edu.tr/dergiler/44/674/8586.pdf . 27/11/2010_11: 05

ولا مصلحة لها في غير ذالك،ولكن هناك من يحرك المؤسسة العسكرية التركية(إسرائيل)لتوتير الأجواء مع سوريا دون أي مبرر.[1]

ورغم تقلص عمليات حزب العمال الكردستاني في تركيا بشكل ملحوظ وإعلان وقف إطلاق النار من طرف زعيم الحزب "عبد الله أوجلان"في الأول من أيلول/سبتمبر 1998م،فقد أعلن الرئيس التركي "سليمان ديميريل" من منبر البرلمان التركي في الأول من تشرين الأول/أكتوبر 1998م:"إننا نحتفظ لأنفسنا بحق الرد على سوريا التي لا تتراجع عن موقفها العدائي إزاء تركيا على الرغم من مبادرتنا السلمية وتحذيراتنا المتكررة.وسوريا تتبع علنا سياسة معادية لتركيا وتواصل دعم حزب العمال الكردستاني.وأنا أعلن أيضا أمام الأسرة الدولية أن صبرنا قد نفذ»[2]. كان هذا التصريح بمثابة إعلان حالة الحرب ضد سوريا.

جاء هذا التصريح بعد اعتبار تركيا أن سوريا تجاهلت رسالة السلام التي حملتها لمساعد خارجيتها عدنان عمران أثناء زيارته لأنقرة في تموز/جويلية[3]، فحشدت تركيا جيشها على حدودها مع سوريا في نفس اليوم بحجة إيواء سوريا زعيم حزب العمال الكردستاني المتمرد"عبدا لله أوجلان"،ما دفع سوريا بتكذيب هذه الادعاءات التركية وفي نفس الوقت قامت بطرد عبد أوجلان من أراضيها،والذي تم القبض عليه في كينيا [4] .

بلغ التصعيد التركي تجاه سوريا أقصاه وكادت أن تنشب الحرب بين الطرفين اثر تصريحات القادة الأتراك واتهامهم سوريا بدعم حزب العمال الكردستاني المتمرد في جنوبي تركيا،وسعي سوريا بالضغط على أنقرة من خلال دعم هذا الحزب حتى تستجيب لمطالبها في ما يخص التوزيع العادل لمياه دجلة والفرات الذين ينبعان من تركيا ويمران بسوريا والعراق.

2_المياه:ظهرت قضية المياه بين تركيا والعراق وسوريا منذ ثمانينات القرن الماضي.وهذه القضية أصبحت جوهر الخلاف السوري التركي منذ ذالك الحين إلى وقت

([1]) وليد رضوان، العلاقات العربية التركية:دور اليهود والتحالفات الدولية والاقليمية وpkk في العلاقات العربية _التركية العلاقات السورية_التركية نموذجا،مرجع سابق،ص ص 291،292

([2]) المرجع نفسه،ص313

([3]) محمد نور الدين ،" سياسة حافة الهاوية التركية مقاربة للدوافع والاستهدافات." مجلة شؤون الاوسط:العدد76.أكتوبر 1998،ص10

([4]) Sami moubayd ,"turkish_syrian relation: the Erdogan legacy",SETA policy brief:N°25.october2008,p03 Available at :*www.setadc.org/**pdf**s/SETA_Policy_Brief_No_25_Sami_Moubayed.**pdf***.27/11/2010_10:25

قريب،فرغم ما نصت عليه مبادئ اتفاقية هلسنكي عام1966م بشأن استخدام مياه الأنهار الدولية، والتوحيد بين المنبع والمجرى والمصب كخط مائي متكامل لا يجوز الفصل بينها كأجزاء مكونة للنهر الدولي. ومن خلال هذه الاتفاقية تعتبر كل من سوريا والعراق أن نهري دجلة والفرات نهرين دوليين وسعت للتوصل إلى اتفاقية نهائية بشأنهما وتشكيل لجنة دولية للنهرين؛ على غرار أنهار الدانوب و الكونغو والكف عن الاستخدام الأحادي لمياههما في إشارة إلى تركيا التي تعتبر النهرين تركيين عابرين للحدود،وأنه لا يحق لأحد أن يقرر كيفية استخدام مياه النهرين لان ذالك يعتبرمساس بسيادتها[1].

وقد أكدت مخاوف كل من سوريا والعراق في هذا الشأن،تصريحات رئيس الحكومة التركي "سليمان ديميرل" في حفل تدشين سد أتاتورك في تموز/جويلية 1992م حيث قال:"إن مياه الفرات ودجلة مياه تركية ومصادر هذه المياه هي موارد تركية.كما أن آبار النفط تعود ملكيتها إلى العراق وسوريا.نحن لا نقول لسوريا والعراق أننا نشاركهما مواردهما النفطية،ولا يحق لهما القول أنهما يشاركاننا مواردنا المائية.إنها مسألة سيادة،إن هذه أرضنا ولنا الحق في أن نفعل ما نريد"[2].

إذا رئيس الحكومة التركي كان واعيا لما يقول ومتأكدا كذالك ولا يخشى ما قد ينجر عن هذا التصريح لان الساسة الأتراك انتهجوا في سياستهم الخارجية المنظور الواقعي.كانوا دوما يسعون لتحقيق القوة لذلك لا يهمهم أبدا ما قد يترتب عن مثل هذه التصريحات من نزاع أو صراع مع جيرانهم،وذلك وفقا لتفسير المنظور الواقعي لطبيعة العلاقات بين الدول على أن حالتها الطبيعية هي الصراع والهدف الأساسي هو تحقيق الأمن.وبالتالي اتجه القادة الأتراك إلى ربط مسألة المياه بقضايا الأمن طوال فترة التسعينات من القرن الماضي .

وعند التطرق إلى النتائج السلبية المترتبة عن السياسة المائية التركية نجد أن الخاسر الأكبر من هذه السياسة هما سوريا والعراق،بحيث ان بعد بناء السدود التركية في إطار

---

[1] شفيعة حداد،مرجع سابق ،ص122

[2] Kurdish Human Rights Project, Downstream Impacts of Turkish Dam Construction on Syria and Iraq ,Joint Report of Fact-Finding Mission to Syria and Iraq . . The Corner House, July 2002 ,p21
Available at http://www.thecornerhouse.org.uk/sites/thecornerhouse.org.uk/files/IraqSyri.pdf, 12/11/2010_ 10:15

مشروع الـGAPعرفت الأراضي السورية والعراقية جفافا حادا ما اثر على مستوى القطاع الزراعي في كلا البلدين.

فسوريا مثلا انخفض التدفق السنوي لمياه الفرات إليها من 32 مليارم^{3}إلى23 مليارم^3[1]،وانتقد وزير الخارجية السوري السياسة المائية التركية في تصريح له في كانون الثاني/جانفي 2002م عندما قال:"الماء هو الحياة ،إن كثير من التحليلات تفسر أن المياه هي سبب للنزاع في المنطقة،ونرى أن المياه يمكن أن تكون سببا للتعاون والتنسيق وتحقيق السلام في المنطقة.لكن مشروع الـ GAP كانت له انعكاسات جد سيئة على البيئة في سوريا.ففي خمس سنوات الأخيرة حرم أكثر من سبعة ملاين سوري من المياه الصالحة للزراعة والشرب..."[2].

وفي 1997/09/15م أعلن الرئيس التركي سليمان ديميرل عدم قبول إصرار سوريا والعراق على تقسيم مياه الفرات ودجلة إلى ثلاثة أقسام متساوية ،وتمسكها بالخطة الثلاثية المراحل التي اقترحتها من قبل والهادفة إلى الاستخدام الرشيد لموارد المياه من النهرين،كما رفضت تركيا الاستجابة للمطالب السورية والعراقية المتكررة لعقد اجتماعات اللجنة الفنية الثلاثية للمياه والتي لم تعقد منذ 1992،كما رفضت تركيا تسوية مشكلة المياه مع سوريا والعراق وفقا لمبادئ القانون الدولي[3]،وذلك من خلال إصرارها على أن نهري دجلة والفرات هما نهرين تركيين ولا يخضعان لمبادئ القانون الدولي .

إن حرص تركيا على أن هذين النهرين هما ملك لها وليسا دوليين لم يأت من فراغ بل إنما كان بهدف استخدامهما في سياستها تجاه دول المنطقة ،فالمياه لا تقل أهمية عن النفط في المشرق العربي.فأرادت تركيا أن تستخدم المياه كورقة ضغط على دول الجوار الفقيرة إلى هذا المورد الطبيعي الهام من خلال المساومة السياسية.كما أرادت تركيا أن تستخدم هذين النهرين كورقة ضغط اقتصادية من خلال مشاريعها المائية الموجهة للمنطقة،والتي الهدف

---

[1] وليد رضوان، العلاقات العربية التركية:دور اليهود والتحالفات الدولية والاقليمية وpkk في العلاقات العربية _التركية العلاقات السورية_التركية نموذجا،مرجع سابق،ص277

[2] Kurdish Human Rights Project,Op.C it,p26

[3] وليد رضوان ، العلاقات العربية التركية:دور اليهود والتحالفات الدولية والاقليمية وpkk في العلاقات العربية _التركية العلاقات السورية_االتركية نمذجا ،مرجع سابق،ص312

الأساسي منها هو ضمان موارد الطاقة الأخرى خاصة النفط من خلال عملية مقايضة النفط مقابل المياه.

ب-الاقتصاد في العلاقات التركية_ السورية في ظل التوتر:

في فترة التسعينات انخفضت العلاقات الاقتصادية السورية_التركية خاصة على مستوى التجارة البينية حيث انخفضت إلى اقل نسب كانت تميزها في أواخر الثمانينات.فقد انخفضت الصادرات التركية إلى سوريا من 84.305مليون دولار إلى 53.718مليون دولار سنة 1992م، كما انخفض الاستثمار السوري في تركيا من 10.8مليون دولار سنة 1900 إلى 0.4مليون دولار سنة1992م[1].

يرجع هذا الانخفاض سواء على المستوى التجاري أو الاستثماري إلى توتر العلاقات السياسية التركية السورية منذ نهاية حرب الخليج الثانية.

تعتبر المشاريع المائية التركية ضمن السياسة الاقتصادية الموجهة لمنطقة الشرق الأوسط على العموم و سوريا والعراق على وجه الخصوص وأهم هذه المشاريع:

_ مشروع أنابيب السلام:

كانت فكرة أنابيب السلام في ظاهرها مبادرة طيبة من الجانب التركي باعتبار عند تحقيق هذا المشروع سيتحقق السلام في المنطقة برعاية تركية و ذلك من التقاء جميع الأطراف المتخاصمة على طاولة المفاوضات تقسيم المياه و من ثم يمكن فتح المجال للمفاوضات في شأن المشاكل السياسية العالقة ذلك طبعا بعد نجاح مشروع أنابيب السلام إلا أنها في الحقيقية تخفي في طياتها بعدا اقتصاديا صرفا و ذلك لتعويض تركيا بموارد الطاقة مقابل المياه .يرتكز هذا المشروع على نقل المياه العذبة من فائض تركيا المائي بإتجاه دول المشرق العربي التي تعاني من نقص كبير من هذه المياه. جاءت فكرة مشروع أنابيب السلام في عهد الرئيس التركي الراح "تور غوت أزال" في أطار محاولته الانفتاح على الشرق تنقل هذه الأنابيب المياه من نهري سيحان وجيحان إلى دول الشرق الأوسط جنوب تركيا عبر خطين[2]:

---

[1] بطرس لبكي،"العلاقات العربية_التركية الراهنة." مجلةالمستقبل العربي :العدد 188.اكتوبر1994، ص56

[2] عدنان هزاع البياتي ،"الوظيفة السياسية لمشاريع المياه التركية . " مجلة شؤون الأوسط :العدد 99 .2000 ،ص ص 40، 41

- **الخط الغربي** و تقدر كلفته بنحو 8.9 مليار دولار و تم تقدير كلفة المتر المكعب الواحد من المياه فيه بنحو 0.84 دولار و يصل طول هذا الخط إلى 2650 كم تتدفق منه كمية من المياه تقدر بنحو 3.5 مليون م في اليوم و هي تتوزع كالآتي :

_ تركيا و حصتها 300 ألف م في اليوم .

_ سوريا و حصتها 1.1 مليون م في اليوم600 ألف م حصة منطقة دمشق، 300 ألفم^{3}حصة منطقة حلب و 100 ألف م في اليوم هي حصة كل من منطقتي حمص و حماة.

_ الأردن و حصتها 600 ألف م في اليوم.

_ السعودية و حصتها 1.5 مليون م^3 .

- **الخط الشرقي** : تقدر كلفته بنحو 12.5 مليار و تم تقدير كلفة المتر المكعب من المياه فيه بنحو 1.7 دولار . و يصل طوله إلى 2900 كم تتدفق منه 25 مليون م من المياه , تتوزع على النحو التالي :

_ الكويت و حصتها 600 ألف م^3 في اليوم.

_ السعودية و حصتها 800 ألف م^3 في اليوم .

_ البحرين و حصتها 200 ألف م^3 في اليوم.

_ قطر و حصتها 100 ألف م^3 في اليوم.

_ الإمارات العربية المتحدة 600 ألف م^3 في اليوم.

_ سلطنة عمان و حصتها 200 ألف م^3.

رفض العرب فكرة هذا المشروع بحجة أن تكلفته غالية و ليس بإمكانهم تغطيتها هذا المبرر الواضح للعيان لكن السبب الرئيسي هو تخوفهم من أن تستعمل تركيا هذا المشروع بعد تحقيقه في أي مساومة أو ابتزاز خاصة مع كل من سوريا و العاق بسبب المشاكل العالقة بينهما مع تركيا[1].بالإضافة إلى محاولة تركيا ضم إسرائيل في الخط الغربي للمشروع و هو ما لم يوافق عليه العرب في البداية و تكرر في محاولة تركيا بضم إسرائيل من خلال الدعوة إلى التعاون الإقليمي في مجال المياه في أطار مشروع مياه السلام إذ قال "أوزال"

[1] شفيعة حداد مرجع سابق ص 126

في 18 مايو 1991 :"هناك مشكلة مياه في فلسطين و إسرائيل و الأردن و شبه الجزيرة العربية و تركيا هي المصدر الوحيد للمياه في الشرق الأوسط و لذا نادينا بإقامة مشروع مياه سلام سنبيع المياه للبلدان العربية و الخليجية أما إسرائيل فيمكن أن نبيع لها المياه لكن مقابل السلام"[1].

رغم أن تركيا أبدت حسن النية في شرحها لفكرة مشروع أنابيب السلام،باعتباره مشروع تعاوني الهدف منه هو تعويض النقص الكبير الذي تعاني منه دول المشرق العربي في مجال المياه، إلا أن حقيقة الأمر تبرز في أن تركيا أرادت أن تضمن مصادر النفط و الغاز و ذلك لما تتوفر عليه دول الخليج العربي من هاتين المادتين، و بالتالي تقوم باستبدال المياه بالنفط و الغاز.

_ مشروع جنوب شرق الأناضول(GAP) .

إن مشروع الغاب هو مشروع تنموي ضخم أقيم على ضفاف دجلة و الفرات في تركيا ويتكون من 13 مشروعا رئيسيا للري و توليد الطاقة الكهربائية، سبعة منها على الفرات و ستة على دجلة، و ينتج المشروع عند اكتماله 27.4 مليار كيلو واط /ساعة من الطاقة الكهربائية و هذا يمثل حوالي 50% من الطاقة الكلية التي تنتجها تركيا سنة 1994م و سيروي المشروع حوالي 1.7 مليون هكتار من الأراضي غير المزروعة أو قليلة الإرواء [2].

يعتقد البعض أن هذا المشروع ليس له تأثير في العلاقات التركية السورية الاقتصادية إلا أن نتائجه هي في الأساس اقتصادية سواء تعلق الأمر بتطوير و نمو الاقتصاد التركي أو تدهور الاقتصاد السوري .

يهدف مشروع جنوب شرق الأناضول إلى التقليل من التفاوت الاقتصادي و الاجتماعي بين أقاليم تركيا و تحويلها إلى واحة خضراء لتكون مصدر غذاء أساسي لمنطقة الشرق الأوسط مما يسمح لها بالتحكم بالأمن الغذائي و تتكون خطة هذا المشروع من مشاريع وهي[3]:

---

[1] جلال عبد الله عوض , صناعة القرار في تركيا و العلاقات العربية التركية. بيروت : مركز الدراسات العربية , 1998 , ص 163

[2] طارق المجذوب ،"التعاون العربي التركي في مجال البنية التحتية :المياه و الطاقة الكهربائية " مجلة المستقبل العربي: العدد 188. اكتوبر 1994 ،ص 72

[3] عدنان هزاع البياتي ,مرجع سابق , ص ص 42, 43

_ مشروع "الفرات الأسفل" و هو أحد أهم المشاريع في تركيا إذ من المتوقع أن يروي 7628 هكتار تشكل 42.6 من أراضي مشروع شرق الأناضول GAP.

_ مشروع "دجلة كيرال كيزي" يهدف إلى ري مساحة تقدر بنحو 26 ألف هكتار وتوليد 444 مليون كيلوواط /ساعة سنويا و ذلك بعد بناء سد كيرال كيزي على نهر "معدن جاي" و هو أحد روافد نهر دجلة صو و سد دجلة على نهر دجلة صو.

_ مشروع سد باطمان على نهر باطمان صو أحد روافد نهر دجلة يهدف لري 37744 هكتار و توليد0.4 مليار كيلوواط /ساعة من الطاقة الكهربائية سنويا .

_ مشروع "كارازان"،ويقع على نهر كارازان صو،وهو احد روافد دجلة صو ويهدف إلى ري 60الف هكتار،وتوليد 0.3مليار كيلوواط /ساعة من الطاقة الكهربائية سنويا.

_ مشروع" الليسو"، وقامت تركيا ببناء سد الليسو على نهر دجلة على بعد 65كلم عن الحدود السورية التركية وستؤدي البحيرة التي تنشأ خلف هذا السد إلى غرق 15مدينة صغيرة و 52قرية وتشريد20الف كردي من سكان هذه المنطقة.

_ مشروع "الجزيرة" :يقع قرب الحدود التركية مع سوريا والعراق ,جنوب سد الليسو،ويهدف إلى ري121 ألف هكتار وإنتاج مليار كيلوواط/ساعة من الطاقة الكهربائية سنويا.

وقد كانت ردود الفعل على هذا المشروع مناهضة من كل من العراق وسوريا لما لهذا المشروع من انعكاسات سلبية على تدفق المياه اليهما.

المطلب الثاني: العلاقات السورية التركية 2000م_2010م

تعتبر الزيارة التي قام بها الرئيس التركي "أحمد نجدت سيزر" إلى سوريا في إطار مراسيم تشييع جنازة الرئيس السوري الراحل حافظ الأسد في حزيران لعام 2000م بداية لتحسن العلاقات قد عكس ذلك الرؤية التركية بأن سوريا بعد حافظ الأسد ستبقى مفتوحة و أن إقامة علاقات جيدة مع سوريا بعد حافظ السد سيؤدي إلى التأثير بشكل فعال في منطقة الشرق الأوسط ككل و ذلك لما لسوريا من مكانة لدى الدول المجاورة لها بداية لتحسن

العلاقات[1],بعد خمس أشهر جاءت زيارة نائب الرئيس السوري لأنقرة مطلع تشرين الثاني/نوفمبر من نفس العام، حيث أجرى الأخير محادثات مع القادة الأتراك تعهدت خلالها سوريا و تركيا بالعمل على صياغة اتفاق إعلان مبادئ يساعد على توجيه العلاقات بينهما[2]،هذا التبادل في الزيارات وبالشكل الرسمي وفي فترة كان الجميع ينتظر أن تقوم الحرب بين الدولتين في ظل التصعيد الذي شهدته العلاقات بين الطرفين،جاء ليخيب أمال كل من كان يعتقد(إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية بشكل خاص) أن سوريا وتركيا لن يربط بينهم ود بعد ذلك التصعيد.

أ_ سياسة التعاون و الانفتاح بدل التوتر

منذ التوصل إلى اتفاق أضنه الأمني بين الجانبين في 1998/10/20م و التزام سوريا بطرد أفراد حزب العمال الكردستاني (pkk) [3]،شهدت السياسة الخارجية التركية تجاه سوريا نوعا من الاعتدال، و شهدت العلاقات بين البلدين انفراجا على جميع الأصعدة التجارية ،الأمنية ،الاقتصادية و السياسية خاصة في الفترة من 1998/10/20م الى19 حزيران/جوان 2002م، و تمثل هذا الانفراج في ما يزيد عن 12 زيارة متبادلة لوفود و مسؤولين سياسيين و عسكريين و اقتصاديين[4] ،أبرزها توقيع اتفاقية تعاون أمني و عسكري في سبتمبر 2000 و تجدر الإشارة إلى أن التعاون الاقتصادي بين البلدين عرف تحسنا كبيرا،إذ بلغ حجم المبادلات التجارية بين البلدين 724 مليون دولار[5].

كما عرف التعاون العسكري تطورا ملحوظا، ففي 19 حزيران /جوان 2002م وقع العماد "حسن تركمان" اتفاقا مع القيادة العسكرية التركية اتفاق التعاون العسكري بين الجيشين أثناء زيارة قام بها إلى أنقرة و يشمل هذا الاتفاق التعاون في مجال التدريب العسكري وتبادل

---

(1) Özlem tür ,"turkush-surian relation –where are we going .unisci discussion papers: N°23 ,may/mayo 2010,P 166. Available at. // *redalyc.uaemex.mx/pdf/767/76715004010.pdf*.12/11/2010_10: 30

(2) وليد رضوان ، العلاقات العربية التركية:دور اليهود والتحالفات الدولية والاقليمية وpkk في العلاقات العربية _التركية العلاقات السورية_التركية نموذجا ،مرجع سابق,ص 351

(3)Carolyn c. james ,özgür özdamar, Op.Cit , p24

(4)وليد رضوان ، العلاقات العربية التركية:دور اليهود والتحالفات الدولية والاقليمية وpkk في العلاقات العربية _التركية العلاقات السورية_االتركية نموذجا ،مرجع سابق ص 352

(5)Özlem tür ,Op.Cit ,P166

زيارات الضباط وطلاب الكليات العسكرية وإجراء مناورات عسكرية مشتركة في مجالات الصناعة الدفاعية،ويمثل هذا الاتفاق تحول أساسي في العلاقات بين البلدين والذي جاء لإعادة بناء الثقة بين الطرفين [1].

إن هذا الاتفاق كان جد مهم للطرف السوري ، وذلك بعد سنوات من القلق العسكري بين تركيا وإسرائيل ،خصوصا في سنوات الأزمة السورية التركية ، فكانت سوريا بين عدوين متحالفين ضدها ، أما بعد هذه الاتفاق فان سوريا كسبت أهم حليف عسكري في المنطقة وذلك لما لتركيا من مميزات إستراتيجية وعسكرية يمكنها أن تعود بالفائدة على سوريا .

بعد فوز حزب "العدالة والتنمية" الإسلامي التوجه في الانتخابات التشريعية عام 2002م وتقلده زمام الحكم في تركيا منذ ذلك الحين وحتى الآن ، شهدت العلاقات التركية_السورية تقاربا كبيرا،وصل إلى حد عالي من التنسيق والتعاون،وبعد إحتلال العراق عام 2003م رأى الطرفان السوري والتركي انه من الضرورة بمكان تغيير سياستهما تجاه بعضهما وتنسيق مواقفهما لمواجهة الدعم الأمريكي للأكراد في شمال العراق وأكدوا على ضرورة وحدة العراق.

وكان الموقف التركي _السوري تجاه الحرب على العراق منسجما، حيث أدان كل من رئيسا البلدين (احمد نجدت سيزر (تركيا)، بشار الأسد (سوريا)) الغزو الأمريكي للعراق[2]. جاءت زيارة رئيس الحكومة التركية "عبد غول" إلى دمشق مطلع عام 2003 لتأكيد رغبة تركيا في توطيد علاقاتها مع سوريا، كما هدفت هذه الزيارة إلى حشد التأيد لمنع الحرب على العراق .وردا على هذه الزيارة جاءت زيارة وزير الخارجية السوري "وليد المعلم" إلى أنقرة في 13 كانون الثاني/جانفي من نفس السنة وأكد من خلالها رغبة الرئيس الأسد في فتح جميع أبواب الحوار والتعاون مع تركيا في جميع المجالات مشددا على العمل لمنع الحرب في العراق وموضحا انعكاسات تلك الحرب على المنطقة [3] .

---

[2] Ibidem.

[3] Carolyn. C. James ,özgür özdamar,Op.cit,p29

[4] وليد رضوان ، العلاقات العربية التركية:دور اليهود والتحالفات الدولية والاقليمية وpkk في العلاقات العربية _التركية العلاقات السورية_االتركية نموذجا ،مرجع سابق,ص 378

في سنة 2004 قام الرئيس السوري بشار الأسد بزيارة إلى أنقرة ، وتعتبر أول زيارة لرئيس سوري إلى تركيا منذ العهد العثماني ،وخلال هذه الزيارة تم التوقيع على ثلاثة اتفاقيات [1] :

_ اتفاقية منع الازدواج الضريبي

_ اتفاقية حماية وتشجيع الاستثمار .

_ اتفاقية البروتوكول السياحي .

في ديسمبر /كانون الأول 2004 زار "أردوغان" دمشق وبعد 6 أشهر من تلك الزيارة ينتقد "اردوغان" الضغوط الأمريكية على سوريا واتهامها بضلوعها في عدم استقرار لبنان اثر اغتيل رئيس الحكومة اللبناني رفيق الحريري[2].

وخلال هذه الزيارة اتفق الطرفان على خلق منطقة تجارة حرة بين البلدين والتنسيق في مجالات الاقتصاد والبيئة ، كما زار الرئيسي التركي احمد نجدت سيزر سوريا في نيسان/ابريل 2005م وأكد أن تركيا تقف إلى جانب سوريا ضد الاتهامات الموجهة لها فيما يخص الأزمة اللبنانية ، كما دعي بشار الأسد إلى الإسراع بتطبيق بنود القرار الأممي رقم 1559 والقاضي بسحب الجيش السوري من لبنان وعدم تدخل سوريا في الشأن الداخلي اللبناني[3] .

هذا القرار الأممي كان بمثابة امتحان لسوريا،نظرا للارتباط التاريخي لها بلبنان ، حيث كانت تتمتع بنفوذ كبير فيه.وكان من الصعب عليها الانسحاب منه.إلا أنها كان يجب عليها إثبات حسن نيتها فغادر جيشها الأراضي اللبنانية.

ب_الاقتصاد في خدمة السياسة :

يعتبر التعاون الاقتصادي أهم الأسس لتفادي النزاعات والخصومات وذلك ما تجلى في العلاقات السورية التركية ، وبدت بوادر الانفتاح الاقتصادي بين الطرفين منذ زيارة نائب

---

[1] Özlem tür ,Op.Cit,P167

[2] Nicholas damforth, « IDEOLOGY AND PRAGMATISMIN TURKISH FOREIGN POLICY:FROM ATATRK TO THE AKP » . TURKISH POLICY QUARTERLY:V07.N°03,P93 Available at /www.esiweb.org/.../esi_**turkey**_tpq_vol7_no3_**nicholas_danforth**.pdf. 12/11/2010_10:40

[3] özlem tür, Ibid,P166

رئيس الوزراء السوري لشؤون الاقتصادية للتركية 1999/04/28م وتم خلالها بشان تعزيز التعاون الثنائي في مجالات النقل الجوي والبحري والبري والسكك الحديدية [1].

في نوفمبر 2000م جاءت زيارة عبد الحليم خدام لتركية ،ووقع الطرفان برتوكول سياحي،ثقافي، ومذكرة تفاهم مشتركة تحدد خطوات تطوير التعاون في مجالات التجارة العلمية والفنية والتعليمية والثقافية، وإحياء اللجنة الاقتصادية المشتركة ،وفتح معبر حدودي جديد ، وإعادة تشغيل خط حديدي دمشق– استانبول وإلغاء الازدواج الضريبي[2].

وفي جوان / حزيران 2003 عام قام وفد حكومي سوري برئاسة "عصام الزعيم" وضم رجال أعمال سوريين بزيارة تركيا وفي 9 تموز /جويلية ووقع عصام الزعيم مع السيد "ادريسي" يمانتورك رئيسي مجلس إدارة شركة قورش التركية على مذكرة تفاهم لإقامة شركة مشتركة تهدف إلى تنفيذ عقود بناء وتجديد وتوسيع معامل الاسمنت والأسمدة ومعامل تكرير السكر وأعمال البنى التحتية [3] .

وعرفت العلاقات الاقتصادية بين البلدين تطور كبير خاصة على مستوى التبادل التجاري ففي عام 2003 قال قنصل تركيا في حلب كان حجم الصادرات التركية إلى سوريا في عام2003 تقدر بحوالي 300مليون دولار في حين ، حجم الصادرات السورية إلى تركيا تتراوح مابين 600_700مليون دولار ، أما عدد رجال أعمال الذين السوريين الذين زاروا تركيا تجاوز 1700[4].

في 3 مارس /آذار 2004 زار وزير التجارة التركي مدينة حلب رفقة 140 رجل أعمال تركي، وفي دمشق بحث مع المسؤوليين إمكانية إقامة منطقة تجارة حرة سورية – تركية ، وفي لقاء "بولنت ارينج" رئيس البرلمان التركي برئيس مجلس الوزراء السوري "ناجي عطري" قال الأخير:"إن لشركات التركية أولوية بتنفيذ المشروعات في سوريا " وفي نوفمبر /تشرين الثاني 2004 قام وزير الدولة التركي لشؤون التجارة "كورشاد توزمان" بزيارة إلى سوريا رفقة

---

[4] وليد رضوان ، العلاقات العربية التركية:دور اليهود والتحالفات الدولية والاقليمية وpkk في العلاقات العربية _التركية. العلاقات السورية_االتركية نمذوجا ،مرجع سابق,ص 327

[1] المرجع نفسه،ص351

[2] Carolyn C. James ,özgür özdamar ,Op.Cit r,p26

[4] وليد رضوان ، العلاقات العربية التركية:دور اليهود والتحالفات الدولية والاقليمية وpkk في العلاقات العربية _التركية العلاقات السورية_االتركية نموذجا ،مرجع سابق ،ص381

وفد يضم 300 رجل أعمال تركي وبحث مع دمشق تفاصيل اتفاق التجاري.و فتح الحدود[1].

وفي نهاية عام 2004 زار رئيس الحكومة التركي "رجب اردوغان" سوريا، وتم التوقيع خلالها على اتفاق للتجارة الحرة بين البلدين. ومناقشة موضوعا إقامة مراكز التجارة الحدودية وسبل تنسيق الجهود ونزع ملايين الألغام المزروعة على طول الحدود الممتدة على859كلم[2].وفي2006م وضع الجانبان السوري والتركي برنامج لتطوير التعاون في عدة مجالات ،الاقتصاد ، التكنولوجيا ، العلوم والثقافة[3].

إن هذا التقارب الاقتصادي الجاد بين الدولتين أتى في ظروف دولية فرضت على الدولتين التعاون والتنسيق فيما بينهما ، وخاصة بعد تمركز الولايات المتحدة الأمريكية في العراق ، والنشاط الدبلوماسي لإقليم كردستان العراق ، والاهم من ذلك تزايد النفوذ الإيراني في المنطقة مما استوجب على سوريا وتركيا احتواء هذا النفوذ وتنسيق سياستيهما تجاه قضايا المنطقة . وبسبب العزلة التي فرضت على سوريا بسبب الضغوط الدولية عليها في قضية الأزمة اللبنانية 2005م،كان لابد لها من الانفتاح على تركيا .

بلغت العلاقات التركية السورية ذروة التنسيق الاقتصادي سنة 2007، فبعد نمو التبادل التجاري بين البلدين بين عامين 2002-2003م بنسبة 37% وبلوغ حجم الاستثمار التركي في سوريا 400مليون دولار،إذ تعتبر تركيا اكبر مستثمر أجنبي في سوريا [4] ، وفي سنة2006م بلغت صادرات تركيا إلى سوريا 620مليون دولار. أما صادرات سوريا إلى تركيا فقد بلغت 400مليون دولار وهي أعلى قيمة تبلغها منذ 2003 م [5].

نجح التعاون الاقتصادي السوري – التركي،وافرز نتائج سياسية جيدة حيث تكللت العلاقات بين تركيا وسوريا بإلغاء التأشيرة وفتح الحدود بين البلدين في صيف 2009م بعد إعلان البلدان إنشاء منطقة تجارة حرة عام 2007م، كما شهد عام 2009م حدث مهم

---

[1] المرجع نفسه،ص385

[2] özlem tür,op.cit,p167

[3] Ibidem.

[4] فتيحة ليتيم ،مرجع سابق،ص220

[5] Fatih Özatay,"Turkey's transformation and some comments on Turkey- Syria relations» , tepav,3January 2007. Available at, www.tepav.org.tr/eng/admin/.../Fatih_Ozatay_Suriye_Heyeti_Sunumu.pdf 14/04/2011-15:30

للبلدين حيث نظما مناورات عسكرية في شهر نيسان/افريل ، وفي أكتوبر تم إلغاء التأشيرة بين البلدين ، وفي ديسمبر تم الإعلان عن مجلس تعاون التركي_السوري[1] .

إن إعلان الطرفين إنشاء هذا المجلس جاء في ظرف يبحث فيه كلا الطرفين عن لعب دور إقليمي في الشرق الأوسط،وأدركا أنه يجب عليهما تنسيق سياستهما الخارجية تجاه قضايا المنطقة حتى لا تتناقض ،ما قد يتسبب في حدوث شرخ في علاقتهما يبعضهما،هذا من جهة.ومن جهة أخرى إدراك تركيا أن عضويتها في الاتحاد الأوروبي قد تستغرق المزيد من الوقت ، وحتى لا تبقى في قاعة الانتظار طويلا رأت انه يجب عليها لعب دور إقليمي خارج الدائرة الأوروبية، وهو ما دفعها إلى توطيد العلاقات مع كل من سوريا وإيران،لأنهما في نظرها قوتين إقليميتين، وكان عليها دفع مقابل لهذا التوطيد من خلال انتهاج مواقف ايجابية لصالح سوريا وإيران وفلسطين ضد إسرائيل الحليف الاستراتيجي والتاريخي لتركيا.

ج_الوساطة التركية في قضايا سوريا :

حققت العلاقات السورية_التركية ثقة متبادلة بين الطرفين ، سمح لتركيا القيام بدور وسيط في مفاوضات سوريا مع الولايات المتحدة الأمريكية، وإسرائيل ، وقد نجحت المساعي التركية للواسطة بين سوريا وإسرائيل لمفاوضات سلام غير مباشرة بين الجانبين من اجل التوصل إلى سلام سوري إسرائيلي ينعكس بشكل مباشر أو غير مباشر على السلام الإسرائيلي مع الفلسطينيين ولبنان ، وعقد ت الجولة الأولى من هذه المفاوضات غير مباشرة في اسطنبول في أيار/ماي 2008 ، وتلتها أربع جولات[2]، وقد حاول رئيس الوزراء الإسرائيلي نوفمبر 2009 التقليل من شان الوساطة التركية في زيارته إلى باريس حيث طلب من الرئيس الفرنسي "نيكولا ساركوزي" نقل رسالة إلى الرئيس السوري بشار الأسد مفادها أن الجانب الإسرائيلي يريد مفوضات مباشرة مع سوريا من دون شروط ومن دون وساطة تركية، إلا أن الرئيس السوري وفي زيارته إلى باريس وفي نفس الشهر أكد أن سوريا لا تتحدث عن

---

(1) Carol Migdalovitz,"tuky :selected foreign policy issues and US views",congression all research service: v07, N°5700, P17 Available at : www.fas.org/sgp/crs/82ideast/RL34642.**pdf**. 25/11/2010-10:35

(2) فتيحة ليتيم ،مرجع سابق،ص219

شروط مسبقة ، بل عن حقوق لن تتنازل عنها ، وجدد تمسك سوريا بالدور التركي و المفاوضات غير مباشرة [1] .

كما ساهمت تركيا في تغير النظرة العدائية المتبادلة بين سوريا والولايات المتحدة الأمريكية، ولعبت أنقرة دور هام في فك العزلة السورية والحيلولة دون الاستهداف الأمريكي لسوريا من خلال استخدام القناة الأوروبية الفرنسية [2].

إن العلاقات الجيدة التي تميزت بها تركيا منذ تولي حزب العدالة والتنمية سدة الحكم مع جميع دول الشرق الأوسط والاتحاد الأوربي والعلاقات التقليدية التاريخية مع الولايات المتحدة الامريكية وإسرائيل أكسبتها ثقة الجميع، ما سمح لها بلعب دور إقليمي مميز في حل النزاعات عبر آلية الوساطة .

تجدر الإشارة إلى أن الوساطة التركية بين سوريا وإسرائيل رغم التقدم الذي شهدته عام 2008م إلا أنها توقفت بسبب الحرب الإسرائيلية على غزة عام 2008م وبداية 2009م ما جعل القيادة السياسية التركية تشرط وقف الحرب وفك الحصار عن غزة لمواصلة هذه الوساطة .

المبحث الثاني : سياسة تركيا تجاه العراق

(نشر هذا المبحث كمقال بالعدد الاول (عدد حزيران2017) من مجلة دراسات البيان ،مجلة فصلية محكمة يصدرها مركز البيان للدراسات والتخطيط.بغداد.موسوم بعنوان :"السياسة التركية تجاه العراق 1990_2010)

عرفت السياسة التركية تجاه العراق عدة تحولات في ثلاثين سنة الأخيرة وذلك حسب التحولات التي شهدها العالم منذ نجاح الثورة الإسلامية في إيران 1979م والتدخل السوفياتي في أفغانستان،وتفكك الاتحاد السوفياتي م فيما بعد،وقيام الحرب الثانية،انتهاء بأحداث 11سبتمبر 2001واحتلال العراق 2003،وذلك حسب انعكاسات هذه التحولات على المصالح التركية في المنطقة ككل،وفي العراق على وجه الخصوص .

---

[1] قسم التوثيق والمعلومات لمركز دراسات الوحدة العربية،موجز يوميات الوحدة العربية،"الصراع العربي الاسرائيلي"مجلة المستقبل العربي:السنة32.العدد371،ص220

[2] فتيحة ليتيم ،مرجع سابق،ص219

المطلب الاول: سياسة التدخل العسكري

جاء غزو العراق للكويت ليضع حدا لعلاقات تركية _عراقية اتسمت بالايجابية والتحالف طيلة ثمانينات القرن الماضي ، ما جعل تركيا تنضم للمعسكر الغربي ضد العراق واعتبرت تركيا إن غزو العراق للكويت فرصة ذهبية لاستعادة تركيا دورها الإقليمي الذي اضمحل بتفكك الاتحاد السوفيتي ، فسمحت لقوات التحالف الدولي باستخدام القواعد الأطلسية على أرضيها لتنفيذ غارات ضد العراق. إن مسارعة تركيا لفتح أراضيها لقوات التحالف لبدء عملية تحرير الكويت جاء وفقا لإستراتيجية تركية للسيطرة على منابع النفط العراقي المتمركز شمال العراق ضمن خطة لاسترجاع مدينتي الموصل وكركوك النفطيتين[1].

ومنذ انتهاء حرب الخليج الثانية انتهجت تركيا سياسة التدخل العسكري في شمال العراق بشكل مستمر بحجة تعقب متمردي حزب العمال الكردستاني،ففي 1991/12/18م انتقلت السياسة التركية من دور الوسيط والحامي للأكراد في شمال العراق إلى دور المراقب على تحركاتهم[2] وهذا لموقفها الرافض لإقامة دولة كردية مستقلة شمال العراق،لما قد ينجر عنها من سلبيات في تقوية حزب العمال الكردستاني في تركيا.

وقد تبنت حكومات تركيا المتعاقبة منذ عام 1991 بما فيها حكومة "أربكان" الإسلامية خيار الحسم الأمني والعسكري للمشكلة الكردية، ما نتج عن ذلك من إجتياحات متكررة للجيش التركي لشمال العراق في ظل غياب لسلطة مركزية عراقية، ففي 1996/5/6 اخترقت القوات التركية بطائرتها الحربية أراضي شمال العراق بحجة مطاردة عناصر حزب العمال الكردستاني التركي(PKK)، ونفذت عمليتين بهذه المنطقة خلال شهر جوان / حزيران 1996،توغلت خلالها في العملية الأولى 7كلم داخل العراق في 1996/06/15واجتاحت في العملية الثانية الحدود العراقية باستخدام 12 كتيبة من قواتها الخاصة. وخلال الفترة من أغسطس/أوت 1991وحتى تموز 1996 قامت تركيا بـ14 غارة جوية و8 غارات جوية في شمال العراق [3].

---

[1] محمود سالم السامرائي،مرجع سابق، ص84

[2] وليد رضوان ، العلاقات العربية التركية:دور اليهود والتحالفات الدولية والاقليمية وpkk في العلاقات العربية _التركية العلاقات السورية_التركية نموذجا ،مرجع سابق,ص249

[3] جلال عبد الله عوض ،مرجع سابق،ص151

إن عمليتي الاختراق التي قامت بهما تركيا في شمال العراق عام 1996 ،كانت رسالة من تركيا لجيرانها خاصة سوريا،ايران ولبنان بأن تركيا بإمكانها القيام بتدخلا عسكريا في أي لحظة وفي أي دولة إذا ثبت أنها ستساهم في زعزعة استقرار وأمن تركيا.

رغم التدخل العسكري في شمال العراق إلا أن تركيا حرصت أن تكون المنطقة خالية من قوات أجنبية (أمريكية)،وتجلى ذلك في رفض تركيا للعمالية العسكرية الأمريكية في جنوب العراق "ضربة الصحراء" وذلك ما أكدته رئيسة الوزراء التركية "تشيللر" في 16سبتمبر 1996 حيث قالت[1]: "إن تركيا ترفض الولايات المتحدة الأمريكية باستخدام قاعدة "انجرليك" لشن غارات على العراق ".

وهذا الرفض جاء للحفاظ على مصالح تركيا في العراق وكذلك مصالحها الاقتصادية مع الدول العربية الأخرى خاصة النفطية منها كالجماهيرية الليبية،والدول الإسلامية.بالإضافة إلى انتماءات "نجم الدين اربكان" الإسلامية، والتي طالما كانت تعكسها مواقفه ضد سياستي الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل في المنطقة.

وكانت الضربة الأمريكية في جنوب العراق التي هدفت إلى إخراج القوات العراقية من شمال العراق ما ساهم في محاولة إقامة حكومة إقليم كردستان العراق دافعا للتقارب التركي – العراقي في المجال الأمني لمواجهة إقامة دولة كردية تقتطع جزء من حدود الدولتين المشتركة .

وفي هذا الإطار اقترحت" تانسو تشسللر" في 1996/9/4 إنشاء منطقة أمنية عازلة في شمال العراق لحماية تركيا من قوات حزب العمال الكردستاني (pkk) المتمركزة هناك، ويتراوح عمق هذه المنطقة بين 5و20كلم داخل شمال العراق على امتداد الحدود مع تركيا،هذا يعني اقتطاع تركيا جزء من أراضي العراق وتهديد سيادته ووحدة أراضيه[2].

وحتى لا يفهم هذا الاقتراح بالمعنى الحقيقي له(تهديد سيادة العراق) سارع "يشار ياقيش" سفير تركيا في مصر في 8من نفس الشهر بالتوضيح أن[3] :" حكومته من احرص الدول على وحدة وسلامة أراضي العراق واستقلاله السياسي ،وان قيام كيان كردي في شمال العراق

---

[1] المرجع نفسه،ص153

[2] وليد رضوان ، العلاقات العربية التركية:دور اليهود والتحالفات الدولية والاقليمية وpkk في العلاقات العربية _التركية العلاقات السورية_التركية نموذجا ،مرجع سابق,ص253

[3] المرجع نفسه،254

يعد خطرا يهدد وحدة تركيا وسلامتها ،وان حكومته اتصلت بالحكومة العراقية طالبة منها القيام بمنع التسلل عبر أراضيها الى تركيا وردت العراق أنها أبلغت تركيا بأنها لا تستطيع القيام بذلك،وفي غياب سلطة مركزية عراقية في شمال العراق ،اضطرت تركيا إلى اتخاذ إجراء معين ،بإعلان منطقة خطورة مؤقتة في هذا الإقليم ،وهي منطقة ليست عازلة لأنه لن يكون هناك وجود تركي دائم ،ولم تكون هناك طلعات استطلاعية لجمع المعلومات وتوجيه ضربات وقائية إلى خطط حزب العمال الكردستاني (pkk)الرامية إلى شن عمليات إرهابية ضد تركيا".

هذا التحرك العسكري في شمال العراق والتهديدات التركية المستمرة لسوريا جاءت نتيجة طبيعية للتنسيق العسكري التركي_الإسرائيلي الذي بلغ ذروته عام 1996،بالرغم من التغيرات الداخلية_فوز حزب إسلامي في الانتخابات التشريعية_ التي عرفتها تركيا في نهاية 1995.

إلا أن تركيا تراجعت عن فكرة المنطقة الأمنية بعد أن واجهت العديد من المواقف الدولية الرافضة للفكرة والداعية إلى التزام تركيا باحترام سيادة العراق والحفاظ على سلامة أراضيه واستقلاله[1].

وفي 14ايار/مايو 1997م ، قامت تركيا بأكبر عملية اجتياح لشمال العراق رغم أن مدتها لم تبلغ مدة عملية فولاذ 1995م والتي استمرت حوالي شهرين من 1995/3/8م حتى 1995/5/4م،وأخذت هذه العملية اسم فولاذ (97) واستمرت 36يوما ، وقد تعذرت تركيا بان هذه العملية جاءت بناء على طلب "مسعود البرزاني" زعيم الإقليم الكردي شمال العراق ، وإنها سوف تنسحب فور انجازها مهمتها في 1997/06/21م .تم سحب القسم الأكبر من القوات التركية من شمال العراق ، ولم تتوقف تركيا عند هذه العملية في تدخلها العسكري في العراق ،بل واصلت عملياتها البرية والجوية في شمال العراق ، إذ بلغت 73 عملية منها 13 عملية غزو برية و58 عملية قصف جوي [2].

[1] جلال عبد عوض،مرجع سابق،ص168

[2] وليد رضوان ، العلاقات العربية التركية:دور اليهود والتحالفات الدولية والاقليمية وpkk في العلاقات العربية _التركية العلاقات السورية_التركية نموذجا ،مرجع سابق،ص248

بالإضافة إلى القضية الكردية ، فان قضية الموصل وكركوك كانت سببا لتأزم العلاقات التركية – العراقية في بداية تسعينيات القرن الماضي وذلك اثر التصريحات العديدة لمسئولين أتراك حول تبعية مدينتي الموصل وكركوك لتركيا بدل العراق.

ففي هذا الشأن ، أكد الرئيس التركي "سليمان ديمريل" في الأول من أيار/ماي 1995م على ضرورة تعديل الحدود العراقية_التركية ، لأسباب أمنية ، وإشارته إلى أن الموصل " مازالت تابعة إلى تركية "[1].

إن سعي القادة الأتراك إلى وضع منطقة أمنية على الحدود الشمالية للعراق بحجة الدواعي الأمنية إنما كان مجرد مغالطة لتحقيق هدف متوارث عبر الحكومات التركية المتتالية منذ تأسيس الدولة التركية الحديثة والمتعلق باسترجاع الموصل،هذه المدينة التي تعتبر من اغني المدن العراقية بالنفط. لكن بعد ظهور بوادر الحرب الأمريكية على العراق بعد الغزو الأمريكي لأفغانستان،تحولت الأولويات التركية تجاه العراق،خوفا من تعرض مصالحها في المنطقة للخطر بعد احتلاله.

المطلب الثاني: التحول في السياسة التركية تجاه العراق 2002-2010م

1- المبادئ الأساسية اتجاه العراق بعد الاحتلال :

ظهر تقرير سري أعدته وزارة الخارجية التركية في صيف 2001يعكس مجمل الموافق التركي من العراق والمسألة الكردية في شماله ويضع التقرير خطة عمل من ثمانية بنود متصلة بالعراق على النحو الآتي [2] :

_ إن الأساس هوأن ليس للعراق أي مشكلة مع الأمم المتحدة ولا يشكل تهديدا لجيرانه.

_ يجب حماية وحدة الأراضي العراقية .

_ يجب أن يكون في العراق سلطة مركزية وبصورة نهائية .

_ يجب حماية حقوق التركمان في العراق كمواطنين .

_ يجب أن لا يعطي للأقليات العراقية في العراق إدارة منفصلة .

_ يجب أن لا يشكل العراق تهديدا لتركيا من الناحية العسكرية .

([1]) محمد نور الدين،تركيا في الزمن المتحول قلق الهوية وصراع الخيارات.بيروت:رياض الريس للكتب والنشر،،ص248

([2]) وليد رضوان ، العلاقات العربية التركية:دور اليهود والتحالفات الدولية والاقليمية وpkk في العلاقات العربية _التركية العلاقات السورية_االتركية نمذوجا ،مرجع سابق،ص356

_ يجب دعم الحلول والخطوات التي تقلل من تدخل القوى غير الإقليمية في العراق

_ يجب ربط العراق بالقدر الممكن بتركيا من الناحية الاقتصادية .

وسعت تركيا لتحقيق هذه الأهداف خاصة بعد تولي حزب العدالة والتنمية مقاليد الحكم تزامنا مع تأصيل الحكم الذاتي لإقليم كردستان العراق الذي هو جوهر الاختلاف بين تركيا والولايات المتحدة الأمريكية ، ومن ثم سعت الحكومة التركية لاحتواء أكراد العراق حتى لا يدعموا حزب العمال الكردستاني،وحتى يحموا مصالحهم الاقتصادية في العراق.كما استخدمت تركيا الأقلية التركمانية في العراق من خلال دعمهم في قضايا حقوق الإنسان وحماية حقوقهم الوطنية[1]،وأصبحوا بمثابة لوبي تركي في العراق يسهر على حماية مصالح تركيا في العراق ،منذ عام 1996م تعاملت تركيا مع حزب العمال التركماني في شمال العراق لكونه يشكل عنصر العلاقة الفاعلة مع حكومة تركيا،ولاسيما بعد أن أصبح يقوم بدور هام بين الفصائل الكردية شمال العراق،حتى أصبح محورا رئيسيا يعكس إستراتيجية تركيا العراق[2].

إن اهتمام تركيا بالأقلية التركمانية في العراق يأتي في إطار اعتماد تركيا على مفهوم الهوية في سياستها الخارجية،و مثلما تستعمل معيار الدين في سياستها تجاه الدول الإسلامية.وذلك لما للهوية من دور في تحديد توجهات السياسة الخارجية،حسب النظرية البنائيةفي العلاقات الدولية.

2_ تركيا والموقف من الحرب الأمريكية على العراق 2003:

اثر زيارة الرئيس التركي السابق "احمد نجدت سيزر" إلى قطر في1كانون الثاني/جانفي 2002م أكد على مبدأ حماية وحدة العراق وسلامة أراضيه عندما قال"تركيا تولي أهمية كبيرة لوحدة العراق ،وقد أوضحت بصورة جلية أنها لا ترغب في المشاركة في عملية عسكرية أمريكية ضد العراق"،أما المؤسسة العسكرية في تركيا فقد أكدت مخاوفها من تقسيم العراق،حيث صرح رئيس الأركان التركي الجنرال "حلمي أزكوك" قائلا"إن أي عملية عسكرية ضد العراق ستؤدي إلى تقسيمه...والمشكلة هذه ستكون اكبر بكثير مع طرح إقامة دولة

([1]) هنري .ج.باركي،"تركيا والعراق :اخطار (وامكانات) الجوار"،SPECIAL RAPORT،2003/06.متحصل عليه من http://www.usip.org/files/resources/sr141_arabic.pdf في 2011/03/24 على 16:10

([2])محمود سالم السامرائي،مرجع سابق،ص93

كردية مستقلة، وهذه لا يمكن لتركيا أن تقبل بها..ثم إن الدول العربية لا يمكن آن تهضم تأسيس دولة كردية على أراضيها وهي لم تهضم بعد أراضي أعطيت لإسرائيل»[1].جاء ت هذه التصريحات من أعلى مؤسستين رسميتين في تركيا كرد فعل مباشر على إقرار الكونغرس الأمريكي تفويض الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش شن حرب على العراق.

شهد عام 2002افتراق تاريخي لطرفي الحلف الاستراتيجي التركي الأمريكي،وذلك إثر الترتيبات الأولية التي قامت بها الولايات المتحدة الأمريكية لشن الحرب على العراق،وما نتج عنه من اختلاف وجهات النظر بين كلا الطرفين على أسباب ومبررات الحرب.وكان ذلك كذلك بداية بروز التضارب العميق بين مصالح البلدين خاصة في العراق،ما جعلهما يتواجهان بشكل لم يكن متوقع ،من خلال رفض تركيا مشاركتها في هذه الحرب و رفض استعمال أراضيها كجبهة شمالية.

في 1اذار/مارس2003 فاجأت تركيا الولايات المتحدة برفضها الدخول معها في هذه الحرب،بل أكثر من ذلك حيث رفض البرلمان التركي السماح للولايات المتحدة الأمريكية استعمال الأراضي التركية للإنزال والتحرك العسكري والبري نحو العراق[2].

أما المؤسسة العسكرية فقد وضعت شروطا إن توفرت فان تركيا بإمكانها دخول الحرب إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية،وجاء ذلك في تصريح رئيس الأركان التركي"ازكوك"عندما قال:"إن هذه الحرب ليست حربا تركية ولن يدخلها الجيش التركي إلا إذا حدثت أربعة أمور:إعلان انفصال كردي في العراق،أو نزوح عدد كبير للسكان شمال العراق ،وتعرض عدد من السكان لمذابح من طرف النظام الحاكم،أو تعرض المدن التركية لهجمات»[3].

---

[1] وليد رضوان ، العلاقات العربية التركية:دور اليهود والتحالفات الدولية والاقليمية وpkk في العلاقات العربية _التركية العلاقات السورية_االتركية نموذجا ،مرجع سابق،ص357

[2] Banu Eligür Turkish-American Relations Since the 2003 Iraqi War: A Troubled Partnership, Middle East Brief:N°06,may2006,p03/ Available at www.brandeis.edu/crawn/publication/meb/MEB6.pdf. 8/05/2011, 12:30

[3] ياسر احمد حسن،مرجع سابق،ص307

إن المؤسسة العسكرية التركية رفضت الدخول في الحرب ضد العراق وذالك بصفة قطعية،نظرا للشروط التي وضعتها والتي من المستحيل أن تحدث في تلك الفترة.لأن:

1_ من المستحيل إقامة دولة كردية مستقلة شمال العراق.

2_ الحرب لن تطال شمال العراق لان القوات العراقية متمركزة في وسط وجنوب العراق،أما الشمال فكان يتمتع بحكم ذاتي.

3_ لا يمكن تعرض السكان لمذابح من طرف النظام العراقي ،لأن الأخير كان يسعى لحشد الدعم الشعبي ضد الحملة الأمريكية ،ومن غير الممكن أن يقوم بقصف السكان،ما قد يعطي الشرعية للحرب الأمريكية ضده.

4_تعرض المدن التركية لعملية قصف أمر مستبعد تماما، لأن النظام العراقي كان يسعى لحشد دعم دولي يسانده ضد هذه الحرب.ولا يمكنه توسيع دائرة الحرب ضده بضرب تركيا.

رغم رفض البرلمان التركي السماح للقوات الأمريكية للإنزال على الأراضي التركية في إطار الحملة العسكرية الأمريكية على العراق،إلا أن ضغوط كبيرة تعرضت لها تركيا من طرف الولايات المتحدة الأمريكية جعلتها تسمح لها بإنزال بعض القطع العسكرية فقط في ميناء الاسكندرونة التركي،لكن رد فعل الرأي العام التركي الرافض لهذه العملية دفع الولايات المتحدة الأمريكية بالانسحاب نحو الكويت[1].

هذا الموقف التركي ضد الحرب على العراق استمر حتى بعد الحرب من خلال الحراك الدبلوماسي لتركيا من اجل الإسراع بسحب القوات الأمريكية من العراق وحرصها على وحدة العراق وعدم تقسيمه إلى فدراليات.

المطلب الثالث:سياسة تركيا تجاه العراق بعد الحرب

منذ الاحتلال الأمريكي للعراق سعت تركيا إلى حشد الدعم لمواقفها تجاه هذه الحرب،وحاولت توفيق وجهات النظر للدول الإقليمية كإيران وسوريا والتي لها علاقة مباشرة بالعراق،وحثهما على الوقوف معها ضد أي تقسيم محتمل للعراق بعد الحرب،والوقوف ضد أي محاولة لقيام دولة كردية في شمال العراق.ففي عامي 2004و2005 كثف المسئولون الأتراك زياراتهم لكل من سوريا والعراق لتوطيد العلاقات بين البلدان الثلاث وللعمل على حل

[1] محمد سالم السامرائي،مرجع سابق،ص79

المشاكل المترتبة عن احتلال العراق.ودفع العراق إلى إقامة نظام سياسي مقبول في المنطقة بالإضافة إلى منع إقليم كردستان العراق من الانفصال عن دولة العراق.والعمل على استقرار المنطقة[1].

كما استعملت تركيا ورقة الأكراد في سياستها تجاه العراق حتى بعد احتلاله،فقد قامت عدة مرات بالتدخل العسكري شمال العراق بحجة ملاحقة فارين من حزب العمال الكردستاني(pkk).

ففي عام 2006 أعلنت تركيا بأن العراق غير قادر على منع أفراد حزب العمال الكردستاني (pkk) مهاجمتها من أراضيه،فحشدت قواتها العسكرية على حدوده،وفي أغسطس/أوت 2007دعى رئيس الوزراء التركي رئيس الوزراء المالكي إلى أنقرة لتوقيع مذكرة تفاهم لمواجهة الإرهاب .إلا أن هذه المذكرة لا يمكن أن تدخل حيز التنفيذ إلا بموافقة البرلمان العراقي ،وذلك لن يتم إلا بموافقة حكومة إقليم كردستان العراق.فأرسلت تركيا مبعوثها "مراد اوزجليك"لتوطيد العلاقات مع جميع الطوائف والأقليات العراقية بما فيها الأكراد لكسب التأييد ضد حزب العمال المتمرد pkk في تركيا[2].

كما تَعتبر تركيا الاحتلال الأمريكي للعراق تهديداً لمصالحها، وخاصة بعد تعمق العلاقات الكردستانية مع إسرائيل، وهذه الأخيرة بدأت نشاطاتها في كردستان العراق منذ عام 1991، وتزايد مطالبات الأكراد بكركوك وأجزاء من ديالى والموصل النفطية[3]. فتركيا تعاني من عقدة المشكلة الكردية من جانب، وتعيش في قلق السيطرة الأمريكية على منطقة كركوك من جانب آخر، بما قد يؤثر عليها اقتصاديا ، ما فرض عليها الانفتاح على العرب، لمواجهة المتغيرات الجديدة، بشكل يخدم مصالحها.بالإضافة إلى ذالك سعت تركيا بتوطيد علاقاتها مع القادة الأكراد في شمال العراق وفتحت معهم أبواب الحوار،وتبادل الزيارات الرسمية.

---

(1) احمد داوود اوغلو،مرجع سابق،ص

(2)Carol Migdalovitz,Op.Cit,p07

(3) ثائر البياتي ،"العلاقات العربية التركية بين الماضي والحاضر"متحصل عليه
http://www.ahewar.org/debat/show.cat.asp?cid=179 في 2011/04/14 على 9:00

ففي أواخر عام 2010شهدت علاقات تركيا مع شمال العراق تنسيقا في مجال الأمن والطاقة خاصة بعد إعلان إقليم كردستان العراق تذمره من الأعمال الإرهابية التي يقوم بهاحزب العمال الكردستاني التركي ضد الجيش التركي.

من أهم الزيارات التي قام بها مسؤولون أتراك إلى شمال العراق،زيارة وزير الخارجية ووزير التجارة والصناعة للإقليم وإنشاء مجلس تنسيقي استراتيجي،وتمت زيارة كردية مماثلة لأنقرة ،مثل زيارة رئيس إقليم كردستان العراق إلى تركيا ومقابلة رئيس الجمهورية ووزير الخارجية للتشاور في حل قضية حزب العمال الكردستاني[1].

نجحت تركيا مؤخرا بعقد صفقات اقتصادية هامة في شمال العراق بحيث يعتبر مركزا مهما لتوفير الطاقة لها.

وفي 2007/08/07دعى رئيس الوزراء التركي نظيره العراقي نوري المالكي إلى أنقرة لوضع أرضية مشتركة لحل المشاكل العالقة بين البلدين، خاصة ما يتعلق بمشكلة الأكراد،وفي 2008/03/07دعى الرئيس التركي عبد غول نظره العراقي جلال طالباني لزيارة أنقرة والعمل على تخفيف حدة التوتر بين الفرقاء السياسين في العراق،وفي تموز/جويلية،تم الاتفاق بين تركيا والعراق على اكبر اتفاقية استراتيجية شاملة[2]،كما جاءت زيارة اردوغان إلى العراق،كأول زيارة رسمية من هذا النوع منذ ثمانية عشر سنة وتم الإعلان عن إنشاء مجلس تعاون استراتيجي عالي المستوى بين الطرفين.وفي مارس 2009زار الرئيس التركي "عبد غول"العراق وهي أول زيارة من هذا النوع منذ33سنة[3].

إن هذا التحول في السياسة التركية تجاه العراق نابع من قناعة الساسة الأتراك انه لا يمكن التوصل لحل لمشكلة الأكراد إلا بإقامة علاقات تعاونية مع العراق،المعني الأول في المنطقة بهذا المشكل.كما أن التقارب التركي_ العراقي أتى في إطار سياسة تركيا الجديدة والمبنية على تعدد الأبعاد ومبدأ تصفير المشكلات مع دول الجوار.

---

[1] عبد الله عرفان،"الاقتصاد في السياسة التركية تجاه كردستان ."مجلة السياسة الدولية:العدد182.اكتوبر2010، ص123

[2] احمد داوود اوغلو،مرجع سابق،ص624

[3] Carol Migdalovitz,Op.Cit,p08

المبحث الثالث:تركيا والقضية الفلسطينية منذ1990_2010:

عرف الموقف التركي من القضية الفلسطينية تطورا ملحوظا.فقد كان الموقف التركي من القضية الفلسطينية مثار جدل و منشأ الخلاف الأساسي بين العرب و تركيا خاصة بعد الحرب العالمية الثانية و ذلك بالموازاة مع اشتداد التقارب التركي الإسرائيلي الرسمي مباشرة بعد قيام الكيان الصهيوني واعتراف تركيا به عام 1949 و من أهم المواقف التي أثارت الجدل بعد اعتراف تركيا بإسرائيل تصويتها إلى جانب القرار رقم 194 –3 الذي يدعو إلى تأليف لجنة توفيق في فلسطين عام 1948 و افتتاح سفارة لها في تل أبيب في 9 مارس /آذار 1950،ووقوف تركيا إلى جانب الغرب محتجة على قرار مصر منع مرور السفن الإسرائيلية عبر قناة السويس عام 1951.و خطاب رئيس الوزراء التركي آنذاك عدنان مند ريس في واشنطن و الذي جاء فيه لوم للعرب و قال فيه لقد حان الوقت للاعتراف بحق إسرائيل في الحياة[1]

و لكن بعد إعدام عدنان مندريس و في فترة الستينات السبعينات و الثمانينات عرف الموقف التركي تجاه العرب و القضية الفلسطينية تحولا إيجابيا فقد احتجت تركيا في الأمم المتحدة ووقفت ضد الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية و في 22 جوان /حزيران 1967 خاطب وزير الخارجية التركي "إحسان صبري جاغليا نفيل" الهيئة العامة للأمم المتحدة قائلا "إن الحكومة التركية تعلن أنه لا يمكن قبول اغتصاب الأراضي عن طريق القوة و من الضروري أن تصر الأمم المتحدة على الانسحاب من الأراضي التي احتلتها"[2].

و في نهاية السبعينات اتخذت تركيا موقفا سجل لها في التاريخ من القضية الفلسطينية و هو إقامة حكومة "بولنت أجاويد" في تشرين الأول /نوفمبر 1979 علاقات مع منظمة التحرير الفلسطينية و سمح لها بفتح مكتب في أنقرة و بعد نحو تسعة أشهر احتجت تركيا بشدة على ضم إسرائيل للقدس المحتلة و سحبت القائم بأعمالها من تل أبيب و أبقت التمثيل الرسمي على مستوى السكرتير الثاني[3].إن هذا الموقف كان أهم العوامل التي ساهمت في التقارب التركي_العربي بعد عدة عقود من القطيعة.

---

[1] وليد رضوان ، العلاقات العربية التركية:دور اليهود والتحالفات الدولية والاقليمية وpkk في العلاقات العربية _التركية العلاقات السورية_التركية نموذجا ،مرجع سابق ص 108

[2] فيليب روبنس ,مرجع سابق، ص98

[3] المرجع نفسه،نفس الصفحة

المطلب الاول: المواقف التركية إزاء القضية الفلسطينية في فترة التسعينات

إثر انعقاد مؤتمر مدريد للسلام في تشرين الثاني /نوفمبر 1991 بين الدول العربية و الكيان الصهيوني رحب بيان لوزارة الخارجية التركية في 23 من نفس الشهر بهذا المؤتمر،واعتبره خطوة هامة في طريق السلام، و أكد البيان على أنه لا يمكن تأسيس سلام عادل و دائم في المنطقة دون تحقيق الانسحاب الإسرائيلي من الأراضي العربية المحتلة عام 1967 و دون الاعتراف بالحقوق الكاملة و المشروعة للشعب الفلسطيني بالإضافة إلى تأسيس الدولة الفلسطينية مع الإقرار بحق إسرائيل في الوجود و العيش ضمن حدود آمنة[1].

_ مساهمة تركيا بمليوني دولار لصالح صندوق إعمار غزة –أريحا إثر زيارة الراحل ياسر عرفات إلى أنقرة في 25-26 أيلول /سبتمبر 1993 بعد الاعتراف المتبادل بين إسرائيل و منظمة التحرير الفلسطينية في 16 أيلول/سبتمبر 1993.

و استمرارا لتبلور الموقف التركي أكثر فأكثر تجاه القضية الفلسطينية زار الرئيس التركي "سليمان ديميريل"غزة في 1999/07/16 و أجرى مباحثات مع الرئيس الراحل ياسر عرفات و أكد "ديميريل" خلال هذه الزيارة أهمية تحقيق السلام الشامل و العادل في المنطقة من خلال حل القضية الفلسطينية و استئناف المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية،في حين شدد الرئيس الفلسطيني "ياسر عرفات" على أهمية الدور التركي في عملية السلام و أن "ديميريل" يقوم شخصيا بدور فعال للحفاظ على المسيرة السلمية...[2].

إن حرص تركيا على أن تكون على المسافة واحدة نين أطراف النزاع يجعلها من حين لآخر تتبنى مواقف لصالح القضية الفلسطينية و ذلك لإسترضاء الأطراف العربية الصديقة من جهة ،ومن جهة أهم، إسترضاء عامة الشعب التركي المسلم الذي طالما عبر عن مواقفه تجاه القضية الفلسطينية.

و خلال انتفاضة الأقصى عام 2000 أبدت الحكومة التركية تعاطفا كبيرا مع الفلسطينيين و في مطلع العام 2001 واصلت تركيا تنسيقها و تعاونها العسكري مع إسرائيل حيث قام رئيس الوزراء الإسرائيلي أرييل شارون بزيارة إلى أنقرة في الأسبوع الأول من

[1] وليد رضوان ، العلاقات العربية التركية:دور اليهود والتحالفات الدولية والاقليمية وpkk في العلاقات العربية _التركية العلاقات السورية_االتركية نموذجا ،مرجع سابق،ص214

[2] المرجع نفسه، ص333

آب/أوت إلا أن لقاءه مع الرئيس التركي احمد نجدت سيزر حمل له بعض المفاجئة حيث خاطبه سيزر بنبرة حادة قائلا:«إن أحدا من البشر لا يمكنه قبول قتل الأطفال الفلسطينيين و يجب وضع حد خصوصا لقتل الأطفال»[1].

كما أن رئيس الحكومة التركي "بولنت أجاويد" دافع عن "عرفات" حين رفض اتهام شارون له بالوقوف وراء ما يحدث من أعمال يقول شارون أنها إرهابية[2] .

كان تصرف "أجاويد" حادا و مخجلا لشارون و الدافع الرئيسي لهذا التصرف الضغط الشعبي على حكومة أجاويد العلمانية على اتخاذ مواقف واضحة من الجرائم الإسرائيلية ضد المدنيين الأبرياء.خاصة أن تلك الفترة كانت تركيا تستعد للانتخابات البرلمانية.

المطلب الثاني: القضية الفلسطينية في السياسة الخارجية التركية الجديدة

بعد فوز حزب العدالة و التنمية في الإنتخابات التشريعية عام 2002و تقلده زمام الحكم في تركيا ظهر تبلور واضح في السياسة الخارجية التركية تجاه القضية الفلسطينية و زال عنها جل الغموض الذي كان يلبسها.

أ_ محددات السياسة الخارجية التركية الجديدة تجاه القضية الفلسطينية:

تمثلت محددات السياسة الخارجية التركية الجديدة تجاه لقضة الفلسطينية في ما يلي[3]:

1_ حضور القضية الفلسطينية تاريخا و حضارة لدى الشعب التركي منذ عهد السلطان عبد الحميد الثاني الذي رفض إعطاء دولة فلسطين من أجل إقامة دولة اليهود عليها و ذلك ما جعل للقضية الفلسطينية أهمية خاصة تتفاوت حسب الحكومات بين العلمانية والإسلامية . ففي عهد الحكومات العلمانية على سبيل المثال خفضت تركيا مستوى العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل إلى رتبة قائم بالأعمال و سحب السفير التركي من تل أبيب في سنة 1956 احتجاجا على العدوان الثلاثي على مصر بالرغم من أن الحكومة التركية كانت بقيادة "عدنان مندريس" حليفا قويا للغرب و كان مناهضة للسياسات القومية للزعيم جمال عبد الناصر .

([1]) المرجع نفسه،ص 362

([2])المرجع نفسه، ص 362

([3]) محمد نورالدين ،"مرتكزات السياسة التركية تجاه قضية فلسطين ." مجلة الدراسات الفلسطينية :العدد82. ربيع 2010 , ص24. متحصل عليه من http://www.palestine-studies.org/ar_journals.aspx?href=issue&jid=3&iid=82 في 2011/05/1 على17:15

2_ الجذور الإسلامية لقادة حزب العدالة و التنمية كانت دافعا قويا لتبني تركيا مواقف تضامنية قوية مع الشعب الفلسطيني وصلت إلى درجة أن تعرضت الحكومة التركية لضغوط من الخارج كما عرضت المصالح التركية مع إسرائيل للإهتزاز. هذه المواقف كانت استجابة لموقف الشعب التركي ذو الأغلبية المسلمة الساحقة.

3_ إن التوجه التركي الجديد المتعدد الأبعاد و الموجه أساسا للدول العربية و الإسلامية يوجب على تركيا اتخاذ مواقف مدعمة للقضية الفلسطينية تسترضي هذه الدول، لما للقضية الفلسطينية من أهمية بالنسبة لتلك الدول والناتجة عن العمق التاريخي و الحضاري لها.

4_انطلاقا من مبدأ الدبلوماسية الإستباقية الذي انتهجته تركيا في سياستها الخارجية الجديدة لتفعيل الدور التركي الإقليمي و الدولي لحل النزاعات و الخلافات في الدول المجاورة أو البعيدة و القيام بدور الوساطة باعتبار تركيا موضع ثقة بين كل من الفلسطينيين و الإسرائيليين.

5_طبيعة العلاقات الجيدة بين حماس و حكومة العدالة و التنمية الإسلامية ما دفع تركيا بإقناع حماس بالانخراط في العملية السلمية و الإعتراف بدولة إسرائيل و إقامة دولة فلسطين.

6_في إطار سعي تركيا بالحفاظ على نفس المسافة بين جميع الأطراف فإن أي دعم تركي للقضية الفلسطينية لا يعني قطع العلاقات نهائيا مع إسرائيل فرغم أن تركيا تبنت في مواقفها القرارات الدولية و مبدأ الإنسحاب الإسرائيلي من الضفة و القطاع و القدس الشرقية و الإتفاق على حل عادل لقضية اللاجئين إلا أن ذلك كله لم يدفع بتركيا لقطع علاقاتها نهائيا مع إسرائيل أو عدم الإعتراف بها كدولة.

ب_ أهم المواقف التركية تجاه القضية الفلسطينية في فترة 2002_2010:

_ رفض رئيس الوزراء التركي "رجب طيب أردوغان" طلبا لرئيس الوزراء الإسرائيلي أريال شارون للقائه في تشرين الثاني 2003 احتجاجا على المجازر التي ارتكبها هذا الأخير في حق الفلسطينيين و استقبل خالد مشعل رئيس المكتب السياسي لحركة حماس في الخارج[1] .

_ رفض "أردوغان" مقابلة "إيهودأولمرت" نائب رئيس الحكومة الإسرائيلي في زيارته لأنقرة على رأس وفد تجاري اقتصادي قي 2004/07/13 و في نفس اليوم استقبل

[1]Sami Moubyed ,op.cit, P03

"أردوغان" رئيس الحكومة السوري ناجي العطري و صرح [1]"أردوغان" حينها أن: « هناك أطفالا يرشقون بالحجارة و إسرائيليون يطلقون الصواريخ فإن كان الأطفال إرهابيين فكيف نصف من يطلقون النار من المروحيات. إنها دولة إرهابية».

لقد تحدى "أردوغان" إسرائيل بوصفها بالإرهابية باعتبار أنها هي و كل من يؤديها كانوا يطلقون هذه الصفة على حركة حماس التي تدافع عن الأرض و تسعى لاسترداد الحقوق الضائعة و بالتالي كان هذا الوصف بداية لبلورة فهم مغاير لمصطلح الإرهاب بالنسبة للدول الأخرى.

_ تنديد تركيا على لسان رئيس وزرائها باغتيال إسرائيل للشيخ أحمد ياسين زعيم حركة حماس عام2004م و سحب سفيرها من إسرائيل[2]، و وصف وقوع خسائر جسيمة في صفوف المدنيين في مخيم رفح للاجئين بأنه إرهاب دولة[3].

_ ترحيب تركيا بفوز حماس في الانتخابات التشريعية الفلسطينية عام 2006 عكس العديد من الدول التي نددت بهذا الفوز و على رأسها إسرائيل، حيث أعلنت وزارة الشؤون الخارجية التركية أنه على جميع الأطراف المعنية أن تحترم نتيجة الانتخابات الديمقراطية التي فازت وفقها حركة حماس،و أن أي محاولة من جهات خارجية فاعلية لإضعاف النظام المنتخب حديثا بفرض تدابير اقتصادية ضد الإدارة الفلسطينية ستكون ضد مبادئ الديمقراطية[4]،كما دعت وزارة الخارجية التركية رئيس المكتب السياسي لحركة حماس خالد مشعل لزيارة تركيا[5].

إن هذا الموقف جاء تحذيرا للإتحاد الأوربي و إسرائيل و الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارهم جميعا يعتبرون حركة حماس حركة إرهابية.كما أن دعوتها لقادة حركة حماس لزيارة أنقرة يعتبر تأكيدا و إشارة على قدرة تركيا التوسط بين حماس و إسرائيل لتحقيق السلام.

---

[2]Ibidem

[1]Carol Migdalovitz,Op.Cit,p08 P10

[3]فتيحة ليتيم ,مرجع سابق, ص 214

[4] المرجع نفسه ,ص 215

[4]Carol Migdalovitz,Op.Cit, p11

إثر الغزو الإسرائيلي لغزة في أواخر ديسمبر 2008 وبداية كانون الثاني/جانفي 2009 فيما أطلقت عليه إسرائيل عملية "الرصاص المسكوب" ثار غضب رئيس الوزراء التركي "رجب طيب أردوغان" و اعتبره ازدراء لتركيا لأنه جاء بعد أربعة أيام من زيارة رئيس الوزراء الإسرائيلي "أولمرت" لأنقرة لبحث الوساطة غير المباشرة بين إسرائيل وسوريا و جاء الرد التركي على هذه العملية بوقف مسعى الوساطة التركية و طالب إسرائيل بالوقف الفوري لهذه العملية كما قام بجولات دبلوماسية زار خلالها كلا من الأردن مصر و سوريا و المملكة العربية السعودية و أجرى محادثات مع رئيس السلطة الفلسطينية للبحث عن حل للوضع في غزة و فك الحصار عنها.

أثبت حزب العدالة و التنمية عمق توجهه الإسلامي من خلال هذا الدعم القوي للملف الفلسطيني و هو ما أظهره خلال تحرك دبلوماسيته التي كانت أنشط من أي دبلوماسية عربية و إقليمية كما كان الموقف الشعبي التركي بمظاهراته المليونية من أكبر الداعمين للجهاد الفلسطيني.

وتوج السيد " أردوغان" مواقفه السياسية الداعمة للقضية الفلسطينية بمواجهته الشهيرة مع الرئيس الإسرائيلي "شيمون بيريز" و انسحابه من مؤتمر دافوس الإقتصادي المنعقد يوم 29 جانفي 2009[1] ما اعتبر إهانة للرئيس الإسرائيلي في العرف الدبلوماسي .

كما واصل " أردوغان" تأييده للفلسطينيين من خلال مواقفه التي أخجلت العرب بحيث كان الأجدر بهم أن يتبنوها و تجلى ذلك في ربط استئناف الوساطة التركية بين سوريا و إسرائيل برفع الحصار عن غزة و تحسين الوضع فيها فيما عرف بمعيار غزة و كذلك وصف "أردوغان" القدس في مؤتمر القمة العربية في سرت في مارس 2010 بأنه قرة عين المسلمين و وصف محاولات إسرائيل تهويد القدس بأنه جنون كما قام في أفريل 2010 بإتهام إسرائيل من باريس بتدمير عملية السلام و تزايد الإنتقاد التركي لإسرائيل خاصة بعد سعي إسرائيل لتشويه الخاصية الديمغرافية للقدس[2].

([1])البشير ,"العدالة و التنمية –معادلة التوازن و الإنجاز ".تحليلات.الإسلام اليوم .2009/12/01 متحصل عليه من www.islamtoday.net/albecher /services/primath 13-123397/htm في 2011/04/23على11:30

[2]Carol Migdalovitz,Op.Cit,,p13

و في إطار مسعى تركيا لفك الحصار عن غزة أرسلت سفينة محملة بالمساعدات الإنسانية ضمن أسطول الحرية الذي كان يقل عددا من الناشطين في حقوق الإنسان سياسيين برلمانيين و مفكرين من أكثر من أربعين دولة من دول العالم أجمع من ضمنها تركيا التي حظيت بحضور إعلامي و سياسي على مستوى رفيع إلا أن هذا الأسطول تعرض لاعتداء إسرائيلي سافر أسفر 9 قتلى أتراك و عشرات الجرحى على متن الأسطول في 31 ايار/ماي 2010م [1].

إن هذه الحادثة كانت منعرجا هاما في العلاقات التركية الإسرائيلية بحيث تدهورت بشكل واضح من خلال التصعيد الكلامي و استدعاء السفراء من طرف كلا الجانبين و تراجع التعاون العسكري بينهما،حيث قامت تركيا بإجراء مناورات عسكرية مع الصين بدل الولايات الأمريكية المتحدة وإسرائيل،كما تعهد "أردوغان" بعدم مسامحة إسرائيل حتى لو قدمت اعتذارا .

ج_ أثر السياسة التركية الجديدة على القضية الفلسطينية :

كان للسياسة التركية الجديدة على القضية الفلسطينية عدة آثار إيجابية أهمها :

- أعطت تركيا دفعة معنوية قوية لصمود الشعب الفلسطيني في وقت تخلت عنه عدة أنظمة عربية .
- إعطاء حماس الشرعية الدولية من خلال اعتراف تركيا بها بعد فوزها في الانتخابات التشريعية 2006م في وقت كان ينظر إليها على أنها منظمة إرهابية و إشعار العالم بأن أي مفاوضات لا تأخذ في الاعتبار موقف حماس سيكون مآلها الفشل
- مراجعة إسرائيل لسياساتها تجاه غزة من حين لآخر و ذلك حتى لا تخسر حليفتها التاريخية في المنطقة تركيا.
- مواقف تركيا تجاه غزة أعطت لحركة حماس نفسا طويلا ما مكنها من مواصلة الصمود أكثر في مواجهة الحصار القصف الإسرائيلي.

([1])مركز دراسات الشرق الأوسط ،الأردن، "الإعتداء على أسطول الحرية يربك اسرائيل و يمنح تركيا مزيدا من الحضور الإقليمي و طريقا مفتوحا لتحقيق مصالحهم" حلقة نقاش،مركز دراسات الشرق الأوسط ،الأردن. متحصل عليه من www/asharqalarabi.org.uk/ruiah/b-takarin.htm في2011/05/03على 9:30

- مكانة تركيا الإقليمية و عضويتها في بعض المؤسسات الغربية مثل الناتو و كذلك علاقاتها الجيدة بإسرائيل و الو م أ تعتبر مصدر قوة لترجمة قناعاتها تجاه القضية الفلسطينية.
- إن التوجه الجديد في السياسة الخارجية التركية متعدد الأبعاد و الهادف إلى تحقيق و بناء علاقات جيدة مع جميع الدول العربية و الإسلامية دفع بها إلى دعم القضية الفلسطينية و تغيير النظرة العالمية لحماس على أنها منظمة إرهابية و فضح الجرائم الإسرائيلية في حق الشعب الفلسطيني في أكثر من موقف و وصف إسرائيل بالدولة الإرهابية و الإجرامية و كل ذلك صب في صالح القضية الفلسطينية و أتت ثماره من خلال تأييد الرأي العام العالمي للقضية و اعتراف عدة دول بدولة فلسطين مستقلة خاصة دول أمريكا اللاتينية.

المبحث الرابع: انعكاسات السياسة الخارجية على العلاقات التركية_العربية وحدودها

المطلب الاول : انعكاسات السياسة التركية على العلاقات التركية_العربية

بتغير السياسة الخارجية لتركيا بدأت العلاقات التركية – العربيةبشكل عام وسوريا والعراق وفلسطين على وجه الخصوص تسجل تقدماً كبيراً وغير مسبوق في شتى المجالات السياسية، والاقتصادية والعسكرية ...إلخ.

أولاً:الانعكاسات السياسية

– تزايد الزيارات الرسمية المتبادلة على مستوى الرؤساء والملوك ورؤساء الوزراء والوزراء والوفود.بين تركيا والدول العربية وحتى الاسلامية.

– أصبحت تركيا عضواً مراقباً في جامعة الدول العربية[1].

– انتخب لأول مرة أكاديمي تركي كأمين عام لمنظمة المؤتمر الإسلامي[2].

– ازدادت وتيرة الدبلوماسية المباشرة، الهاتفية، بين تركيا والدول العربية على مستوى الرؤساء والملوك ورؤساء الوزراء والوزراء.

---

[1] امر الله ايشر،« مغزى التغيرات التي تحدث في تركياومستقبل العلاقات التركية– العربية.»، مركز دراسات الشرق الاوسط. متحصل عليه من http://www.mesc.com.jo/NewActiv2011.htm في 2011/05/08 على12:40

[2] المرجع نفسه

– تشارك تركيا في جميع الفعاليات الدولية التي تقام على مستوى العالم سواء كانت في البلاد العربية أو في البلدان الأخرى وتجرى أثناء هذه الفعاليات لقاءات ثنائية عديدة بين المسؤولين الأتراك والعرب[1].

– أصبحت مدينة اسطنبول مركزاً للمؤتمرات الدولية، الأمر الذي أدى إلى انعقاد اجتماعات ومؤتمرات دولية عديدة فيها وبهذه المناسبة زادت اللقاءات الثنائية بين المسؤولين الأتراك والعرب[2].

– بذلت تركيا جهوداً في حل الخلافات العربية في كل من لبنان وفلسطين والعراق.

– توسطت تركيا بين سورية وإسرائيل وأشرفت على المفاوضات غير المباشرة لمدة ستة أشهر[3].

– تم التوقيع بين تركيا والدول العربية على عديد من الاتفاقيات والبروتوكولات ومذكرات التفاهم.

– تم تشكيل المجلس الأعلى للتعاون الاستراتيجي بين تركيا والعراق وبين تركيا وسورية.

– ألغيت التأشيرة بين تركيا وكل من العراق وسورية وليبيا والأردن ولبنان.

– أصبحت المنطقة الواقعة بين تركيا وسورية والأردن ولبنان منطقة حرة لتجول الأفراد ونقل البضائع.

تنظيم تركيا ومصر معا اجتماع اعادة بناء دارفور الذي عقد في 21اذار/مارس2010[4].

ثانيا: الانعكاسات الاقتصادية

– تم التوقيع على اتفاقية التجارة الحرة بين تركيا وكل من مصر، والأردن، والمغرب، وفلسطين، وسورية، وتونس.

---

[1] ثائر البياتي،مرجع سلبق

[2] احمد داوود اوغلو،مرجع سابق،ص615

[3] امر الله ايشر ،مرجع سابق

[4] احمد داوود اوغلو،مرجع سابق،ص620

– تم التوقيع على اتفاقية منع الازدواج الضريبي بين تركيا وكل من الأردن، والسعودية، وتونس، والإمارات العربية المتحدة، والجزائر، والكويت، والسودان، وسورية، والمغرب، ولبنان، والبحرين، وقطر [1].

– تم التوقيع على اتفاقية تشجيع الاستثمارات المتبادلة بين كل من تركيا ومصر، والأردن، والكويت، ولبنان، والمغرب، وقطر، وسورية، وتونس، والجزائر، والبحرين، وعمان، والسعودية، والسودان، واليمن، والإمارات العربية المتحدة.

– ازداد حجم التبادل التجاري بين تركيا وبين الدول العربية بشكل كبير.

المطلب الثاني :**حدود السياسة التركية تجاه الدول العربية:**

تواجه السياسة التركية تجاه الدول العربية بما فيها سوريا والعراق وفلسطين ،عدة عقبات وحدود والتي أهمها:

- العلاقات التركية_الإسرائيلية:فالتحالف الاستراتيجي بين تركيا وإسرائيل يقف حاجزا أمام تقدم العلاقات التركية_العربية،كما انه يحو لدون تحقيق تركيا لسياسة تصفير المشكلات بشكل نهائي مع الدول العربية،وابر مثال على ذالك،رغم توصل تركيا وسوريا إلى علاقات جيدة إلا أن مشكلة المياه لم تحل بشكل نهائي.كذالك مشكل الحدود والتي غضت جميع الأطراف النظر عنها.

رغم المواقف التركية المنددة للسياسة الإسرائيلية،إلا أن تركيا لم تتخذ ولا موقف ضاغط بالفعل على إسرائيل كقطع العلاقات الدبلوماسية بشكل رسمي.

- التركية_الأمريكية:تبقى هذه العلاقات الإستراتيجية بين البلدين مصدر قلق للدول العربية خاصة سوريا التي تنظر إليها الولايات المتحدة الأمريكية على أنها دولة راعية للإرهاب،رغم وساطة تركيا بين الطرفين .
- رغم الانفتاح الذي شهدته السياسة التركية على الدول العربية في العقد الأخير،إلا انه يبقى بشكل ظرفي لانه أتى بعد تأجيل الاتحاد الأوروبي قبول عضوية تركيا فيه،وبمجرد تحقيق هذا الهدف،فإنها ستتحول نحو الغرب وبشكل كلي،ما قد يؤدي إلى عودة توجهها في سياستها إلى البعد الواحد.وما قد ينجم عنه على العلاقات العربية_التركية بالسلب.

---

[1]) امر الله ايشر،مرجع سابق

- الكثير من الدول العربية ،ورغم علاقاتها المتميزة مع تركيا إلا أنها تبقى تنظر إليها بحذر خوفا من عملية احتواء لها، في إطار استرجاع تركيا لإمبراطوريتها العثمانية.
- التفاوت في الأوضاع السياسية والاقتصادية بين الدول العربية ،تجعل الدول العربية في حالة ضعف أمام تركيا التي تتميز أوضاع اقتصادية ممتازة مقارنة بالدول العربية،ما يجعل هذه الأخيرة في حالة تبعية اقتصادية وسياسية في إطار التعاون البيني بنها وبين تركيا.
- تعقد الوضع السياسي التركي،والصراع المستمر بين العلمانية والإسلام،ففي حقبة حزب "العدالة والتنمية"شهدت العلاقات العربية_التركية تطورا كبيرا،لكن هل ستحافظ النخب العلمانية _التي هي ضد العرب وفي حالة تصعيد دائم معهم_ في المستقبل إن عادت إلى لسلطة على هذه الانجازات في العلاقات العربية_التركية؟.

خـلاصـــة

عرفت السياسة الخارجية التركية تحولات عميقة في العقدين الأخيرين، وذلك بعد انهيار الاتحاد السوفياتي ، وتغير النظام الدولي بعد الحرب الخليجية الثانية ، فتباينت محددات السياسة الخارجية التركية خاصة ما تعلق بهوية النخب السياسية التركية خاصة ما تعلق بهوية وإيديولوجيات الحكومات التركية المتعاقبة،فمنذ تأسيس الدولة التركية الحديثة ، حملت النخب العلمانية على عاتقها تحقيق دمج تركيا ضمن المنظومة الغربية الأوربية ، فخرجت تركيا من العزلة التي أرادها كمال أتاتورك في بناء دولته لتتجه نحو أوربا وفق سياسة البعد الواحد خاصة في فترة التسعينات، وكانت تركيا متلهفة لان تكون دولة أوربية وبذلك انسلخت عن تاريخها وحضارتها الإسلامية وارتمت في أحضان الغرب ، ووطدت علاقتها بدول الاتحاد الأوربي ، وبنت علاقات اقتصادية معها ،كما وطدت علاقتها العسكرية مع الولايات المتحدة الأمريكية ، وأقامت علاقات عدائية مع دول المشرق العربي خاصة مع سوريا والعراق ، ما نتج عنها من تصعيد عسكري كاد أن يشعل حرب مع سوريا ، كما قامت تركيا بالتدخل العسكري في شمال العراق في العديد من المرات ، بسبب عاملين اثنين : أولا قيام تركيا بإعادة النظر في مسألة تاريخية وهي تقاسم المياه مع سوريا والعراق واعتبرت النهرين (دجلة والفرات) نهرين تركيين ليس لأي دولة حقوق فيهما ، ثم استخدمت عامل المياه الحيوي كأداة تخطيطية في إدارة الصراع مع سوريا والعراق ،من خلال مشروعي وأنابيب السلام . GAPالـ

إلا أن الأحداث التي شهدها العالم بعد أحداث 11سبتمبر ، وتأكد تركيا من عدم السماح لها من الانضمام إلى الاتحاد الأوربي في الأجل القريب ، بالإضافة إلى الغزو الأمريكي لأفغانستان والعراق والتحولات الداخلية التي شهدتها تركيا نفسها ووصول الحزب الإسلامي لتوجه "العدالة والتنمية " إلى سدة الحكم عام 2002 وتخلي الولايات المتحدة الأمريكية عن الدور التركي في منطقة الشرق الأوسط ، دفع بتركيا بالبحث عن دور إقليمي في الشرق الأوسط مستقل عن الولايات المتحدة ،للحفاظ على المصالح التركية فيها باعتبار أن دول الشرق الأوسط غنية بمواد الطاقة ،ولتحقيق هذا الدور توجب على تركيا التحول في سياستها الخارجية من البعد الواحد والتوجه نحو سياسة متعددة الإبعاد فقامت بتحسين علاقتها مع الدول الجوار وفقا لمبدأ تصغير المشاكل ، فأقامت علاقات شراكة وتعاون مع

سوريا توج بتحقيق منطقة تجارة حرة بين البلدين سنة 2007 ، وفتح الحدود وإلغاء التأشيرة عام 2009 ، كما اتخذت موقفا ايجابيا من الحرب الأمريكية على العراق عام 2003، وإصرارها على احترام وحدة سلامة الأراضي العراقية ، من خلال رفضها لفتح جبهة شمالية للحرب ،.كما حرصت تركيا على تنسيق سياسات دول جوار العراق تجاه الاحتلال الأمريكي للعراق ، خاصة إيران وسوريا باعتبارهما دولتين إقليميتين،كما أقامت علاقات اقتصادية مع الحكومة العراقية الجديدة ومع حكومة إقليم كردستان العراق .

أما على مستوى القضية الفلسطينية فإن تركيا ومنذ وصول حزب "العدالة والتنمية " إلى سدة الحكم ، انتهجت موقف واضح من القضية ، حيث نددت بالأعمال الإجرامية لإسرائيل في قطاع غزة ، وفكت العزلة الدولية على حركة حماس بدعوة قادتها لزيارة انقر ، بل أكثر من ذلك أدانت الحرب الإسرائيلية الخيرة على غزة وتحدى رئيس الوزراء التركي "رجب طيب اردوغان" العالم عندما وصف إسرائيل بالدولة الإرهابية وانسحب من مؤتمر دافوس 2009 احتجاج على تبرير الرئيس الإسرائيلي " شمون بيرس " لأعماله الإجرامية في حربه على غزة .بالإضافة إلى تأزم العلاقات التركية_الإسرائيلية اثر حادثة أسطول الحرية في منتصف عام 2010.

إلا أن هذا التحول في السياسة التركية تجاه دول المشرق العربي،يبقى رهن الإرادة السياسة لدى كل من تركيا والدول العربية في الحفاظ على العلاقات الجيدة،بالإضافة إلى الوضع السياسي التركي الداخلي والصراع الدائم بين النخب العلمانية والإسلامية،وما له من انعكاسات على توجيه السياسة الخارجية التركية بشكل عام.

الخاتمـــة

في منتصف تسعينات القرن الماضي ، وخلال اشتداد التصعيد بين تركيا ودول المشرق العربي ، وإلحاح تركيا على الانضمام إلى الاتحاد الأوربي، رأى المتابعون للشأن التركي إن تركيا أدارت ظهرها إلى العرب ولن تعود علاقتها بهم إلى الودية أبدا ، و أن مستقبل العلاقات العربية – التركية لن يسوده الهدوء والتعاون مطلقا. إلا أن أي دولة في العالم لا يمكنها أن تقوم لها قائمة وهي في حالة صراع مستمر مع جيرانها وذلك ما أثبته المنظور الواقعي الجديد والذي اعتبر أن الدول يمكنها أن تحقق علاقات تعاونية لتحقيق الرفاهية لشعوبها ، كما فسر المنظور البنائي عملية تداخل الهوية والعوامل الاجتماعية والثقافية والمعنوية في تحديد علاقات الدول فيما بينها ، ومن خلال تمركز تركيا في بيئة دولية معقدة ونظرا لتأثير العوامل الاجتماعية والثقافية والشخصية لصناع القرار الأتراك جعلهم يعيدون حساباتهم ويتحولون في سياساتهم الخارجية إلى سياسة متعددة الإبعاد عمادها إقامة علاقات اقتصادية جيدة مع جميع الدول وخاصة تلك التي كانت في الماضي ضمن دائرة الأعداء ، ومن خلال هذه العلاقات الاقتصادية المتطورة تتجاوز نقاط الاختلاف والنزاع،وذلك ما حققته تركيا مع كل من سوريا،العراق،لبنان،اليونان،أرمينيا.

إن المكانة التي اكتسبتها تركيا منذ بداية القرن الحادي والعشرون، جعلها تطمح لتقمص دور فعال في منطقة الشرق الأوسط، بل حتى في إفريقيا ، وذلك ما تسعى إلى تحقيقه من خلال سياسة خارجية متعددة الإبعاد بالاعتماد على العمق الاستراتيجي والبعد الحضاري والثقافي في محيط متنوع الثقافات والحضارات تعتبر تركيا جزء لا يتجزءا منه،وهي بذلك الدولة الوحيدة في العالم التي تمتلك مقومات حضارية متعددة على المستوى التاريخي والجغرافي.

يتساءل الكثيرون عن مستقبل السياسة التركية تجاه الدول العربية بشكل عام والمشرق العربي بشكل خاص وهل ستتقدم أكثر مما هي عليه الآن أم أنها ستعود إلى وضع ما قبل وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة في تركيا ،وهل ستتواصل السياسة المتعددة الأبعاد للسياسة التركية بعد خروج مهندسيها من السلطة ؟

إن مستقبل ونجاح السياسة الخارجية التركية الحالية مرتبطا بشرط أساسي وهو قدرة تركيا علاقات إقامة علاقات اقتصادية قوية وإستراتيجية مع دول الجوار ،والإسراع إلى

التوصل إلى حلول نهائية لجميع مسائل النزاع مع الدول المجاورة لها.حتى تتفادى نقاط الاختلاف المحتملة والتي قد تنحرف بعلاقاتها مع جيرانها إلى الأسوأ،وذلك لان توطيد العلاقات الاقتصادية الإستراتيجية تجعل الدول تتغاضى عن نقاط الاختلاف مقابل تحقيق المنافع الكثيرة من العلاقات الاقتصادية وذلك لترابط المصالح الاقتصادية لتركيا مع دول الجوار إلى درجة عدم القدرة على فك الارتباط معها.

قائمة المراجع

اولا_اللغة العربية:

أ_الكتب:

1_أبو عامر (علاء) ،الوظيفة الدبلوماسية.عمان:دار الشروق للنشر والتوزيع،2001

2 _أحمد حسن (ياسر) ، تركيا البحث عن المستقبل.القاهرة:الهيئة المصرية للكتاب،2006

3_الداقوقي (ابراهيم). أكراد تركيا. أربيل: دار تاراس للطباعة والنشر،2008

4_ السيد سليم (محمد) ،تحليل السياسة الخارجية.ط2.القاهرة:مكتبة النهضة المصرية،1997

5_ النعيمي(احمد) ،السياسة الخارجية .عمان:دار زهران للنشر والتوزيع،2009

6-بكر احمد (حسن) ، العلاقات العربية_التركية بين الحاضر والمستقبل.ابو ظبي :مركز الامارات للدراسات والبحوث الاسيتراتيجية،2000

7_جونسن(لويد) ،تفسير السياسة الخارجية .(تر:محمد بن احمد مفتي،محمد السيد سليم).الرياض:عمادة شئوون المكتبات جامعة الملك سعود.(د.ت.ن)

8_ داوود اوغلو (احمد) ، العمق الاستراتيجي :موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية.(تر:محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل).الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات والدار العربية للعلوم ناشرون،2010

9_رضوان (وليد) ،العلاقات العربية التركية:دور اليهود والتحالفات الدولية والإقليمية وpkk في العلاقات العربية _التركية العلاقات السورية_التركية نموذجا.بيروت:شركة المطبوعات للنشر والتوزيع،2006

10_...،تركيا بين العلمانية والإسلام في النصف الثاني من القرن العشرين 1950-2000م. بيروت:شركة المطبوعات للنشر والتوزيع،2005

11_ روبينس (فيليب) ،تركيا والشرق الأوسط .(تر: ميخائيل نجم الدين). قبرص:دار قرطبة للنشر والتوزيع،1993

12 - عبد الرحمن السبعاوي (عوني) ، عبد مصطفى النعيمي (عبد الجبار)،العلاقات الخليجية –التركية:معطيات الواقع وآفاق المستقبل . ابوظبي:مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية،2000

13 - عبد الله عوض (جلال), صناعة القرار في تركيا و العلاقات العربية التركية. بيروت : مركز الدراسات العربية , 1998

14_عوض الهزايمية (محمد) ، قضايا دولية: تركة قرن مضى وحمولة قرن آتي. عمان: جامعة العلوم التطبيقية،2005

15_ مصباح (عامر) ،الاتجاهات النظرية في تحليل العلاقات الدولية.بن عكنون:ديوان المطبوعات الجامعية،2006

16_.،المقاربات النظرية في تحليل السياسة الخارجية.بن عكنون:ديوان المطبوعات

17_ نور الدين (محمد) ،تركيا في الزمن المتحول قلق الهوية وصراع الخيارات.بيروت:رياض الريس للكتب والنشر، [د.ت.ن]

18 - هلال (رضا) ،السيف والهلال:تركيا من أتاتورك إلى أربكان الصراع بين المؤسسة العسكرية والإسلام السياسي.بيروت:دار الشروق للنشر والتوزيع،1999

19_ يوسف حتي (ناصيف) ،النظرية في العلاقات الدولية.بيروت:دار الكتاب العربي،1985

ب_الموسوعات

20_الكيلاني (عبد الوهاب) وآخرون، موسوعة السياسة.ج1. بيروت:المؤسسة العربية للدراسات **والنشرودار** الهدى للنشر والتوزيع،1985

ج_الدوريات:

21_ المجذوب (طارق) ،"التعاون العربي التركي في مجال البنية التحتية :المياه و الطاقة الكهربائية " مجلة المستقبل العربي: العدد 188. اكتوبر 1994

22_ توتشي (ناتالي). « أبعاد الدور التركي في الشرق الأوسط». السياسة الدولية. العدد 182. أكتوبر 2010.

23_ سالم السامرائي (محمود) ،"المساومة في السياسة الخارجية التركية."المجلة العربية للعلوم السياسية:العدد13.شتاء2007

24_عرفان (عبد الله) ،"الاقتصاد في السياسة التركية تجاه كردستان ."مجلة السياسة الدولية:العدد182.اكتوبر 2010

25_ غليون (الهادي) ، قراءة في كتاب: عبد الله تركماني. « تعاظم الدور الإقليمي لتركيا(مقوماته وأبعاده ومظاهره وحدوده).مجلة المستقبل العربي. العدد 384، السنة:2011

26_قسم التوثيق والمعلومات لمركز دراسات الوحدة العربية،موجز يوميات الوحدة العربية،"الصراع العربي الاسرائيلي"مجلة المستقبل العربي:السنة32.العدد371

27_ لبكي بطرس ،"العلاقات العربية_التركية الراهنة." مجلةالمستقبل العربي :العدد 188.اكتوبر 1994

28_ليتيم (فتيحة) ،"تركيا والدور الاقليمي الجديد في منطقة الشرق الاوسط."مجلة المفكر:العدد5.مارس2010

29_ نور الدين (محمد) ،" 75 عاما على الجمهورية التركية:نظرة عامة على إشكالية الأورية." مجلة شؤون الأوسط: العدد73 . جوان 1998

30_ ـ ـ" سياسة حافة الهاوية التركية مقاربة للدوافع والاستهدافات." مجلة شؤون الاوسط:العدد76.أكتوبر 1998

31_ ـ ـ « تركيا... إلى أين؟ دور وتحديات». مجلة المستقبل العربي: السنة 32. العدد 364. جوان 2009

32_ هزاع البياتي (عدنان) ،"الوظيفة السياسية لمشاريع المياه التركية . " مجلة شؤون الأوسط :العدد 99 .2000

د_الدراسات غير المنشورة:

33 _العطري (ميلود) ، " السياسة الخارجية الأمريكية تجاه أمريكا اللاتينية في فترة مابعد الحرب الباردة ."مذكرة ماجستير .(جامعة الحاج لخضر_ باتنة.كلية الحقوق.قسم العلوم السياسية.2008/2007)

34_ حداد (شفيعة) ، "توجهات السياسة الخارجية التركية بعد الحرب البارد". مذكرة ماجستير. (جامعة الحاج لخضر باتنة. كلية الحقوق. قسم العلوم السياسية. 2003)

35_دالع (وهيبة) ،" دور العوامل الخارجية في السياسة الخارجية الجزائرية :1999_2006. " مذكرة ماجستير . (جامعة الجزائر.كلية العلوم السياسية ولإعلام. قسم العلوم السياسية.2008/2007)

36_ زغوني (رابح) ، " تفسير السياسة الخارجية الفرنسية تجاه العراق منذ حرب الخليج الثانية: فحص للمقتربات النظرية ." مذكرة ماجستير.(جامعة الحاج لخضر_باتنة. كلية الحقوق. قسم العلوم السياسية. 2008)

و_الانترنت:

1_كتب:

37_ ازتوروك (ابراهيم) ،"التحولات الاقتصادية التركية بين 2002_2008". (تر: صطفى السيتيتي)، في مؤلف: علي حسن باكير وآخرون، تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج. الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2009، متحصل عليه من http://www.aljazeera.net/NR/exeres/169F17B1-047E-4B91-8532-1BC5F2CE60E3.htm في 2011/04/13على08:45

38_ البيومي غانم (إبراهيم) ، " تركيا وأوربا جدلية الاستيعاب والاستبداد" في مؤلف: علي حسن باكير وآخرون، تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج. الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2009، متحصل عليه من http://www.aljazeera.net/NR/exeres/169F17B1-047E-4B91-8532-1BC5F2CE60E3.htm في 2011/04/13على08:45

39_ حسين دلي (خورشيد) ، تركيا وقضايا السياسة الخارجية. دمشق، اتحاد الكتاب العرب. 1999،.متحصل عليه من http://www.awu-dam.org/index.html في 2010/11/06على 10:1

40_ نور الدين (محمد) ،«السياسة الخارجية... الأسس والمرتكزات». في مؤلف: علي حسن باكير وآخرون، علي حسن باكير وآخرون، تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج. الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2009، متحصل من http://www.aljazeera.net/NR/exeres/169F17B1-047E-4B91-8532-1BC5F2CE60E3.htm في 2011/04/13على08:45

2_الدوريات:

41_ الحاج صالح(ياسين) ، « تركيا الجديدة ليست عثمانية متجددة». مجلة الدراسات الفلسطينية: العدد85. شتاء2011، متحصل عليه من

=3&iid=8 www.palestine-studies.org/ar_journals.aspx?href=issue&jid
في 2011/05/01على 15:30
42- صالح العجيلي (محمد)،" متغير االمياه في العلاقات العربية_التركية. " مجلة الفكر السياسي:السنة 03.العدد08،شتاء 2000،متحصل عليه من -http://www.awu dam.org/index.html في 2010/11/06على 10:15
43_ طلال مقلد (حسين) ،« تركيا والاتحاد الأوربي بين العضوية والشراكة». مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية:السنة الأولى. العدد الأول. 2010 متحصل عليه من www. damascusuniversity.sy/mag/law/images/stories/335-395.pdf
في 2011/03/10على 15:15
44_ عبد الرحمن السبعاوي (عوني) ،" تركيا والكيان الصهيوني." مجلة الفكر السياسي:السنة الرابعة.العدد15، 2000،متحصل عليه من-http://www.awu dam.org/index.html في2010/11/06على10:20
45 _ غازي (حسين) ،"تركيا والعرب وإسرائيل."مجلة الفكر السياسي:السنة الثانية.العدد 4-5، شتاء1998-1999، متحصل عليه من -http://www.awu dam.org/index.html في 2010/11/06على 10:10
46_ نافع(أحمد).«النظام الإقليمي العربي...التحدي و الاستجابة» مجلة دراسات إستراتيجية:السنة 2002.12 .العدد 110.متحصل عليه من http://acpss.ahram.org.eg/ahram/2001/1/1/SBok0.htm في 2011/01/08 على9:00
47نورالدين (محمد) ،"مرتكزات السياسة التركية تجاه قصية فلسطين ." مجلة الدراسات الفلسطينية :العدد82. ربيع 2010 . متحصل عليه من-http://www.palestine studies.org/ar_journals.aspx?href=issue&jid=3&iid=82 في 2011/05/1 على17:15

3_المقالات :

48_ أراس (بولنت) ، « داوود أغلو والسياسة الخارجية الجديدة لتركيا ».(تر: الطاهر بوساميه). في نافذة دراسات وتقرير. مركز الجزيرة للدراسات. متحصل عليه من:

http://www.aljazeera.net/NR/exeres/2517C3B0-FDCC-45EB-A268-5702C736AF1C.htm في 2011/02/19على 10:20

49_ البشير ,"العدالة و التنمية –معادلة التوازن و الإنجاز ".تحليلات.الإسلام اليوم .2009/12/01 متحصل عليه من

www.islamtoday.net/albecher /services/primath 13-123397/htm في 2011/04/23على11:30

50_ البياتي (ثائر) ،"العلاقات العربية التركية بين الماضي والحاضر"متحصل عليه http://www.ahewar.org/debat/show.cat.asp?cid=179 في 2011/04/14 على 9:00

51_ الفقيه (الصادق)."تركيا تودع الأطراف وتستقر في مركز الأحداث". في: قراءتان في كتاب العمق الاستراتيجي لأحمد داوود أغلو. نافذة دراسة أطروحات وكتب، مركز الجزيرة للدراسات. متحصل عليه من:

http://www.aljazeera.net/NR/exeres/169F17B1-047E-4B91-8532-1BC5F2CE60E3.htm في2011/04/13 على09:10

52_ اللباد (مصطفى)."الدور الإقليمي التركي: الملامح و الأسباب». دراسات. متحصل عليه من موقع www.asharqalarabi.org.uk/markaz في 2011/02/17 على9:45

53_ ايشر (امر الله)،« مغزى التغيرات التي تحدث في تركياومستقبل العلاقات التركية-العربية."، مركز دراسات الشرق الاوسط. متحصل عليه من

http://www.mesc.com.jo/NewActiv2011.htm في 2011/05/08 على12:40

54_ ج.باركي (هنري) . ،"تركيا والعراق :اخطار (وامكانات) الجوار"، SPECIAL RAPORT،2003/06.متحصل عليه من

http://www.usip.org/files/resources/sr141_arabic.pdf في 2011/03/24 على 16:10

55_ صبيح صبيح السيد (عمرو). "تأثير العلاقات المصرية- التركية على النظام الإقليمي العربي (1988- 2009)"،2010/08/02 متحصل عليه من:

http://www.democraticac.com/2009-10-11-11-43- 12 في
2010/11/12 على10:15
56_عبد القادر (محمد) ،" تركيا والعرب...المستقبل لا ينفصل عن الماضي." مقال في نافذة أخبار وتحليلات وأراء
متحصل عليه : www.islamonlin.net/arabic/politics/index.shtml في
2011/01/08 على 9:50
57_ مركز دراسات الشرق الأوسط "الإعتداء على أسطول الحرية يربك اسرائيل و يمنح تركيا مزيدا من الحضور الإقليمي و طريقا مفتوحا لتحقيق مصالحهم" حلقة نقاش، ،الأردن.
متحصل عليه من
www/asharqalarabi.org.uk/ruiah/b-takarin.htm في2011/05/03على
9:30
58_ نور الدين(محمد) ،" هل تخلت تركيا عن سياسة الحياد؟ " 11/20/ 2010. مقال ضمن نافذة "واحة اللقاء" متحصل عليه من http://www.asharqalarabi.org.uk/m-w/b-waha.htm في 2010/11/21على 13:30
ثانيا_اللغة الانجليزية:
59)C. james (Carolyn),özdamar (özgür), " modeling foreign policy and ethnic conflict ;turky's policies towards syria" foreign policy analyses . N^{0}:5, 2009. Available at: www.cdfai.org/PDF/Two%20Solitudes.pdf. 27/11/2010_.10:25
60) Damforth (Nicholas), « IDEOLOGY AND PRAGMATISMIN TURKISH FOREIGN POLICY:FROM ATAT.RK TO THE AKP » . TURKISH POLICY QUARTERLY:V07.N^{O}03, Available at /www.esiweb.org/…/esi_**turkey**_tpq_vol7_no3_**nicholas_danforth**.pdf. 12/11/2010_10:40
61)Eligür (Banu), Turkish-American Relations Since the 2003 Iraqi War: A Troubled Partnership, Middle East Brief:N^{o}06,may2006 /

Available at www.brandeis.edu/crawn/publication/meb/MEB6.pdf. 8/05/2011, 12:30

62) Migdalovitz(Carol),"tuky :selected foreign policy issues and US views",congression all research service: v07, N°5700 Available at : www.fas.org/sgp/crs/115ideast/RL34642.**pdf**. 25/11/2010-10:35

63) moubayd(Sami) ,"turkish_syrian relation: the Erdogan legacy",SETA policy brief:N°25.october2008. Available at *:www. setadc.org/**pdf**s/SETA_Policy_Brief_No_25_Sami_Moubayed.**pdf*** .27/11/2010_10:25

64) Oktav Özden (zeynep) ," water disput end kurdish separatismin in turkish_syrian relation" ,Turkish yearbook :V36.200. Available at www.dergiler.ankara.edu.tr/dergiler/44/674/8586.pdf . 27/11/2010_11: 05

65) Kurdish Human Rights Project, Downstream Impacts of Turkish Dam Construction on Syria and Iraq ,Joint Report of Fact-Finding Mission to Syria and Iraq . . The Corner House, July 2002 ,p21 Available at http://www.thecornerhouse.org.uk/sites/thecornerhouse.org.uk/files/IraqSyri.pdf, 12/11/2010_ 10:15

66)Özatay(Fatih),"Turkey's transformation and some comments on Turkey- Syria relations» , tepav,3January 2007. Available at, www.**tepav.org.tr**/eng/admin/.../**Fatih_Ozatay**_Suriye_Heyeti_Sunumu.pdf 14/04/2011-15:30

67)Tür(Özlem),"turkush-surian relation –where are we going .unisci discussion papers: N°23 ,may/mayo 2010,P 166. Available at. // *redalyc.uaemex.mx/pdf/767/76715004010.pdf*.12/11/2010_10: 30

الفهرس

الاهداء
مقدمة.....أ
الفصل الاول:ماهية السياسةالخارجية.....
المبحث الأول: مفهوم السياسة الخارجية.....07
المطلب الاول: تعريف السياسة الخارجية 07
المطلب الثاني: الفرق بين السياسة الخارجية وبعض المفاهيم المتعلقة بها..... 10
المطلب الثالث: صنع السياسة الخارجية 12
المبحث الثاني:خصائص وتوجهات السياسة الخارجية.....13
المطلب الاول: خصائص السياسة الخارجية 13
المطلب الثاني: توجهات السياسة الخارجية..... 15
المبحث الثالث: محددات السياسة الخارجية..... 19
المطلب الاول:المحددات الداخلية..... 19
المطلب الثاني: المحددات الخارجية 25
خلاصة.....*28*
الفصل الثاني : السياسة الخارجية التركية بعد الحرب الباردةالمحددات والابعاد..... 30
المبحث الأول :محددات السياسة الخارجيةالتركيةتجاه المشرق العرب..... .. 31
المطلب الاول:المحددات الداخلية:..... 31
المطلب الثاني : المحددات الخارجية:..... 36
المبحث الثاني:البعد الواحد في السياسة الخارجية التركية..... 40
المطلب الاول: سياسة البعد الواحد:..... 41
المطلب الثاني : مبادئ السياسة الخارجية التركية ذات البعد الواحد:..... 43
المطلب الثالث: تركيا ومسعى العضويةفي الاتحاد الاوروبي:..... 44
المبحث الثالث:الابعاد المتعددة في السياسة الخارجية التركية الجديدة..... 48
المطلب الاول:أسس السياسة التركية الجديدة:..... 50
المطلب الثاني:مفهوم القوة في السياسة الخارجية التركية الجديدة:..... 53
المطلب الثالث:أهداف السياسة الخارجية التركية الجديدة..... 54
المبحث الرابع: الدور الإقليمي التركي بعد الحرب الباردة..... 56
المطلب الاول:عوامل ظهور الدور الإقليمي التركي:..... 56
المطلب الثاني:ملامح الدور التركي الإقليمي:..... 61
الفصل الثالث:السياسة التركية تجاه سوريا،العراق والقضية الفلسطينية بعد الحرب الباردة.....67

المبحث الأول:السياسة الخارجية التركية تجاه سوريا..... 67
المطلب الاول: سياسة تركيا تجاه سوريا 1990م _ 1999م..... 68
المطلب الثاني:التحول في السياسة التركية تجاه سوريا2000-2010م..... 70
المبحث الثاني : سياسة تركيا تجاه العراق..... 83
المطلب الاول:سياسة التدخل العسكري 1990-2002..... 84
المطلب الثاني: التحول في السياسة التركية تجاه العراق 2002-2010م 87
المبحث الثالث:تركيا والقضية الفلسطينية منذ1990-2010:..... 93
المطلب الاول: المواقف التركية إزاء القضية الفلسطينية في فترة التسعينات:..... 94
المطلب الثاني: القضية الفلسطينية في السياسة الخارجية التركية الجديدة2002_2010..... 95
المبحث الرابع: انعكاسات السياسة الخارجية التركية تجاه دول المشرق العربي وحدودها..... 100
المطلب الاول:انعكاسات السياسة التركية تجاه دول المشرق العربي..... 100
2المطلب الثاني حدود السياسة التركيةتجاه دول المشرق العربي :..... 100
الخاتمة 105
قائمةالمراجع..... 108

ملخـــص

تعتبر السياسة الخارجية للدول من أهم المواضيع البحثية في حقل العلاقات الدولية، خاصة إذا تعلق الأمر بإحدى الدول المؤثرة في النسق الدولي، وتعتبر تركيا من أهم الدول التي لفتت سياستها الخارجية اهتمام الباحثين خاصة بعد نهاية الحرب الباردة.

بعد التطرق لمدخل للسياسة الخارجية بشكل عام،تقوم هذه الدراسة بمعالجة موضوع التحول في توجهات السياسة الخارجية التركية منذ نهاية الحرب الباردة وتأثيره في علاقاتها مع كل من سوريا والعراق وأثره على القضية الفلسطينية،حيث تتناول أهم محددات السياسة الخارجية التركية،وتوجه البعد الواحد الذي انتهجته تركيا خلال تسعينيات القرن الماضي ،والتطرق لأهم الأسس المتبعة خلاله،وعرض مساعي انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي كهدف له،كما تتطرق الدراسة إلى التوجه الجديد الذي عرفته السياسة الخارجية التركية بعد وصول حزب العدالة والتنمية الإسلامي التوجه للحكم في تركيا ،وانتهاجه سياسة متعددة الأبعاد في السياسة الخارجية التركية،واثر هذا التوجه الجديد في علاقات تركيا مع كل من سوريا والعراق والتحول الذي شهدته مواقف تركيا تجاه القضية الفلسطينية،وفي الأخير تتناول الدراسة انعكاسات السياسة التركية الجديدة على الدول العربية وحدود هذه السياسية التي يمكن تكون معيقا لتحقيق أهدافها .

Summarry

The foreign policy of countries is considered s one of the main research subjects in the field of international relations , especially when it is concerned with one of the influencing countries in the international and turkey is considered as one of the main countries that its foreign policy attracted the concern of researchers especially after the end of the cold war.

After the treatment of the foreign policy in general ,this study treats the subject of the transition in the direction of the Turkish foreign policy since the end of the cold war and its influence and its relations with both Syria and Iraq and its effect on the Palestinian affair , where it deals with the main determinants of the Turkish foreign policy and the direction of one dimensional followed by turkey during the 1990's of the last century ,and the essential basis taken during this period in addition to exposing the efforts of turkey to join the European Union as a goal; also this study deals with the new direction recognized by the Turkish foreign policy after the arrival of the Islamic Party of Justice and development to governance and following a multi dimensions policy in the Turkish foreign policy and the influence of this new direction in turkey's relation with Syria and Iraq also the transition that turkey witnessed in its positions toward the Palestinian affair.

Finally this study deals with the influences of the new Turkish policy on Arab's countries and the limits of this policy that may be an abstraction to achieve and realize its objectives.

الإسم واللقب :محمد عربي لادمي

المؤهلات العلمية :

1/شهادة البكالوريا:علوم دقيقة (رياضيات)بتقدير قريب من الجيد

2/شهادة الليسانس(بكالوريوس)2011 ، علوم سياسية تخصص : علاقات دولية. بتقدير جيد بجامعة محمد خيضر بسكرة _ الجزائر

3/شهادة الماجستير 2015 ، علوم سياسية تخصص علاقات دولية واستراتيجية . جامعة محمد خيضر_ بسكرة_الجزائر.التقدير : حسن

4/مشروع دكتوراء علوم (2015)،موسوم بعنوان " تاثير الحراك العربي على بناء الدولة الوطنية في المنطقة العربية :دراسة حالتي ليبيا واليمن

مسجل بكلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة محمد خيضر_ بسكرة_الجزائر . (التسجيل 3 دكتوراء علوم)

الوظيفة الحالية:أستاذ جامعي

التخصص : علوم سياسية

الهيئة المستخدمة : المركز الجامعي تمنراست _الجزائر

البيداغوجيا

*عضو هيئة التدريس بقسم العلوم السياسية بالمركز الجامعي تمنراست _الجزائر .

* مسؤول تخصص ماستر علاقات دولية وقانون دولي .قسم العلوم السياسية .المركز الجامعي تمنراست .

الفعاليات

* مشاركة بمداخلة ثنائية بعنوان "دور سياسة الجوار الأوروبي في مكافحة الهجرة غير الشرعية في الدول المغاربية " بالملتقى الدولي "الهجرة غير الشرعية" .جامعة احمد دراية _ ادرار_ الجزائر.26_27/04/2016

* عضو اللجنة العلمية لليوم الدراسي المنظم من طرف معهد الحقوق والعلوم السياسية يوم 2017/03/08 بمناسبة عيد المرأة.

*رئيس تحرير مجلة "مرافئ للدراسات السياسية ""مجلة علمية محكمة تصدر عن معهد الحقوق والعلوم السياسية .المركز الجامعي تمنراست .

* عضو الهيئة العلمية لمجلة مدارات سياسية .مجلة علمية دولية مكمة .

* عضو و باحث دائم لدى المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية _ المانيا منذ 2016

*عضو سابق بمركز جيل البحث العلمي _لبنان 2016/2015

من المنشورات

- دراسة بحثية موسومة بعنوان "سياسة تركيا تجاه العراق 1990 – 2010"منشورة بالعدد الأول_ حزيران /جوان 2017 _ من المجلة الدولية المحكمة .مجلة دراسات البيان .الصادرة عن مركز البيان للدراسات والتخطيط .
- دراسة بحثية موسومة ب"التجربة التكاملية لامريكا اللاتينية :السوق المشتركة " منشورة في العدد الثاني (مارس 2017) من المجلة الدولية المحكمة "مجلة العلوم السياسية والقانون " .
- _دراسة بحثية بعنوان " السياسة الخارجية التركية تجاه المشرق العربي بعد الحرب الباردة :المحددات والابعاد" منشورة من طرف المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية بـ قسم الدراسات والعلاقات الدولية
- _مقال" رؤية تحليلة "بعنوان "سيناريوهات النظام الدولي بعد 20 يناير "2017" وانعكاساتها على النظام الإقليمي العربي" منشورة من طرف المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية .بقسم دراسات استراتيجية .
- _دراسة بحثية بعنون "الكفاءة في صياغة مشروع البحث : خطوات منهجية لإعداد الرسائل والأطروحات الجامعية"منشورة من طرف المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية .